الصين
وشركات التكنولوجيا

أذرع التجسس ومصادر
التفوق والهيمنة الرقمية

(ثلاث دراسات في
تورط شركة هواوي في قضايا التجسس عبر العالم)

أ.د. حسن لطيف الزبيدي

د. أحمد أمين

د. كرار أنور البديري



الصين وشركات التكنولوجيا

أذرع التجسس ومصادر التفوق والهيمنة الرقمية

(ثلاث دراسات في تورط شركة هواوي في قضايا التجسس عبر العالم)

الصين وشركات التكنولوجيا

أذرع التجسس ومصادر التفوق والهيمنة الرقمية

(ثلاث دراسات في تورط شركة هواوي في قضايا التجسس عبر العالم)

أ.د. حسن لطيف الزبيدي

د. أحمد أمين

د. كرار أنور البديري

الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، 2022

First Edition, Beirut/Najaf, 2022

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.



تنويه: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978 - 1 - 77472 - 176 - 6

تشرين الأول/أكتوبر 2022

الصين وشركات التكنولوجيا

أذرع التجسس ومصادر التفوق والهيمنة الرقمية

(ثلاث دراسات في تورط شركة هواوي في قضايا التجسس عبر العالم)

أ.د. حسن لطيف الزبيدي

د. أحمد أمين

د. كرار أنور البديري



الفهرس

مقدمة المركز

برزت خلال السنوات القليلة الماضية الأصوات المشككة في عمل بعض شركات تكنولوجيا الاتصالات الصينية، وفي مقدمتها هواوي وZTE، وذلك من خلال دورهما في انشاء وتشغيل شبكات الجيل الخامس التي نظرت إليها الولايات المتحدة وبعض الدول المتقدمة على إنها تهديد مباشر وجدي لأمنها في ظل شبهات التجسس والهيمنة المستقبلية على قطاع الاتصالات عبر العالم.

وعلى الرغم من وجود العديد من مواطن الغموض في هذه الشبهات، لاسيما أنها تكتسي بُعداً امنياً فائق السرية، إلا إن ما رشح منها يكشف عن جدية الدور الذي تمارسه الشركات الصينية في دول العالم، إذا ما علمنا ان اعمال هاتين الشركتين تكاد تغطي حوالي 85 % من دول العالم، في ظل تسرب معلومات تؤكد وجود أنشطة مشبوهة في المنشآت التي اقامتها ووجود أدلة على قيامها بالتجسس لحساب الحكومة الصينية.

وفي العراق يمكن ان تشكّل التوجهات الحكومية في تحديث بنية الاتصالات المحلية والدخول القوي للشركات الصينية لاسيما هواوي وZTE، والرغبة في السير قُدماً بتنفيذ بنود الاتفاقية العراقية الصينية منفذاً جديداً لزيادة التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية، لاسيما أن العراق يفتقر للموارد الفنية والبشرية القادرة على مواجهة هذا النوع من التحديات التكنولوجية التي تفرضها هاتين الشركتين إنْ قامتا بأنشطة مماثلة لما تقوم به في الدول الأخرى.

يتضمن هذا الكتاب ثلاث دراسات أُعدت من قبل ثلاثة باحثين تناولوا جوانب مختلفة اقتصادية وامنية وسياسية في علاقة الصين بشركاتها التكنولوجية المتقدمة وشبهات التجسس التي تحيط بها. ونأمل ان يسهم هذا الكتاب في اثراء النقاش حول هذا القضايا والتحذير من تهديداتها المحتملة على الامن الوطني العراقي.

الدراسة الأولى

الصين وشركاتها: علاقات التخادم والهيمنة

(هواوي انموذجاً)

أ.د. حسن لطيف كاظم الزبيدي

توطئة

مثّلت الصين أنموذجاً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً فريداً في عالم ما بعد الحرب الباردة؛ إذ تمكنت من استغلال ظروف ما بعد الحرب، وهامش الحرية الاقتصادية العالمية الواسع في ترسيخ صعودها العالمي، بوصفها قوة اقتصادية عظمى، تنافس الولايات المتحدة على مكانتها التاريخية.

مع ذلك فإن الغموض ما يزال يلفّ السياسات التي تنتهجها الحكومة الصينية وكيفية توظيفها لمؤسساتها السياسية والاقتصادية في تعزيز مكانتها الدولية، وبسبب أنها نظام غير ديمقراطي فقد أثيرت مخاوف جدية بشأن استخدام الحكومة والحزب والجيش في الصين لجميع ما هو متاح في البلد، بما في ذلك شركاتها العابرة للحدود، بوصفها اذرع تجسس أو تمرير سياسات الحكومة.

تقدم هذه الورقة عرضاً موجزاً للتطور الاقتصادي في الصين، والكيفية التي

تحولت من خلالها طموحاتها العالمية باتجاه «صيننة» العالم، أو «عولمته على الطريقة الصينية» كمنافس موضوعي للأنموذج الأمريكي، وهنا وضعت الشركات الصينية في قلب مشروعها العالمي، ووظفتها، بوصفها اذرعاً للتجسس الصناعي والاستخباري، بما يضمن تفوقها تجاه أقرب منافسيها القائمين والمحتملين. مع التركيز على شركة هواوي التي أُثيرت حولها الكثير من الشبهات في العالم المتقدم، وبخاصة الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وأستراليا، والمطالبة بوقف أنشطتها في تلك المناطق واستبدال البنى التحتية التي أقامتها الشركة فيها.

السير الوئيد على الطريقة الصينية

تقع جمهورية الصين الشعبية في غرب آسيا، وهي ثالث أكبر دولة في العالم من حيث المساحة بعد روسيا وكندا، إلا إن ثلثي المساحة تعد جبلية وصحراوية، وعُشرها فقط هو القابل للزراعة، وأن 90 % من سكانها يعيشون في 16 % من الأرض، وهم أكبر تعداد في العالم؛ إذ قُدر عام 2020 بحوالي 1.402 مليار وأربعمائة واثنين مليون نسمة.

لم يتفق المؤرخون بشكل حاسم حول العصر الذي ظهرت فيه الارهاصات الأولى للحضارة الصينية؛ إذ يُرجعها بعض الباحثين إلى الألف العاشر وبعضهم الآخر إلى الألف الخامس قبل الميلاد. وعلى كل يمكن القول أن الحضارة الصينية موغلة في القدم. وقد مرت الصين عبر التاريخ بثلاث مراحل هي:

- **المرحلة الإمبراطورية:** التي امتدت بتقطع لمدة تزيد على ألفي سنة، تحققت خلالها أعظم الإنجازات الحضارية المسجلة، وصعدت بوصفها قوة إقليمية مهمة على مدى سنوات مديدة كانت خلال كثير منها أكثر حضارات العالم تقدماً.

- **الحقبة الاستعمارية:** وتمتد خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وتعرضت خلالها للهيمنة الغربية، والتهديد لهويتها القومية، واضطرارها إلى عقد معاهدات غير متكافئة مع تلك القوى، أكسبتها حقوقاً غير خاضعة للسلطة الوطنية على الأرض الصينية. فضلاً عن خضوعها للاحتلال الياباني في ثلاثينات وأربعينيات القرن العشرين.
- **تأسيس الحكم الجمهوري الشيوعي:** تأسست الصين الشعبية في 1 تشرين الأول (أكتوبر) 1949 بزعامة ماوتسي تونغ، بعد أن خضعت للغزو والاحتلال الأجنبي البريطاني والفرنسي والألماني والأمريكي والياباني لما يقرب من قرن من الزمن. وبعد نجاح الثورة وإقامة الاشتراكية تبنّت الصين الأنموذج السوفييتي في التنمية، إلا أنها ابتعدت تدريجياً عنه لأسباب أيديولوجية وعملية، ولهذا يُعد النظام الاقتصادي الصيني المعاصر محصلة لسلسة من التغييرات المؤسسية التي حدثت في الماضي.

مرّت تجربة البناء الاشتراكي في الصين منذ عام 1949 بعدة مراحل هي:

شهدت المرحلة الأولى تأسيس النظام الشيوعي، وقد اصطلح على تسمية هذه المرحلة باسم «إدارة الرجل الواحد» حاولت فيها الصين السير على خطى التجربة السوفييتية وقامت باستيراد التقنية السوفييتية وأرسلت الطلبة إلى هناك أيضاً[1]. ركزت خلال المدة 1949-1952 على الإصلاح الزراعي وتوفير مستلزمات النهوض الاقتصادي العام. فتم خلال هذه المدة توزيع 47 مليون هكتار من الأراضي الزراعية على حوالي 420 مليون فلاح، بهدف تحقيق عدالة أكبر في الريف، فضمنت الدولة توزيع حوالي سدس هكتار لكل فرد بالغ.

(1) اوديد شينكار، العصر الصيني: القوة الاقتصادية الفائقة في القرن 21، ترجمة: سعيد الحسنيه، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005، ص73

وكانت النتائج هي ارتفاع حصيلة الإنتاج للحبوب بأنواعها، وبخاصة الرز[1]. كما اتخذت العديد من الإجراءات لإعادة الثقة بالعملة الوطنية عن طريق الحد من التضخم والمحافظة على القوة الشرائية للنقود. كذلك فرضت الدولة سيطرتها على تجارة الجملة والمفرد وقلصت نشاط المضاربة. كما بذلت جهوداً كبيـرةً لإعادة بناء الهياكل الارتكازية للاقتصاد الوطني التي دمرتها الحرب. وفي الوقت نفسه أنشأت الدولة أجهزة تخطيط مركزي تشمل هيأة تخطيط ومكتب إحصاء ووزارات اقتصادية متخصصة محاولة محاكاة التجربة السوفييتية، وعملت على تنظيم الصناعات الحرفية التقليدية والصناعات الصغيرة والتعاونيات، التي تم استيعاب أغلبها فيما بعد ضمن الكوميونات. وتوسعت الملكية العامة في أواخر الخمسينيات لتغطي جميع القطاعات المتطورة في الصناعات، النقل والخدمات، كما تم انجاز أغلب أجهزة التخطيط المركزي ونظام التوزيع بالبطاقات بالنسبة للسلع الضرورية. وفي نهاية عام 1956 أصبحت الدولة تسيطر على أغلب الإنتاج الصناعي في البلد. وركزت الخطة على الصناعة الثقيلة وزيادة الإنتاج الصناعي الذي تضاعف 3.2 مرة، بينما تضاعف إنتاج الفحم مرتين والحديد ثلاث مرات والفولاذ أربع مرات[2]

وعلى الرغم من أن الصين تلقّت دعماً سوفييتياً في خمسينات القرن العشرين وستيناته، إلا أن الصينيين قد اتجهوا إلى اعتماد طريق التنمية المعتمدة على الذات، فخططوا لتحديث اقتصادهم خارج إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي. فحشدوا رأس المال من أعمالهم وجهودهم الخاصة بهم، وخلقوا تكنولوجياتهم

(1) عبد الصمد سعدون عبد الله وطيب عثمان عبد الرزاق، التنمية والبعد الاشتراكي للسوق: دراسة تحليلية في الاقتصاد الصيني، بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، صيف-خريف 2008، ص 242

(2) فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، الهيأة العامة السورية للكتاب/ وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2010، ص 9-10

الخاصة بهم. ولذلك قام أنموذج التصنيع الصيني على أساس التكنولوجيا كثيفة العمل. وقد تسارعت خطى هذه الإستراتيجية في ظل تبني «القفزة الكبرى إلى الأمام Great Leap Forward»[1].

في أواخر عام 1963 بدأ الاقتصاد الصيني يتحول تماماً ويسير باتجاه التطور من جديد. وفي ظل الظروف الجديدة اقترح الحزب الشيوعي الصيني هدف (العصرنات الأربع)، التي اقترحها رئيس الوزراء الصيني شون لاي عام 1964 والتي تعني إحراز التقدم في الصناعة، والزراعة، والعلوم والتكنولوجيا والدفاع. وحدد بدقة المرحلتين اللتين تحققان هذا الهدف الذي بدأ من الخطة الخمسية الثالثة، وشهدت المرحلة الأولى إقامة النظام الصناعي ونظام الاقتصاد القومي المستقل والكامل نسبياً؛ وفي المرحلة الثانية، يتحقق تحديد الزراعة والصناعة والدفاع والعلوم والتكنولوجيا بصورة كاملة، وجعل الاقتصاد الصيني يتقدم نحو الصف الأمامي العالمي[2].

بعد أن تعرضت الإستراتيجية السابقة إلى إخفاقات كبيـرة وفشلت في معالجة آثار الأزمة الاقتصادية التي ضربت البلاد. اتجهت القيادة الصينية بزعامة ماوتسي تونغ إلى تطبيق ما أُطلق عليه «الثورة الثقافية» التي بدأت عام 1966 عندما وجّه ماو نداءه إلى الجماهير مباشرة مطالباً إياها بإحياء التقاليد الثورية، وذلك بتحدي مراكز القوى، بضمنهم كبار القادة الحزبيين. وقد أثارت هذه الدعوة حماساً كبيـراً لدى الجماهير واستمرت بصورة نشطة حتى عام 1969، إلا إن حماسة الجماهير بدأت بالتضاؤل حتى وفاة ماوتسي تونغ عام 1976. وأُلقي القبض على القادة

(1) روبرت غلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص 362

(2) وو بن، الصينيون المعاصرون، ج 1، ترجمة: عبد العزيز حمدي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996، ص273

الأربعة لهذه الثورة بزعامة كينك زوجة ماوتسي تونغ، وذلك بتهمة قلب نظام الحكم والسيطرة على الزعامة في الصين. وقد أدت الثورة الثقافية إلى تحطيم الاقتصاد القومي الصيني تحطيماً شاملاً، ودفعته إلى حافة الانهيار.

خلال السنوات التالية كانت الصين تحاول تطويع اقتصادها الصناعي بمنأى عن الاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، وعملت على إتباع سياسات الحد من توفير السلع الاستهلاكية وتوجيه الموارد نحو الصناعات الثقيلة. لكنها في هذه المرحلة انطلقت رسمياً في طريق الإصلاح في تشرين الأول (أكتوبر) 1978، حين توصلت القيادة الجديدة بزعامة دينغ كيساوبينغ إلى ضرورة وضع حد لسياسة العزلة وفتح الصين أمام الغرب لإخراجها من مرحلة التخلف الاقتصادي. واقتنعت بأن تحسين مستويات المعيشة للسكان سيؤدي إلى تدعيم حوافز العمل وزيادة النمو. ولهذا ركزت السياسة الجديدة على: تحسين مستويات المعيشة للسكان، إصلاح القطاع الزراعي وتطبيق اللامركزية في ادارته، إصلاح القطاع الصناعي لخدمة الزراعة والصناعات الخفيفة بدلاً من التركيز على الصناعات الثقيلة، التخلي عن نظام تحديد الأسعار مركزياً، السماح بإنشاء الشركات الخاصة، والسماح بالاستثمار الأجنبي المباشر دون اشتراط الشريك الصيني.

بعد هذه الإصلاحات بدأ المشهد الاقتصادي في التغير بشكل ملموس. وقد كانت عملية التحول تدريجية، وكان إصلاح سياسة سعر الصرف يسير بوتائر أسرع بكثير من وتائر إصلاح السياسة التجارية. وكان تحرير الواردات أبطأ بكثير من تحقيق لامركزية النشاط التصديري. والنقطة الأهم كانت خلق المناطق الاقتصادية الجديدة في عام 1979، وخصصت 14 مدينة ساحلية في عام 1984 لهذا الغرض، وأعلن عن إستراتيجية التنمية الساحلية في عام 1988، وقد رافق ذلك التشجيع النشط لتدفقات رأس المال الأجنبي المباشر نحو تلك المناطق، من خلال المعاملة التفضيلية والحوافز المالية.

لقد حققت الصين معدلات نمو هائلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منذ عام 1978 وحتى الوقت الحاضر تراوحت بين 9% و13% في السنة، وهي تعد أعلى المعدلات في العالم، مع تنويع مستمر لهياكل الإنتاج، وتحقيق قفزات هائلة في حجم الصادرات وتركيبتها. وقد أقر المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني (أيلول: 1982) الأخذ بآليات اقتصاد السوق، بجانب أسلوب التخطيط المركزي أو ما يُطلق عليه «اقتصاد السوق الاشتراكي».

وفي الثمانينات بدأت الصين الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية، غير أن قدرة المستثمرين كانت تعيقها المركزية الكبيـرة والدور الكبيـر الذي تضطلع به مؤسسات الدولة وبيروقراطيتها.

وفي نهاية تسعينيات القرن العشرين أصبح الاقتصاد الصيني يعمل بنظامين: اشتراكي ورأسمالي، غير أن التطورات السياسية والاقتصادية السلبية قد أخّرت عملية الإصلاح بعض الوقت. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي اعترفت قيادة البلاد أنها تخلفت عن بقية بلدان آسيا الرأسمالية، وبدأت تشعر بأن التخطيط المركزي الاشتراكي هو المسؤول عن تخلف البلاد وفقرها[1].

ويعود الفضل في تعزيز الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الصين إلى دينغ كيساوبينغ (1904-1997)، الذي يعد صانع الحداثة في الصين. والذي مكّنه ذكاؤه وحنكته السياسية من العودة إلى الحكم رغم قيام ماوتسي تونغ بعزله مرتين. والذي تمكن من إدخال هدف جديد في مؤتمر الحزب الشيوعي الرابع عشر (1992) هو «اقتصاد السوق الاجتماعي». وقد تمكن في صيف 1993 من إدخال نظريته حول اقتصاد السوق الاشتراكي في الدستور الصيني، لينهي بذلك

(1) نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، المجلس الوطني للثقافة والآداب، 2007، ص 35

آخر الأسس الماوية، ويجعل من نفسه الصانع الحقيقي للمعجزة الاقتصادية الصينية.

وبالسير على خطى النمور الآسيوية أوجد دينغ اقتصاد سوق مختلط بسيطرة سلطوية، أطلق عليها «الاشتراكية بسمات صينية»، واخذت الحكومة الصينية خلال الثمانينات باتجاه إعطاء استقلالية أكبر في إدارة المشروعات وتأكيد اللامركزية، ورفعت المنافسة فيما بين كثير من مشاريعها الحكومية الحضرية[1]. واستهدفت الإصلاحات المؤسساتية عام 1994 إلى إنشاء نظام مصرفي حقيقي ونظام ضريبي حديث ونظام فعال لصرف العملة[2]. وخلال هذه المرحلة خفضت الصين عدد المشروعات المملوكة للدولة، وحتى عام 1995 كانت تلك المشروعات المملوكة للدولة توظف 170 مليون عامل حضري، وكانت تنتج حوالي 30 % من المخرجات الصناعية في البلد. ومع ذلك فقد كانت 43 % من هذه المشروعات تحقق خسائر[3].

في عام 1997 أصبحت هونك كونغ إقليماً إدارياً خاصاً للصين، يتمتع بصلاحيات تجارية واستثمارية خاصة به.

وجدير بالذكر ان الناتج المحلي الإجمالي الصيني قد بلغ 59.7 مليار دولار عام 1960، ثم بلغ 113.7 مليار دولار عام 1972، وتجاوز الواحد ترليون عام 1998 عندما بلغ 1.029 ترليون دولار، ثم بلغ 2.286 ترليون دولار عام 2005 وحوالي 3.550 ترليون عام 2007 و4.594 ترليون عام 2008، و10.475 ترليون عام 2014، فيما بلغ 17.734 ترليون دولار عام 2021. وهو يشكل 18.4 % من اجمالي الناتج

(1) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، 2009، ص 777

(2) فرانسواز لوموان، مصدر سبق ذكره، ص 24

(3) ميشيل تودارو، مصدر سبق ذكره، ص 774

المحلي العالمي. ويحتل المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة التي بلغ ناتجها المحلي الإجمالي 22.996 ترليون دولار تشكل حوالي 24 % من الإجمالي العالمي[1].

صيننة العالم مقابل أمركته

لم تستعجل الصين دورها العالمي، وطالما صرح المسؤولون والخبراء الصينيون أنهم يمرون في مرحلة انتقال وأنهم بحاجة إلى مزيد من الوقت لإنجاز انتقال شامل في الاقتصاد والثقافة والقيم والسياسة العالمية، على أساس أن التحول الذي اختبره الغرب استغرق وقتاً أطول بكثير مما استغرقته الصين، وهم يحتاجون الربع الأول من القرن الحادي والعشرين لاستكمال انشاء سوق اجتماعية كونفوشية شاملة، على الرغم من ان اشكالها الأولية أصبحت ماثلة للعيان قبل مدة طويلة[2]؛ إذ طالما وُصفت بأنها «تنتين حذر» و«محترس جداً» يتجنب التورط في أي نزاع دولي، أو تقديم استراتيجيات مفصلة وعلنية تجاه أي منطقة في العالم، واستمرت في الحفاظ على موازنة امنها القومي في إطار مزيج حذر من التركيز على الامن الداخلي وإعادة الإعلان عن حقها التاريخي في تايوان، فيما ركز القادة الصينيون على التنمية والتطوير الاقتصادي السريع. هذه الرؤية التي رسخها الرئيس الصيني الاسبق دينغ شياو بينغ الذي حكم البلاد ما بين عامي 1978-1992 التي أطلق على تسميتها «استراتيجية المتابعة والحذر» والتي بدأت الشكوك حول التزام الصين بها منذ تولي الرئيس الصيني الحالي

(1) البنك الدولي، قاعدة بيانات التنمية https://api.worldbank.org/v2/en/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?downloadformat=excel

(2) دانييل بورشتاين وأرنيه دي كيزا، التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين، ترجمة: شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، 2021، ص 379.

شي جين بينغ (2013-). ومنذ ذلك الحين بدت السياسة الخارجية الصينية أكثر طموحاً وأوسع نشاطاً، ويمكن أن تكون مبادرة الحزام والطريق أبرز مؤشرات التحول في السياسة الخارجية الصينية التي تختبر اليوم مفردات جديدة خالفت تلك التي سادت منذ عهد دينغ.

وتنظر الصين بشكل عام بعين الشك لسياسة الولايات المتحدة تجاهها، وتستشعر التهديد من تلك السياسة، على أساس انها تستهدف تقويض تجربة الحكم فيها، وتشتكي من المحاولات الامريكية لاحتوائها اقتصادياً وعسكرياً أو حتى تقييدها. لذا يرى الصينيون أنفسهم عالقين في منافسة مبكرة مع الأمريكيين، ما يزال الوقت مبكراً لإطلاقها وتحويلها إلى صراع على القمة، على الرغم من زيادة التباين في المصالح والالتزامات والاهداف بين الدولتين.

خلال السنوات 1978-1992 التزمت السياسة الخارجية الصينية ابان حكم الرئيس دنغ شياو بينغ باتخاذ مواقف خجولة في الشؤون الخارجية، وتركز على الشأن الداخلي. لكن بعد عقود من الانكفاء على الداخل، وسياسات التنمية بدون الاعتماد على العالم الخارجي رفعت الصين شعار الارتباط بالعالم (جي غي) الذي أطلقه الرئيس دينغ شياو بينغ (1904-1997)، الذي كان يتوقع أن «الصين تحتاج إلى نصف قرن لتستكمل عملية التحديث. وسوف يحل هذا الموعد في العام 2028»[1]. بالتزامن مع دور اكبر للسياسة الخارجية عن طريق ممارسة القوة الناعمة، وعدم الاحتكاك سلباً بالولايات المتحدة، ومثلما استخدمت الاخيرة نفوذها المالي، كانت الصين تمارس دبلوماسية المال، فقدّمت مساعدات سخية عبر آسيا وافريقيا لكسب حلفاء سياسيين، فكانت تعقد صفقات النفط وتوافق

(1) روبين ميرديث، الفيل والتنين: صعود العند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا، ترجمة: شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2009، ص 266.

على تحمّل مسؤولية بناء طرق وجسور وغيرها من البنى التحتية[1]. وفي عام 1992 شجع دينغ شياو بنغ الصينيين «على الإقدام في جرأة وتجربة «سياهاي» أي القفز في بحار مشروعات الاعمال»[2].

إلا ان الصينين أدركوا أن الاستفادة من العولمة رهين بقوة اقتصادهم، وقدرة صناعتهم وزراعتهم كثيفة العمل على المنافسة في ظل قواعد منظمة التجارة العالمية؛ لذا لم تكن الصين مستعجلة في الانضمام إلى المنظمة، فقد انتظرت حتى 11 كانون الاول (ديسمبر) 2001 لتنضم إليها رسمياً، فأصبحت العضو رقم 143. على الرغم من أنها بدأت مفاوضات الانضمام إلى اتفاقية الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (GATT) عام 1986 عندما قدمت طلباً لاستعادة وضعها بوصفها دولة موقعة على الاتفاقية. واستمرت المفاوضات إلى ما بعد تأسيس المنظمة لتتحول إلى المفاوضات لانضمامها إليها.

وفي عام 1999 أطلق الرئيس الصيني جيانغ زيمين (الذي حكم البلاد خلال المدة 1993-2003) سياسة (الذهاب للخارج)، بهدف أن تمتلك الشركات الصينية المملوكة للدولة أصولاً في الطاقة والتعدين في الخارج[3]. إلا أن شي جين بينغ الرئيس الصيني الحالي منذ عام 2013 فضّل مساراً آخر للعلاقة مع القوى العظمى وكيفية الانخراط في الشؤون الدولية. ومنذ ذلك الحين «أعطت الصين الاولوية لـ «دبلوماسية الحوار» وبدأت في صياغة سياسات ملموسة لترجمة ثقلها الاقتصادي إلى قيادة إقليمية»[4]. لكنها اختطت لنفسها مساراً آخر بعيد

(1) المصدر السابق نفسه، ص 267.
(2) المصدر السابق نفسه، ص 36.
(3) توم ميلر، الحلم الاسيوي للصين، ترجمة: عبد الرحمن أياس، قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، دبي، 2019، ص 59.
(4) المصدر السابق نفسه، ص 31.

عن السياسة التقليدية للبلدان الرأسمالية المتقدمة التي غالباً ما تفضل البلدان المستقرة، بينما نجد الصين أقامت شبكة واسعة من الحلفاء والعملاء التجاريين في كثير من المناطق التي توصف بعدم الاستقرار، لاسيما في افريقيا حتى قيل إنها «قامت بشراء القارة السوداء على المستوى السياسي»[1].

ومن أجل تحقيق ما نسميه «الصيننة» التي تشكل في جوهرها رؤية الرئيس الحالي شي أطلقت الصين مبادرة «الحزام والطريق» أو «طريق الحرير الجديد»، التي تقوم على إقامة مشروعين طموحين لربط الصين بآسيا وخارجها، من خلال بنية تحتية وممرات صناعية تمتد في آسيا الوسطى إلى الشرق الاوسط وأروبا عبر 67 بلداً. (ينظر الخريطة 1) وفي المياه عبر إنشاء موانئ تجارية جديدة ومسارات ملاحية عبر بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي. وكل ذلك سيكون مدعوماً باستثمارات ضخمة من بنك التنمية الصيني وبنك التصدير والاستيراد الصيني، واللذين أصبحا يقدمان قروضاً في آسيا، أكثر من تلك التي يقدمها البنك الدولي وبنك التنمية الاسيوي مجتمعين. وبذلك فهي تتحدى النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية وبنيته المعولمة المتمحورة حول الولايات المتحدة[2].

(1) أنطوان برونيه وجون بول جيشار، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الامبريالية الاقتصادية، ترجمة: عادل عبد العزيز أحمد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016، ص35.

(2) توم ميلر، الحلم الاسيوي للصين، مصدر سبق ذكره، ص 33-34.

خريطة (1): مبادرة الحزام والطريق الصينية



https://www.bbc.com/arabic/business-59893800

إن الصيننة تقوم على تقريب المسافات الحقيقية، ولا تقتصر على عولمة الفضاء السيبراني الذي قامت عليه الأمركة، فعلى سبيل المثال تضم المبادرة الصينية طريقاً سريعاً بتكلفة أربعة مليارات دولار يمتد مسافة 1800 كيلومتراً من مدينة كونمينغ في مقاطعة يونان إلى بانكوك في تايلند، وسكة حديد بطول 3900 كيلومتراً من كونمينغ في الصين إلى سنغافورة، تمتد عبر لاوس وتايلاند وماليزيا[1].

الشركات الصينية العملاقة

استطاعت الصين ان تُنشئ عدداً كبيراً من الشركات العملاقة التي أصبحت ذراعها القوية في كل مكان في العالم، ويكفي في هذا المقام ان نشير إلى ان قائمة فوربس لأكبر ألفي شركة في العالم Forbes Global 2000 قد تضمنت 249 شركة صينية[2] بلغت مبيعات اكبر 25 شركة منها 3.157 تريليون دولار عام 2022. (انظر الجدول 1)

(1) المصدر السابق نفسه، ص 36.

(2) https://www.forbes.com/lists/global2000/?sh=39c712cb5ac0

جدول (1): الشركات الصينية الـ 25 الأكبر في عام 2022

اسم الشركة	المقر الرئيس	الإيرادات (مليار دولار)	الأرباح (مليار دولار)	الأصول (مليار دولار)	القيمة السوقية (مليار دولار)	الصناعة
Industrial and Commercial Bank of China	بكين	208.13	54.03	5,518.51	214.43	بنك تجاري
China Construction Bank	بكين	202.07	46.89	4,746.95	181.32	بنك تجاري
Agricultural Bank of China	بكين	181.42	37.38	4,561.05	133.38	بنك تجاري
Bank of China	بكين	152.43	33.57	4,192.84	117.83	بنك تجاري
Ping An Insurance	شينزين	181.37	15.74	1,587.11	121.69	التأمين
China National Petroleum Corporation	بكين	380.31	14.29	392.6	142.3	النفط
China Merchants Bank	شينزين	71.07	18.58	1,451.20	167.32	بنك تجاري
Tencent	شينزين	86.86	34.94	252.99	414.28	صناعة الألعاب الالكترونية
Postal Savings Bank of China	بكين	77.61	11.33	1,975.08	125.53	بنك تجاري
Alibaba Group	هانغتشو	129.76	10.17	276.25	237.78	تجارة الكترونية
Sinopec	بكين	384.82	11.04	292.05	80.81	النفط
Industrial Bank ((China	فوشان	60.53	12.82	1,350.32	68.59	بنك تجاري
Bank of Communications	شنغهاي	76	12.98	1,830.40	52.82	بنك تجاري
China Life Insurance Company	بكين	130.5	7.87	769.88	43.02	التأمين

China State Construction Engineering	بكين	205.79	5.87	374.72	36.91	البناء
Shanghai Pudong Development Bank	شنغهاي	54.77	8.47	1,247.94	36.6	بنك تجاري
China Shenhua Energy	بكين	52.02	8	95.81	62.81	تعدين الفحم
China CITIC Bank	بكين	56.99	8.63	1,261.96	25.26	بنك تجاري
China Poly Group	بكين	42.94	4.25	219.65	32.81	تكتل
China Telecom	بكين	68.15	4.02	121.1	35.23	اتصالات
Vanke	شينزين	71.42	3.5	304.19	27.92	عقارات
SAIC Motor	شنغهاي	121.42	3.71	133.97	28.87	صناعة السيارات
China Everbright Bank	بكين	42.38	6.72	926.05	20.11	بنك تجاري
China Pacific Insurance Company	شنغهاي	68.07	4.16	300.52	22.69	التأمين
Midea Group	فوشان	50.6	4.4	58.24	60.55	الأجهزة المنزلية

Source: https://www.forbes.com/lists/global2000/?sh=39c712cb5ac0

وجدير بالذكر انه وبحسب لجنة المراجعة الاقتصادية والأمنية بين الولايات المتحدة والصين ولغاية من 30 أيلول (سبتمبر) 2022، كان هناك 262 شركة صينية مدرجة في البورصات الأمريكية برأسمال سوقي إجمالي قدره 775 مليار دولار. يمثّل هذا انخفاضًا بأكثر من نصف تريليون دولار في القيمة السوقية للشركات الصينية المدرجة في الولايات المتحدة قبل شهرين من هذا التاريخ، ويرجع ذلك أساساً إلى إلغاء إدراج العديد من الشركات المملوكة للدولة على المستوى الوطني في آب (أغسطس) 2022. ولا يزال هناك شركتان مملوكتان للدولة المدرجة في البورصات الأمريكية الرئيسية. وبموجب قانون محاسبة الشركات الأجنبية القابضة الامريكي، هناك 131 شركة صينية، تمثل 98% من رسملة السوق من الشركات

الصينية المدرجة في هذه البورصات، معرضة لخطر الشطب القسري حتى تثبت الجهات التنظيمية الصينية امتثالها لشروط اتفاقية التدقيق[1].

شركات الاتصالات والهاتف النقال

تهيمن شركات صناعة الهواتف الذكية الصينية اليوم على حصة متزايدة من السوق العالمي لهذه الأجهزة؛ إذ يوجد في الصين كبار مصنّعي الهواتف الذكية مثل Xiaomi وOPPO وvivo وHuawei وHONORالتي نجحت في تجاوز ازمة نقص الامدادات التي سببتها جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية. وتبلغ حصة الصين حوالي 22.5 % من شحنات الهواتف الذكية العالمية في الربع الأول من عام 2022، فضلاً عن أنها تمثّل أكبر سوق للهواتف الذكية في العالم[2].

من جهة أخرى برزت HONOR كأكبر مشغل للهواتف الذكية في الصين، وتخطّت المركز الذي كانت تشغله شركة Huawei. على الرغم من أن vivo لم تنجح في استعادة المركز الأول بسبب صعود HONOR في وقت تواجه فيه نقصًا في المكونات، إلا أنها تعافت إلى حد ما بفضل سلسلة S12 المتوسطة التي تم إطلاقها حديثًا والتي تحظى بشعبية لدى العملاء الأصغر سنًا وبأسعار معقولة.

ويبدو أن المنافسة محمومة بين الشركات الصينية والأجنبية لاسيما Samsung وApple وبين الشركات الصينية العملاقة مثل Xiaomi وOPPO و vivo التي تمكنت من منافسة Huawei التي تراجعت خلال عام 2021.

الاستخبارات الرقمية

تمتلك الصين اليوم أضخم بنية رقيمة خارج العالم الحر، وأصبحت الولايات المتحدة

(1) U.S.-China Economic and Security Review Commission https://www.uscc.gov/research/chinese-companies-listed-major-us-stock-exchanges

(2) https://www.counterpointresearch.com/china-smartphone-share/

تستشعر تهديداً متزايدًا لأمنها القومي من عمليات جمع المعلومات الاستخبارية الصينية؛ إذ يبدو أن الصين تحثّ الجهود لتحقيق اختراقات سيبرانية وبشرية لمؤسسات الأمن القومي الأمريكية. وعلى الرغم من قدم هذه المحاولات إلا ان التقارير عن إبعاد التجسس الصيني في الولايات المتحدة ارتفعت بشكل ملحوظ على العقدين الماضيين.

هناك أجهزة استخباراتية صينية عديدة تنشط في هذا المجال والتي تشمل جهاز الاستخبارات الصيني الحكومي، وجيش التحرير الشعبي (PLA)، والحزب الشيوعي الصيني (CCP)، والتي تختلف أدوارها داخل منظومة الاستخبارات الصينية. في جميع الحالات، فإن الأولوية القصوى لهذه المنظمات هي دعم الدولة الصينية التي يقودها الحزب الشيوعي الصيني والحفاظ عليها.

وتعد استخبارات جيش التحرير الشعبى الصينى اهم تلك المؤسسات ومسؤولة عن جمع المعلومات الاستخباراتية العسكرية والاقتصادية والسياسية الخارجية لدعم العمليات العسكرية. وهو جهاز يجمع المعلومات الاستخبارية الفنية وينفذ العمليات السيبرانية. وقد تعززت قدراته منذ عام 2016 بعد الإصلاحات التي أعلنها الرئيس الصيني شي جين بينغ عن إعادة تنظيم الإدارات العامة في جيش التحرير الشعبي وتشكيل 15 مؤسسة جديدة في إطار اللجنة العسكرية المركزية. وعلى الرغم من أن إدارة الأركان العامة كانت الجهة الأساسية في عملياً جمع المعلومات الاستخباراتية الأجنبية إلا انه من غير الواضح كيفية تنسيق الانشطة الاستخباراتية بينها وبين بقية المؤسسات.

لقد أوجدت الإصلاحات ما يسمى بالإدارة الرابعة (4PLA) التي أصبحت مسؤولة عن الحرب الإلكترونية والإجراءات المضادة الإلكترونية والقيام بمراقبة شبكات المعلومات الأجنبية. وقد أُضيف إلى هذه المنظومة «قوة الدعم الاستراتيجي» التي هي عبارة عن فرع جديد لجيش التحرير الشعبي الصيني تضم القوات الإلكترونية التي تركز على الهجوم والدفاع، وقوات الفضاء التي تركز على

أقمار الاستطلاع والتجسس، وقوات الحرب الإلكترونية التي تركز على التشويش وتعطيل رادارات العدو واتصالاته. وعلى ما يبدو أن جيش التحرير الشعبي يعمل على تعزيز قدراته الاستخباراتية وتكاملها مع المؤسسات الحكومية الأخرى.

إضافة إلى ذلك ثمة أجهزة استخبارات صينية أخرى تمارس أدواراً مهماً في هذه المنظومة منها: «إدارة الاتصال الدولي» المسؤولة عن جمع المعلومات الاستخباراتية الأجنبية من خلال شبكات من العملاء الرسميين وغير الرسميين في الخارج. و«قسم العمل السياسي» في هيأة الاتصالات والإعلام المرتبط بطريقة ما بالحزب الشيوعي الصيني الذي يعمل على توسيع القوة الناعمة للصين وتعزيز الحضور السياسي للحزب في الخارج.

يعد التجسس الإلكتروني في الصين مجتمعاً استخبارياً كبيراً ومتخصصاً، ويمتلك قدرات واسعة للتأثير في العدو من خلال عمليات إلكترونية تستهدف ضرب المؤسسات السياسية والاقتصادية في الخارج. وبحسب وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون)، «تستخدم الصين قدراتها الإلكترونية لدعم جمع المعلومات الاستخبارية ضد قطاعات القاعدة الدبلوماسية والاقتصادية والصناعية الدفاعية الأمريكية التي تدعم برامج الدفاع الوطني الأمريكية. ويمكن استخدام المعلومات المستهدفة لإفادة صناعة الدفاع في الصين، وصناعات التكنولوجيا العالية» و«يمكن للمعلومات المستهدفة أن تفيد عمل المخططين العسكريين الصينيين لبناء صورة لشبكات الدفاع الأمريكية، واللوجستيات، والقدرات العسكرية ذات الصلة التي يمكن استغلالها أثناء الأزمة. تستهدف الجهات الصينية الفاعلة الولايات المتحدة بعمليات تجسس إلكتروني. وتشمل هذه الجهات المتعاقدين الحكوميين و«المتسللين الوطنيين» المستقلين والجهات الإجرامية»[1].

(1) Eftimiades, Nicholas .Chinese Intelligence Operations:. Espionage Damage Assessment Branch, US Defence Intelligence Agency .Routledge, 2017. p. 289-294

ينبني التجسس الصيني على تنمية الصناعات الصينية وسرقة الثروات الفكرية الأجنبية. وتحقيقًا لهذه الغاية توظّف الدولة الصينية الوكالات الحكومية والمنظمات والكيانات التجارية ورجال الأعمال الأفراد والمغتربين الصينيين والباحثين الصينيين والأجانب لتحقيق أهداف التجسس. وهم في الغالب يتبعون احدى هذه الجهات الثلاث: مكتب اللجنة العسكرية المركزية (CMC) مكتب الاستخبارات المشترك، خدمة المخابرات المدنية التابع لوزارة أمن الدولة، أما المؤسسات التجارية المزيفة فإن حوالي 23 % من جميع عمليات التجسس يرتكبها موظفو هذه الكيانات التجارية الزائفة. وتجبر الصين مواطنيها على الكشف عن الأسرار التجارية والامتثال لجهود جمع المعلومات الاستخباراتية. وتهددهم بعقوبة شديدة إذا لم يساعدوا في جهود التجسس إذا لم يقنعهم الوضع و/أو المال بالامتثال. ويقدر أن يكون هناك ما لا يقل عن 500 برنامج موهبة صيني مصمم لتوزيع الخبرة الأكاديمية والمهنية من الغرب، يهدف إلى جذب المعلومات والتكنولوجيا لخدمة التنمية الوطنية للصين.

ومع ذلك، فإن اختصاص أجهزة الاستخبارات الصينية يشمل الأسرار الصناعية، وكذلك الأسرار العسكرية والحكومية. على أن هذا النمط من السلوك ليس جديداً بل هو متوافق مع ما كانت تفعله القوى الاقتصادية الصاعدة، ففي أواخر القرن الثامن عشر، قدّمت الولايات المتحدة المستقلة حديثًا مكافآت لعمال النسيج لتهريب تصاميم النول من مصانع القطن البريطانية الكبرى. وتم بناء هذه المصانع جزئيًا على وفق المواصفات التي تم سرقتها من غزل الحرير الإيطالي. وهذه الصناعة، بدورها لم تكن لتوجد لولا خروج بيض دودة القز من الصين قبل قرون. إلا أن جهاز التجسس الصناعي الصيني الحديث في تنظيمه ونطاقه وطموحه يتفوق إلى حدٍ بعيد على أسلافه. وقال كريستوفر راي مدير مكتب التحقيقات الفدرالي «نرى باستمرار أن الحكومة الصينية هي التي تشكل أكبر تهديد طويل

الأمد لأمننا الاقتصادي والوطني». ومنذ تسعينيات القرن الماضي، اتهم المدّعون ما يقرب من 700 شخص بالتجسس، وسرقة الملكية الفكرية، وتصدير التكنولوجيا العسكرية بشكل غير قانوني، وجرائم أخرى مرتبطة بالصين[1].

وقد تأكد للولايات المتحدة أن الصين تنافسها بقوة في تكنولوجيا الفضاء الجوي، ويدعم التجسس الصيني الاعتماد على القدرات الفضائية للاتصالات، والقوة الاقتصادية، وسلامة البنية التحتية الحرجة، والقدرة على عرض القوة العسكرية على مستوى العالم. وتقدر الخسائر السنوية للولايات المتحدة من سرقة المعلومات والاسرار التقنية من قبل الصين بحوالي 360 مليار دولار. لذا فقد كان رد الفعل الأمريكي على الصين مثيرًا للجدل بشكل متزايد في ظل إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، التي أوقفت نشاط Huawei التكنولوجي، وفرضت عقوبات على تطبيقات Tik-Tok وWeChat التي تسيطر عليها الصين[2]. ففي تشرين الثاني (نوفمبر) 2018 أعلن جيف سيشنز، النائب العام لإدارة ترامب حينها، عن برنامج يسمى مبادرة الصين، يهدف إلى مكافحة «التهديدات المتعمدة والمنهجية والمحسوبة» من سرقة الملكية الفكرية الموجهة من الحكومة الصينية. ومع ذلك، انتهى البرنامج باستهداف الأكاديميين إلى حد كبير ـ ليس لسرقة الأسرار، ولكن لفشلهم في الإبلاغ عن الانتماءات إلى مؤسسات البحث الصينية. في بعض الحالات، حتى تلك الاتهامات أثبتت أنها لا أساس لها من الصحة، ففي شباط (فبراير) 2022، وسط مخاوف بشأن التنميط العرقي

(1) https://www.bloomberg.com/news/features/202215-09-/china-wanted-ge-s-secrets-but-then-their-spy-got-caught?leadSource=uverify %20wall

(2) NICHOLAS EFTIMIADES, The 5 Faces Of Chinese Espionage: The World's First 'Digital Authoritarian State' https://breakingdefense.com/202010//the-5-faces-of-chinese-espionage-the-worlds-first-digital-authoritarian-state/

وتجريم التعاون العلمي، أغلقت إدارة بايدن مبادرة الصين، برغم أنها تعهدت بمواصلة متابعة القضايا التي تتعلق بالدولة.

أشارت بعض المصادر إلى اكتشاف أحد أكثر برامج التجسس تفوقاً والذي يستخدمه المتسللون (الهاكر) الصينيون، والمعروف باسم Daxin والذي يمثل الباب الخلفي في عمليات التجسس ضد الحكومات في جميع أنحاء العالم لمدة عقد من الزمن قبل أن يتم كشفه. لكن برامج التجسس الأخرى ليست من طراز واحدة، وهي ترسخ الاعتقاد بان الصين تسعى منذ عقد لتصبح قوة عظمى إلكترونية، وهي بالفعل الآن من بين الأفضل في العالم بفضل استراتيجية السيطرة المشددة والإنفاق المالي الكبير والبنية التحتية المتطورة لأدوات القرصنة للحكومة التي لا تشبه أي شيء آخر في العالم. ان Daxin مجرد أداة مرتبطة بالصين يعمل من خلال اختطاف الاتصالات المشروعة لإخفاء اتصالاتها في حركة الشبكة العادية، فيتيح للمتسللين التواصل عبر أجهزة الكمبيوتر المخترقة[1].

شركات التقنية أذرع الصين التجسسية: هواوي انموذجاً

تأسست Huawei عام 1987 من قبل ضابط سابق في جيش التحرير الشعبي الصيني اسمه Ren Zhengfei لتتخصص في أنظمة الهاتف التجارية، ويقع مقرها الرئيس في مدينة شنزن الصينية، وعلى مدى عمرها نمت لتصبح أكبر صانع في العالم لمعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والتي تشمل أجهزة التوجيه وهوائيات الأبراج الخلوية المستخدمة في شبكات الهاتف

(1) Patrick Howell O’Neillarchive, How China built a one-of-a-kind cyber-espionage behemoth to last A decade-long quest to become a cyber superpower is paying off for China. https://www.technologyreview.com/20221046575/28/02//how-china-built-a-one-of-a-kind-cyber-espionage-behemoth-to-last/

المحمول. ومنذ دخولها في تصنيع أجهزة الهاتف التي تعمل بنظام التشغيل أندرويد وأجهزة التابلت أصبحت من أشهر شركات صناعة هذه الأجهزة بعد سامسونج[1]. وبلغت مبيعات شركة هواوي 241 مليون هاتف، ما جعلها ثاني أكبر شركة مبيعاً للهواتف الذكية في العالم عام 2019. وفي النصف الأول من عام 2022 حققت الشركة أرباحًا بلغت 44.8 مليار دولار[2]. وقد شيدت هواوي مركز البحث والتطوير للأجهزة الذكية ومعدات الاتصالات في وادي السليكون بالولايات المتحدة، وتمكنت من تطوير شبكة عالمية تضم 16 معهداً للبحث والتطوير فضلاً عن 36 مركزاً للإبداع، وحافظت على مركز متقدم عالمياً في تسجيل براءات الاختراع (PCT)[3]. وتفوّقت في عام 2012 على شركة اريكسون بوصفها أكبر مصنع لمعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية في العالم، وتخطت شركة أبل في عام 2018 بوصفها ثاني أكبر منتج للهواتف الذكية في العالم بعد شركة سامسونج[4].

«وعلى الرغم من نجاح الشركة على الصعيد العالمي، فقد واجهت هواوي صعوبات جمة في بعض الأسواق، وذلك بسبب ادعاءات بمخاطر الامن السيبراني؛ تفيد بأن معدات البنية التحتية لشركة هواوي قد تعطي الحكومة الصينية القدرة على المراقبة، خاصة مع تطور شبكات الجيل الخامس G5 اللاسلكية[5]. ففي عام 2012 أبلغ مسؤولو المخابرات الأسترالية نظرائهم الأمريكيين أنهم اكتشفوا اقتحامًا معقدًا لأنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية

(1) مروان سمور، شركات التكنولوجيا في الصين، كتاب الكتروني، 2020، ص 11.

(2) https://www.hindustantimes.com/business/huawei-earned-448--billion-revenue-down-59--percent-in-first-half-of-2022101660302043674-.html

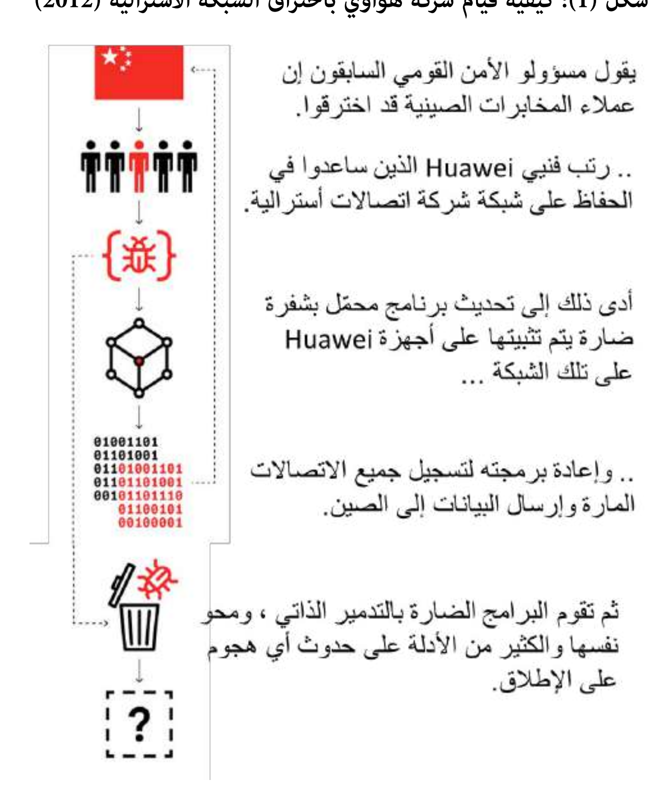
(3) مروان سمور، مصدر سبق ذكره، ص 10.

(4) المصدر السابق نفسه، ص 12.

(5) المصدر السابق نفسه، ص 12.

في البلاد، وأن الأمر قد بدأ بتحديث برنامج من Huawei تم تحميله ببرامج ضارة. وتم تأكيد الخرق وتبادل المعلومات الاستخبارية اللاحقة من قبل ما يقرب من عشرين من مسؤولي الأمن القومي السابقين الذين تلقوا إحاطات حول الأمر من الوكالات الأسترالية والأمريكية خلال المدة 2012-2019.

شكل (1): كيفية قيام شركة هواوي باختراق الشبكة الأسترالية (2012)



Source: Jordan Robertson and Jamie Tarabay, Chinese Spies Accused of Using Huawei in Secret Australia Telecom Hack Software update loaded with malicious code is key evidence in years-long push to block Huawei, officials say https://www.bloomberg.com/news/articles/202116-12-/chinese-spies-accused-of-using-huawei-in-secret-australian-telecom-hack

وتهيمن شركة Huawei على سوق معدات الاتصالات العالمي الذي يزيد عن 90 مليار دولار، حيث تتنافس مع شركة Ericsson AB السويدية وNokia في فنلندا. لكن الولايات المتحدة وأستراليا والسويد والمملكة المتحدة حظرت جميعًا Huawei من شبكات 5G الخاصة بها، ووقعت حوالي 60 دولة على برنامج وزارة الخارجية الأمريكية؛ إذ التزموا بتجنب المعدات الصينية لأنظمة الاتصالات الخاصة بهم. أدت هذه الجهود، التي تضمنت أيضًا عقوبات أمريكية ضد الشركة الصينية، إلى إبطاء نمو شركة Huawei وزيادة التوترات مع الصين. وفي ظل قلقها بشأن التدخل المحتمل في أنظمة الاتصالات الخاصة بها بدأت أستراليا في اتخاذ موقف أكثر تشددًا تجاه شركة Huawei والصين. وعلى الرغم من ان استراليا كانت أولى محطات عمل شركة هواوي خارج الصين عندما أنشأت مؤسسة أبحاث عملاقة في سيدني بالتعاون مع شركة الطيران الأسترالية اوبتوس عام 2008، فقد منعت أستراليا شركة Huawei من المشاركة في مشروع ضخم لبناء شبكة واسعة النطاق على الصعيد الوطني، وهو قرار مفاجئ، أثار ضجة دبلوماسية عندما تسربت الأخبار في أوائل عام 2012. وقالت رئيسة الوزراء آنذاك جوليا جيلارد إن القرار ينطوي على «مسائل تتعلق بالأمن القومي» ولم تستطع المناقشة، ورفضت جيلارد التعليق على هذه القصة[1].

ومن القضايا المثيرة في مجال التجسس الصيني ما حدث في عام 2017، عندما انفقت الحكومة الصينية 100 مليون دولار لبناء حديقة صينية مزخرفة في المشتل الوطني في العاصمة الامريكية واشنطن. وعندما بدأ مسؤولو مكافحة

(1) Jordan Robertson and Jamie Tarabay, Chinese Spies Accused of Using Huawei in Secret Australia Telecom Hack Software update loaded with malicious code is key evidence in years-long push to block Huawei, officials say https://www.bloomberg.com/news/articles/202116-12-/chinese-spies-accused-of-using-huawei-in-secret-australian-telecom-hack

التجسس في التحقيق في التفاصيل، وجدوا أن المعبد قد تم وضعه في وضع استراتيجي على واحدة من أعلى النقاط في واشنطن، على بعد ميلين فقط من الكابيتول الأمريكي، وهو مكان مثالي لمجموعة استخبارات الإشارات. وقالت المصادر إن المسؤولين الصينيين أرادوا بناء المعبد مع مواد يتم شحنها إلى الولايات المتحدة في الحقائب الدبلوماسية، والتي يُمنع مسؤولو الجمارك الأمريكيين من فحصها. ومنذ عام 2017 قام المسؤولون الفيدراليون بالتحقيق في عمليات شراء الأراضي الصينية بالقرب من البنية التحتية الامريكية الحرجة، وأغلقوا مقراً قنصليًا إقليميًا رفيع المستوى تعتقد أن الحكومة الأمريكية بأنه بؤرة للجواسيس الصينيين فيما يرونه جهود واضحة لزراعة أجهزة التنصت بالقرب من المرافق الحساسة العسكرية والحكومية. ومن بين أكثر القضايا إثارة ما كشفه مكتب التحقيقات الفيدرالي بخصوص معدات شركة Huawei الصينية فوق أبراج الخلايا بالقرب من القواعد العسكرية الأمريكية في الغرب الأوسط. وقد قرر مكتب التحقيقات الفيدرالي أن المعدات كانت قادرة على التقاط وتعطيل اتصالات وزارة الدفاع، بما في ذلك تلك التي تستخدمها القيادة الإستراتيجية الأمريكية، والتي تشرف على الأسلحة النووية في البلاد. في حين أن المخاوف الواسعة بشأن معدات Huawei بالقرب من المنشآت العسكرية الأمريكية كانت معروفة جيدًا، إلا أن وجود هذا التحقيق ولم يتم نشر نتائجه[1].

وفي الولايات المتحدة الامريكية اثار احتمال أن تهيمن Huawei على طرح خدمات الجيل الخامس 5G على نطاق عالمي وأن تنشئ الجيل التالي

(1) Katie Bo Lillis, CNN Exclusive: FBI investigation determined Chinese-made Huawei equipment could disrupt US nuclear arsenal communications https://edition.cnn.com/202223/07//politics/fbi-investigation-huawei-china-defense-department-communications-nuclear/index.html

من الإنترنت الذي تحدده وتتحكم فيه الصين. فعندما تكون الأسعار منخفضة بدرجة كافية، ستتجاهل العديد من البلدان المشكلات الأمنية المحتملة لمجرد الحصول على أحدث التقنيات[1]. في الوقت نفسه فإن صعود Huawei وقدرتها على تقويض كل منافس غير صيني أصبح تحذيراً قوياً لما سيحدث في كل صناعة يريد الحزب الشيوعي الصيني السيطرة عليها. تم استخدام هذه العملية للسيطرة على صناعة الطاقة الشمسية، ويعتقد الخبراء أنها على وشك استخدامها لمحاولة دفع شركات الفضاء التجارية الأمريكية إلى الإفلاس[2]. وعلى الرغم من ان المنافسة على الجيل الخامس هي أول منافسة استراتيجية كبيرة في الصراع بين الصين والولايات المتحدة، فقد نُظر إلى الامر على ان الولايات المتحدة ستخسر امام الصين بفضل بطلها هواوي، التي تسعى لبناء الشبكة الجديدة حول العالم بمساعدة الإعانات الكبيرة من الحكومة الصينية. بينما ليس لدى شركات الاتصالات الأمريكية الكبرى وجود دولي لشبكات الجيل الخامس. وتتزايد الفجوة بين Huawei والشركات غير الصينية بسرعة كبيرة لدرجة أنه في غضون سنوات قليلة، قد تواجه الولايات المتحدة نقطة تحول، حيث يتيح اختراق الصين للأسواق وتشبعها للصين تحديد والسيطرة على الإنترنت وجميع الاتصالات اللاسلكية. لذا فإن تصور البصمة العالمية الهائلة لهواوي يعزز بإلحاح ضرورة استراتيجية أمريكية لمواجهة جهود الصين في جميع أنحاء العالم. وأكثر من ذلك فان البعض يشبه المعركة مع هواوي بأنها تشبه الصراع مع النازية في مواجهة ما يسميه «التحدي الاستبدادي الصيني الجديد»، وستكون الولايات المتحدة قد فقدت مكانتها كقوة تكنولوجية رائدة، وسيصبح السلوك الأمريكي

(1) Newt Gingrich and Claire Christensen, Trump vs. China: Facing America's Greatest Threat, New York: Center Street, 2019.P. 17.

(2) Ibid, P. 47.

في جميع أنحاء العالم مقيدًا بشدة، بوجود نظام اتصالات وحساب مزود من الصين ويتحكم فيه الاستبداد[1].

وفي عام 2018 أقر الكونغرس الأمريكي قانون لتمويل الدفاع يتضمن فقرة تمنع الحكومة الفيدرالية من التعامل مع شركة Huawei وشركة ZTE، والعديد من مزودي منتجات المراقبة، بسبب مخاوف أمنية[2]. وقد قالت الشركة أن منتجاتها لا تشكل أي خطر على الامن السيبراني أكثر من تلك الاخطار الموجودة في معدات الشركات الأخرى، وأنه لا يوجد دليل على المزاعم الامريكية، وقد انسحبت من السوق الامريكية عام 2018 بعد أن أثرت المخاوف التي اثارتها إدارة ترامب على تسويق منتجاتها[3]. واتجهت الشركات الصينية إلى تقليل اعتمادها على الشركات الامريكية، وحاولت إيجاد حلول فنية بديلة، فأصدرت نظام تشغيل منافس لنظام اندرويد، وأوجدت بدائل مشابهة لما يتم تصنيعه من الشركات الامريكية لضمان استدامة صناعتها الالكترونية المتطورة، وابرمت عقود ضخمة مع شركات اجنبية كبرى لتأسيس مصانع في تايوان واليابان وكوريا الجنوبية[4].

وعلى الرغم من نفي شركة Huawei أن تكون معداتها قادرة على العمل في أي طيف اتصالات مخصص لوزارة الدفاع، لكن المصادر الأمنية الامريكية تؤكد ان معدات الشركة الصينية لديها القدرة على اعتراض الاتصالات العادية ولديها إمكانية اعتراض الترددات التي يستخدمها الجيش الأمريكي وتعطيل الاتصالات الاستراتيجية الأمريكية الحرجة، مما يمنح الحكومة الصينية إمكانية اختراق

(1) Ibid, P. 110.

(2) مروان سمور، مصدر سبق ذكره، ص 20.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 12.

(4) علي محمد الخوري، الحرب الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية: إلى اين؟، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، القاهرة، 2019، ص 68.

ترسانة أمريكا النووية. وفي خريف عام 2019، وضعت لجنة الاتصالات الفيدرالية قيوداً على استخدام Huawei وبعض العلامات التجارية الصينية الأخرى. فيما صرح وزير الخارجية السابق مايك بومبيو في 23 أيار (مايو) 2019 بأن «الشركة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا ليس فقط بالصين ولكن بالحزب الشيوعي الصيني. ووجود هذه الاتصالات يعرض المعلومات الأمريكية التي تعبر تلك الشبكات للخطر»[1]. وقد بلغ الموضوع ذروته في عام 2020 عندما وافق الكونغرس على صرف 1.9 مليار دولار لإزالة التكنولوجيا الخلوية الصينية وZTE. وقد تلقّت لجنة الاتصالات الفيدرالية (FCC) طلبات لإزالة حوالي 24000 قطعة من معدات الاتصالات الصينية. وفي أواخر عام 2020، أحالت وزارة العدل مخاوفها للأمن القومي بشأن معدات شركة Huawei إلى وزارة التجارة، وقدّمت معلومات حول مكان وجود المعدات في الولايات المتحدة. وبعد أن تولى بايدن منصبه في عام 2021، فتحت وزارة التجارة تحقيقها الخاص في أنشطة شركة هواوي لتحديد ما إذا كان هناك حاجة إلى إجراء أكثر إلحاحًا لطرد مزود التكنولوجيا الصيني من شبكات الاتصالات الأمريكية. ومن بين المخاوف التي لاحظها مسؤولو الأمن القومي أن الاتصال الخارجي من معدات Huawei التي تحدث عند تحديث البرامج، يمكن استغلالها من قبل الحكومة الصينية. وأوصى المسؤولون بإجبار شركات الاتصالات الأمريكية على إزالة معدات Huawei بسرعة[2].

ولا يقتصر الامر على استراليا والولايات المتحدة، ففي بريطانيا تصاعدت المخاوف من التسلل الصيني إلى السياسة البريطانية. وعاد الجدل حول Huawei

(1) Newt Gingrich and Claire Christensen, op. cit.,P. 110.

(2) Katie Bo Lillis, CNN Exclusive: FBI investigation determined Chinese-made Huawei equipment could disrupt US nuclear arsenal communications https://edition.cnn.com/202223/07//politics/fbi-investigation-huawei-china-defense-department-communications-nuclear/index.html

إلى الظهور أيضًا مع الكشف عن أن جوتو هاري، مدير الاتصالات الجديد لرئيس الوزراء، ضغط على رئيس الموظفين السابق في داونينج ستريت بعدم حظر الشركة الصينية. وقد لاحظت اللجنة النيابية التي حققت في الموضوع «أهمية Huawei بالنسبة للبنية التحتية للجيل الخامس 5G في المملكة المتحدة في نيسان (أبريل) 2019، وأعلنت أنها ستعطي الأولوية لهذا الجانب من التحقيق»[1]. وقد عبّر بعض المسؤولين البريطانيين عن مخاوفهم تجاه الصين وشركة هواوي بقولهم «نحن قلقون للغاية بشأن نقص الثقة عندما يتعلق الأمر بسلوك الشركات الصينية والحكومة الصينية نفسها»[2].

وفي كندا أعلنت الحكومة أن الشركات ستضطر إلى التخلي عن معدات Huawei وZTE من شبكات الجيل الخامس بحلول عام 2024 و4G بحلول عام 2027. وقالت مارغريت مكويغ جونستون، زميلة أقدم في كلية الدراسات العليا للشؤون العامة والدولية بجامعة أوتاوا، إنها تأمل في أن تذهب الحكومة الكندية إلى السير على خطى الولايات المتحدة وتحظر جميع منتجات الشركة، بما فيها الهواتف المحمولة[3].

هناك ما يقرب من 200 شركة طيران أمريكية قامت بتضمين أجزاء من

(1) The guardian, Chinese MI6 informant gave information to MPs about Huawei threat https://www.theguardian.com/technology/2022/feb/16/chinese-mi6-informant-wang-yam-gives-information-about-huawei

(2) Ken Dilanian, U.S. officials: Using Huawei tech opens door to Chinese spying, censorship https://www.nbcnews.com/politics/national-security/u-s-officials-using-huawei-tech-opens-door-chinese-spying-n1136956

(3) Anja Karadeglija, Huawei ban won't solve the problem of Chinese spying on Canada, experts say https://nationalpost.com/news/canada/huawei-ban-wont-solve-the-problem-of-chinese-spying-on-canada-experts-say

عمالقة الاتصالات الصينية في عملياتها. ويشمل ذلك الشبكات اللاسلكية الريفية ومقدمي خدمات الإنترنت والتلفزيون ذات النطاق العريض، وعدد من الجامعات والمؤسسات التعليمية وحتى حكومات المدن. يؤدي نقص التمويل إلى تعقيد إطلاق الإعانات وإذكاء المخاوف من أن هذه المهمة التي طال انتظارها المتمثلة في اتلاف هذه المعدات قد تواجه تأخيرًا حتى عام 2023 أو ما بعده، مما يقوّض الحاجة الملحة حول خوف الأمن القومي طويل الأمد من قدرة الحكومة الصينية على الوصول إلى المعدات، للاستماع إلى المكالمات أو حتى التدخل في البنية التحتية الحيوية أو العمليات العسكرية. وجدير بالذكر أن التغيير في الإدارات لم يغير الالتزام الأمريكي بأولوية مكافحة التجسس الصيني، حتى لو كانت شدة المخاوف أكثر هدوءاً من ترامب. يشكك الديمقراطيون والجمهوريون في وصول الصين إلى بيانات الاتصالات الأمريكية، سواء أكانت تتدفق عبر تطبيق الترفيه Tiktok أو صانع الطائرات بدون طيار DJI أو Huawei أو شبكات الجيل الخامس G5 [1].

(1) john hendel, Why suspected Chinese spy gear remains in America's telecom networks https://www.politico.com/news/202221/07//us-telecom-companies-huawei-00047045

الدراسة الثانية

عين الصين الخفية: مخاطر تجسس شركات التكنولوجيا الصينية على العالم

د. كرار أنور البديري

باحث ودبلوماسي ـ وزارة الخارجية العراقية

«الاحتفاظ بجاسوس في الداخل يعادل جيشاً بأكمله!»...

سن تزو

توطئة

منذ صعودها في النظام العالمي، أضحت الصين في اندفاع عظيم نحو ترسيخ مكانتها التكنولوجية في العالم، واكتساب الاسبقية الرقمية، وهو ما خطته الحكومة الصينية في أهدافها القومية لعام 2020، التي عبرت عن رغبتها بالظهور كرائد عالمي في تكنولوجيا الجيل الخامس(G5)[1]. ومن

(1) Thomas Blaubach, Chinese Technology in the Middle East: A Threat to Sovereignty or an Economic Opportunity?, Report, The Middle East Institute, March, 2021, p. 7.

أجل تحقيق أهدافها المتوخاة، أخذت الحكومة الصينية تصنّف شركات التكنولوجيا الخاصة على إنها «أبطال الصين القوميين»، أي إن نجاحهم مهم من الناحية الاستراتيجية للدولة[1]. الأمر الذي يوضح طبيعة العلاقة المعقدة بين الدولة والشركات التكنولوجية، وكيف تسعى تلك الشركات إلى تحقيق الاهداف الدولية الصينية في الداخل والخارج، مما يضع الكثير من المؤشرات على الاعمال التي تقوم بها شركات تكنولوجيا الاتصالات وعلى رأسها عملاق التكنولوجيا الصيني هواوي، ودورها في تسهيل التجسس الصيني على البنى الرقمية التي اقامتها في كثير من دول العالم.

وقد لا يبدو التجسس الذي تُتهم به شركات تكنولوجيا الاتصالات الصينية بين الفينة والأخرى، حالة غريبة للمطّلع على الثقافة الاستراتيجية الصينية التي تحكم السلوك السياسي الصيني. فهذه الثقافة تمثل اللغة الصامتة التي بموجبها يتحرك ويتفاعل الصينيون سلوكياً مع العالم الخارجي. فعلى خلاف كثير من الدول، عادة ما تحتكم الصين لإستراتيجية الاقتراب غير المباشر في الوصول إلى أهدافها الاستراتيجية، مع اعتمادها على السبل التي تكفل هزيمة العدو من دون قتال[2]. لهذا يعد التجسس والتحايل والخداع من أبرز سمات الاستراتيجية الصينية غير المباشر؛ إذ لا يمكن للمرء أن يلحظ مخاطر (أو أهدف) السلوك الصيني عبر الرصد الظاهري، فالإخفاء والتحايل والتجسس يعد سلوكاً استراتيجياً صينياً بامتياز.

(1) Interview Regarding Edward Snowden, Cyber Security, And Transparency with Michael Hayden, Australian Financial Review, July 2013. At: https://genius.com/Michael-hayden-interview-regarding-edward-snowden-cyber-security-and-transparency-annotated

(2) كرار أنور البديري، التفاوض الدبلوماسي بين الدول، ط1، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2020)، ص 314.

ولا شك أن عمليات التجسس والمراقبة التي تقوم بها شركات التكنولوجيا الصينية لصالح الحكومة، لها أساس وتاريخ وموروث ثقافي واسع يعود إلى الفيلسوف الصيني سن تزو صاحب كتاب: «فن الحرب»، الذي يُعد رائد الجاسوسية الصينية، ومؤسس أول شبكة استخبارية كاملة في الصين. وعادة ما يسترشد الصينيون بالأسس التجسسية التي وضعها سن تزو بتعاملهم السياسي في الكثير من المواقف؛ إذ تعد الحكومة الصينية كتاب «فن الحرب» الإطار المرجعي في حركتها الاستراتيجية، وتدور الفكرة المحورية للكتاب حول «كيفية ضمان النصر العسكري بأقل التكاليف، وأسرع الطرق، بما في ذلك إمكانية عدم استخدام السلاح، ابتداء من إعداد الخطة، وصولاً إلى تجنيد الجواسيس»[1]، وذلك استناداً إلى عبارة سن تزو الشهيرة: «إن الفوز بمائة انتصار في مائة معركة ليس ذروة المهارة. إن إخضاع العدو وهزيمته من دون قتال هو ذروة المهارة»[2].

ويكرس كتاب فن الحرب جهداً كبيراً لإيضاح أهمية الجواسيس في العمل السياسي، وهو ما يفتح لنا نافذة على إستراتيجية العقل الصيني، في التعامل مع الأعداء والتغلب على المواقف الصعبة والخطيرة عبر التجسس؛ إذ يقول سن تزو: «إن المعلومات المسبقة لا يُمكن إنتزاعها من الاشباح، ولا يُمكن الحصول عليها من استقراء التجارب، ولا من أي تقدير استنتاجي تنجيمي بدورات الشمس والقمر والنجوم. فالمعلومات عن أوضاع العدو لا يمكن الحصول عليها، إلا من الناس الذين يعرفون أحوال العدو. لذلك لا بد من استخدام الجواسيس الذين يُمكن تصنيفهم على خمسة أنواع[3]:

---

(1) ينظر: محمد سعد أبوعامود، حرب استخبارات أمريكية صينية، صحيفة الخليج، ملحق الاسبوع السياسي، 1 شباط (فبراير) 2018.

(2) نقلا عن: كرار أنور البديري، المصدر السابق، ص 315.

(3) للمزيد ينظر: سن تزو، فن الحرب، ترجمة تشو يو تشو، سلسلة كنوز التراث الصيني، (بكين: دار النشر للعلوم العسكرية، 2008) ص 167-171.

- الجواسيس المحليون: تعني استخدام سكان العدو.
- الجواسيس الداخليون: استخدام المسؤولين لدى العدو.
- الجواسيس المحولون: القبض على جواسيس العدو وتحويلهم للعمل لصالحنا.
- الجواسيس الهالكون: هم جواسيس العدو الذين يتم استخدامهم لتضليل العدو، ولحماية جواسيسنا من الموت إذا ما كُشفت الحقيقة.
- الجواسيس الأحياء: هم أولئك العائدون بمعلومات من معسكر العدو.

ويضيف سن تزو قائلاً: «عندما تعمل هذه الأنواع الخمسة من الجواسيس، لا يُمكن لأحد أن يتكشف شبكتك السرية في التجسس. فهذا ما يسمى «براعة خيوط النصر» على العدو، وهذا أيضاً «سلاح سحري» يملكه الحاكم».

وعليه يعد التجسس اليوم في صلب الاستراتيجية الصينية الكبرى، سواء على المستوى الاقتصادي أو العسكري أو التكنولوجي، ويمثل امتداداً لحكمة سن تزو المتمثلة بفن اخضاع العدو من دون القتال، وهو ما يعرف عند الصينين بـ«الحرب السياسية»؛ إذ تعتقد قيادات الحزب الشيوعي الصيني: «أن الحرب السياسية ـ كما قال الرئيس ماو ـ هي سلاح سحري»[1]. وهو أمر أقر بأهميته وتأثيره الرئيس الصيني شي جين بينغ في خطابه امام الحزب الشيوعي في العام 2014، حول أهمية عمل الجبهة الموحدة ـ أنشطة التأثير السياسي ـ ووصفه بأنه أحد «الأسلحة السحرية» للحزب الشيوعي الصيني[2].

(1) Aaron L. Friedberg, Competing with China, Survival Global Politics and Strategy, Vol. 60, No. 3 (International Institute for Strategic Studies, June–July 2018), p. 58.

(2) Anna-Marie Brady, Magic Weapons: China's political influence activities under

وعليه تعد شركات تكنولوجيا الاتصالات الصينية أحد أهم وأعظم أدوات التجسس الصينية؛ فهم ابطال قوميون يحققون أهداف الدولة، ويكملون عمل استراتيجيتها. وبالرغم من إن الصين توظّف القدرة المتاحة لشركات التكنولوجيا في تعزيز حضورها الرقمي وزيادة نموها الاقتصادي، إلا إنها بدأت توظّفها مؤخراً في مجال المراقبة والحصول على المعلومات التي سيكون لها السبق، إذا ما امتلكت ناصيتها. لذلك أصبح دور تلك الشركات يعمل بطريقة تكاملية عن طريق دمج عمليات التجسس البشرية التقليدية مع القدرات المتاحة في الفضاء الإلكتروني. وعليه أصبحت وزارة أمن الدولة (MMS) والاستخبارات العسكرية[1]، في الصين قادرة في كل مراحل جمع المعلومات الاستخبارية عواستغلال شبكات الكمبيوتر لتكملة الذكاء البشري التقليدي والعكس صحيح.

وهو الأمر الذي يجعل من الأهمية بمكان دراسة طبيعة العلاقة بين شركات التكنولوجيا والحكومة الصينية، وكيف تتجسس شركة هواوي على عملائها لصالح الصين، ولاسيما في الأنموذج الأفريقي، وما هي وسائلها؟، ولماذا يثير الارتباط بالبنية الرقمية الصينية العديد من المخاوف بما في ذلك الاستبداد الرقمي؟

أولا: التجسس المُلزِم: طبيعة العلاقة بين شركات الاتصالات والدولة الأم

تعد مسألة التجسس والوصول إلى المعلومات المسبقة، أحد أكثر الجوانب اثارة للإهتمام في اندفاع الصين المتطرف نحو عالم الذكاء الاصطناعي وغيره من

Xi Jinping, Kissinger Institute on China and the United States In Wilson Center, September 18, 2017. https://www.wilsoncenter.org/article/magic-weapons-chinas-political-influence-activities-under-xi-jinping

(1) وزارة أمن الدولة الصينية، يرمز لها بـــ MSS أي Chinese Ministry of State Security هي وكالة أمنية وجهاز مخابرات تابع لجمهورية الصين الشعبية، مسؤولة عن مكافحة التجسس والاستخبارات الخارجية والأمن السياسي.

التقنيات الرائدة، وهو ما يسلط الضوء على طبيعة العلاقة بين الحزب الشيوعي الصيني وشركات التكنولوجيا الصينية الضخمة في البلاد.

إذ تواجه شركات التكنولوجيا الرائدة في الصين بما في ذلك شركة هواوي صعوبة في إقناع الكثير من الحكومات بأنها مستقلة عن بكين، نظراً لسلطة الحزب الشيوعي على الاقتصاد الذي تسيطر عليه الدولة، وهو الحزب الذي أخذ يولي أولوية قصوى للحفاظ على سيطرة الدولة على المرتفعات الاستراتيجية للاقتصاد. فقد نمت شركات التكنولوجيا الصينية تحت رعاية الحكومة الصينية، حيث أدى المجمع الأمني في بكين والذي يديره جيش التحرير الشعبي دوراً مركزياً في صناعة التكنولوجيا في الصين، الأمر الذي أوجد علاقة تعاونية وثيقة وتكاملية بين الطرفين بشكل لا يمكن الانفكاك عنه. حيث تساعد هذه العلاقة من جهة في تحول الصين إلى اقتصاد عالمي، وتعزز من قبضتها على المجتمع والدولة من جهة ثانية، وتضمن هذه العلاقة ديمومة وقوة الشركة المالية في ساحات المنافسة العالمية من جهة ثالثة[1]. فقد أدت هذه العلاقة الوثيقة إلى تعزيز النظر إلى الشركات الصينية على أنها أذرع فعالة للدولة، بطريقة تجعل من الصعوبة بمكان على أي شركة خارج الصين منافستها، وكما يقول أحد المستثمرين في بكين، تعتقد الشركات الأمريكية والأوروبية أنها تتنافس «ليس مع شركة، وإنما مع الدولة»[2].

لقد وجد تقرير استقصائي أعدته صحيفة وول ستريت جورنال في العام 2019، إن شركة هواوي حصلت على ما يصل إلى 75 مليار دولار من الدعم

(1) Thomas Blaubach, Chinese Technology in the Middle East, op.cit, p. 6.

(2) Louise Lucas, The Chinese Communist party entangles big tech, The Financial Times, July 19, 2018.

والاعانات الحكومية، والإعفاءات والخصومات الضريبية، والموارد الرخيصة؛ لأنها أصبحت أكبر مورد للاتصالات في العالم[1].

ومما يجدر ذكره في هذا المجال، إن الشركات الصينية التي لا ترغب في التعاون مع الحزب الشيوعي الصيني، وتمثل تحدياً لسيطرته على المجتمع، عادة ما تنظر إليها الحكومة الصينية بعين الريبة والشك، وتعمل على الإجهاز عليها، فعلى سبيل المثال أدى عدم التعاون بين شركة أنبانج (Anbang) التي تُعد كبرى شركات التأمين، والحكومة الصينية إلى اعتقال مؤسس الشركة وو شياو هوي (Wu Xiaohui)، والحكم عليه بالسجن لمدة 18 عاماً بتهمة الاحتيال. وهو ما يوضح مدى سيطرة الصين على القطاع الخاص في الدولة[2]. وعليه فإن حرية عمل الشركات في داخل الصين وخارجها مرهونة بمدى تعاونها الوثيق مع الحزب الشيوعي الصيني؛ إذ بموجب القانون الصيني يجب على كل شركة صينية أن يكون لديها لجنة من الحزب الشيوعي الصيني تضمن «القيم الأخلاقية والاجتماعية» في عمل الشركة وتنظم علاقتها مع الحكومة الصينية[3].

ولا تقتصر العلاقة بين شركات التكنولوجيا الصينية والحكومة على العلاقات المالية فحسب، بل إن هناك علاقات أمنية واستخبارية مشتركة بين الطرفين؛ إذ يتعاقد جيش التحرير الشعبي مع شركة هواوي وشركة ZTE وله صلات مع قيادتها العليا، ولاسيما مؤسس شركة هواوي ورئيسها التنفيذي رن تشنغ فاي

---

(1) Chuin-Wei Yap, State Support Helped Fuel Huawei's Global Rise, The Wall Street Journal, Dec. 25, 2019.

(2) Henny Sender and Don Weinland, Anbang: the downfall of China's global dealmaker, The Financial Times, May 14, 2018.

(3) Thomas Blaubach, Chinese Technology in the Middle East, op. cit, p. 6.

(Ren Shuhong)، الذي كان يعمل مدير فيلق الهندسة المدنية الأساسية في جيش التحرير الشعبي. لكن العلاقة بين قادة الجيش وشركات التكنولوجيا، ليست علاقة ذات أسس شخصية، وانما علاقات حزبية، يوجهها ويتحكم بها مجمع الحزب الشيوعي العسكري الصناعي (PMIC)؛ إذ يحدد هذا المجمع أهدافاً سياسيةً عامةً يتطلع جيش التحرير الشعبي إلى الوصول إليها، ويعطيها على شكل توجيهات محددة لقادة شركات التكنولوجيا مثل شركة هواوي وشركة ZTE، والمقاولين الذين يعملون بالباطن، لكي تُضمنها في صناعتها، ومن ثم تصل الفوائد الاقتصادية والسياسية من هذه الصناعات التي تقوم بها الشركات إلى المؤسسة العسكرية على شكل عقود مكتملة وقنوات تجسس، الأمر الذي يجعل الحزب الشيوعي الصيني يجني العديد من الفوائد الاقتصادية والسياسية من تجارة الصناعة التكنولوجية[1].

تشارك شركات التكنولوجيا الصينية في التجسس الصيني على الكثير من دول العالم، أو تسهل عملية القيام به، وهو أمر من الصعوبة التشكيك فيه، بسبب طبيعة العلاقة الاستخبارية بين الشركات التكنولوجية والدولة، والتي يحددها قانون المخابرات الوطني الصيني؛ إذ تجبر المادة (7) من القانون كل الشركات المسجلة في الصين أو لديها عمليات في الصين إلى التعاون وتسليم «بيانات المستخدم» إلى وكالات الاستخبارات الصينية؛ إذ تشير المادة (7): «يجب على جميع الهيئات الوطنية والقوى العسكرية والأحزاب السياسية والفئات الاجتماعية والمؤسسات والشركات، وكذلك المواطنين، أن تدعم وتتعاون في العمل الاستخباري الوطني، وتحافظ على سرية عمل الاستخبارات الوطنية الذي هم على دراية به»... «إن الإدارات ذات الصلة على جميع مستويات الحكومات المحلية والشركات ووحدات العمل والمنظمات الأخرى والمواطنين يجب أن

(1) Ibid, p. 18.

يقدموا المساعدة اللازمة لأجهزة المخابرات الوطنية التي تقوم بعملها بشكل قانوني، وتحافظ على السرية»[1].

وعليه فإن مشاركة شركات التكنولوجيا في العمل الاستخباري الصيني هو مسؤولية وإلتزام قانوني، بغض النظر عن الحدود الجغرافية؛ إذ تسمح المادة العاشرة (10) من القانون وصول الاستخبارات الصينية إلى بيانات المستخدمين خارج الحدود الإقليمية، وبطريقة تُجبر شركات التكنولوجيا على تسليم بيانات المستخدم حتى عند عمل هذه الشركات في ولايات قضائية اجنبية، فهي تُشير: «يتعين على مؤسسات العمل الاستخباراتي الوطنية، بحسب الاقتضاء لعملها، استخدام الوسائل والتكتيكات والقنوات اللازمة لتنفيذ الجهود الاستخباراتية، في الداخل والخارج»، علاوة على ذلك تنص المادة (28) من القانون نفسه على أنه «يمكن احتجاز كل من لا يمتثل للقانون ويتم التحقيق معه»[2].

مما لا شك فيه، إن الاحكام الواردة في قانون المخابرات الوطني الصيني، تقنن طبيعة العلاقة بين شركات التكنولوجيا والحزب الشيوعي الصيني، وتُظفي الطابع الرسمي على التعاون بين الصناعة التكنولوجية والدولة، الأمر الذي يبين بوضوح كيف تتعاون بشكل سري عملاق التكنولوجيا الصيني هواوي، وغيرها من الشركات التكنولوجية مع جيش التحرير الشعبي والحزب الشيوعي الصيني.

ونظراً لتلك العلاقة ظهرت مجموعة من التقارير التي توثق هذا التعاون الاستخباري، بما في ذلك تقرير استخباري صدر في العام 2016، تابع للبنتاغون،

(1) Bonnie Girard, The Real Danger of China's National Intelligence Law, The Diplomat, February 23, 2019. At: https://thediplomat.com/201902//the-real-danger-of-chinas-national-intelligence-law/

(2) Murray Scot Tanner, Beijing's New National Intelligence Law: From Defense to Offense, The Lawfare Institute, July 20, 2017.

فضلاً عن تقرير شركة الأمن السيبراني (Recorded Future)، فقد وثّقت هذه التقارير أنشطة التجسس التي تقوم بها شركة بويوسيك (Boyusec) لتكنولوجيا المعلومات، وعلاقتها بوزارة أمن الدولة (MMS)، وبموجب هذه الادلة وجهت وزارة العدل الأمريكية في العام 2017، تُهماً للمؤسس المشارك للشركة وو ينجزهو (Wu Yingzhuo)، والمدير التنفيذي للشركة دونغ هاو (Dong Hao) بإختراق وسرقة مواد من شركة موديز (Moody's) -التي تسيطر على ما يقارب من 40 % من سوق تقويم القدرة الائتمانية في العالم- وشركة سيمنز، وشركة ترمبل نافيجيشن (Trimble Inc) المتخصصة في تكنولوجيا البرامج والأجهزة والخدمات في كاليفورنيا[1]. علاوة على ذلك تفيد التقارير: إن شركة هواوي تعمل عن كثب مع شركة بويوسيك التي تعمل بدروها مع الاستخبارات الصينية، بل إن شركة بويوسيك تصنّف هواوي في موقعها الرسمي كشريك تعاوني، كما موضح في الشكل (1)[2].

(1) BOYUSEC HACKERS, FBI, September 13, 2017. At: https://www.fbi.gov/wanted/cyber/boyusec-hackers

(2) A Transactional Risk Profile of Huawei, RWR Advisory Group, February 13, 2018. P. 15.

شكل (1): الموقع الالكتروني لشركة بويوسيك التي تصنف هواوي كشريك تعاوني



Source: A Transactional Risk Profile of Huawei, RWR Advisory Group, February 13, 2018. P.15.

وبالرغم من إن شركة هواوي لا تنكر التعاون مع شركة بويوسيك، وتدّعي أنها استخدمت خدمات بويوسيك الأمنية لتقويم شبكة الانترنت الداخلية للشركة، إلا إن بعض التقارير الاستخبارية تزعم إن التعاون أكبر بين الشركتين؛ إذ يُشير تقرير داخلي صادر عن مديرية المخابرات المشتركة في البنتاغون J-2 في العام 2016، «إن شركتي بويوسيك وهواوي تعملان معاً لإنتاج منتجات أمنية سيتم تحميلها في أجهزة الكمبيوتر والهواتف الصينية المصنعة من قبل شركة هواوي، وإن هذه المنتجات المزيفة ستسمح للمخابرات الصينية بالتقاط البيانات والتحكم في أجهزة الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية»[1]. وهو ما يجعل شركة هواوي تعمل كغطاء لجمع المعلومات الاستخبارية، وذلك في نمط مشابه لما قامت به المخابرات الروسية في الماضي عبر استخدام شركة كاسبر سكاي للأمن السيبراني

(1) Bill Gertz, Pentagon Links Chinese Cyber Security Firm to Beijing Spy Service. The Washington Free Beacon, November 26, 2016.

لجمع المعلومات الاستخبارية. كما تكشف وثائق الحكومة الصينية: «أن البيانات التي تم جمعها من تكنولوجيا المدن الذكية، والتي قامت بها شركة هواوي يتم إرسالها مرة أخرى إلى الصين لتحليلها، مما يساعد الحزب الشيوعي الصيني في تعزيز جهود الدبلوماسية الشعبية له في العالم»[1].

في حين يُشير التقرير الصادر في العام 2012، عن اللجنة الدائمة المختارة للاستخبارات في الكونغرس الأمريكي: «بأن الوثائق الداخلية لشركة هواوي، والمسربة من قبل موظفي هواوي السابقين، تفيد بأن الشركة تقدم خدمات وانشطة شبكية خاصة إلى كيان تابع لوحدة النخبة للحرب الإلكترونية داخل جيش التحرير الشعبي»[2].

صفوة القول: إن المخاوف من ارتباط هواوي بالجيش الصيني تعود إلى العام 2005، لاسيما حينما كلفت القوات الجوية الأمريكية مؤسسة راند في العام 2005، بفحص وتقويم التهديدات النابعة من شركات الاتصالات الصينية على الجيش الأمريكي، وخلصت راند في تقريرها إلى «أن شركة هواوي لديها علاقات عميقة مع الجيش الصيني»، مشيرةً: إلى «إن الشركات الصينية الخاصة مثل هواوي تعد جزءاً من «المثلث الرقمي» الجديد من الشركات والمعاهد والهيئات الحكومية التي تعمل معا بشكل سري»[3].

(1) Beyond South China Sea Tensions, Part Two; The CCP Vision and the Future of Chinese History,» Defense One Radio, February 19, 2019. At: https://www.defenseone.com/ideas/201902//ep-38-beyond-south-china-sea-tensions-part-two-ccp-vision-and-future-chinesehistory/154946/

(2) A Transactional Risk Profile of Huawei, op. cit. p 16.

(3) Evan S. Medeiros, Roger Cliff, Keith Crane And James C. Mulvenon, A New Direction for China's Defense Industry, RAND Project Air Force, RAND Corporation, 2005.

ثانيا: دور شركات تكنولوجيا الاتصالات في التجسس الصيني على افريقيا: الدوافع والغايات

يوضح التعاون الوثيق بين شركة هواوي ووزارة أمن الدولة (MMS)، كيف توظّف الصين شركات تكنولوجيا الاتصالات لتحقيق اهداف الدولة، بما في ذلك التجسس. وهناك الكثير من الشواهد التي توضح ذلك التوظيف الأمني للخدمات الرقمية التي تقدمها الصين للعالم. فعلى سبيل المثال، اكتشفت صحيفة لوموند الفرنسية في العام 2018، «إن الصين زرعت أجهزة تجسس بمقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، وهو أمر اكتشفته وحدة الحاسب الصغيرة في الاتحاد الافريقي، بعد ملاحظتها: إن الخوادم التي وضعها شركة هواوي للمبنى كانت ترسل البيانات يومياً وبشكل سري إلى نظام كمبيوتر في شنغهاي بين منتصف الليل والساعة 2 صباحاً، وأن جدران مبنى الاتحاد كانت مليئة بأجهزة الاستماع». ويُشير تقرير الصحيفة نقلاً عن مصادر داخل الاتحاد الأفريقي: «إن الصين تمكنت من التجسس على جميع المحتويات الحساسة، وهو ما يمكن أن يوصف بأنه تسرب مذهل من البيانات، امتد من كانون الثاني (يناير) 2012 إلى كانون الثاني (يناير) 2017»[1].

وعلى الرغم من إن الاتحاد الافريقي اتخذ بعض الإجراءات السيبرانية لتعزيز أمنه الإلكتروني، إلا إن المنظمة عادت واكتشفت محاولات صينية أخرى للتجسس على القمة السنوية للقادة الأفريقيين في العام 2020، وهو ما بينته وكالة رويترز وفقاً لمذكرة داخلية اطلعت عليها بشكل حصري. فبناءً على نصيحة

(1) Nick Statt, China denies claims it built backdoors into African Union's headquarters for spying, The Verge, Jan 29, 2018. At: https://www.theverge.com/201816946802/29/1//china-african-union-spying-hq-cybersecurity-computers-backdoors-espionage

من باحثي الإنترنت اليابانيين، اكتشف موظفو التكنولوجيا في الاتحاد الإفريقي «أن مجموعة من المتسللين الصينيين المشتبه بهم، قد زوروا مجموعة من الخوادم في الطابق السفلي لمبنى الاتحاد لسحب مقاطع فيديو المراقبة بهدوء من جميع أنحاء مقر الاتحاد المترامي الأطراف». وقد تم تنفيذ الخرق الأمني من قبل مجموعة قرصنة صينية تسمى «الرئيس البرونزي»[1].

لذلك يرى الخبراء التقنيون: «إن نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي تم اختراقه في مبنى الاتحاد الإفريقي تم بناؤه من قبل شركة هواوي، التي غالباً ما تكون أجهزتها مشجعة لنقاط الضعف الأمنية، الأمر الذي يجعلها قابلة للاستغلال فقط من قبل الشركة، ونظراً لارتباط هواوي بوزارة أمن الدولة الصينية، فإن هذا يُشير إلى معرفة الصين كيف تصل إلى الأبواب الخلفية»[2].

بالمقابل فإن الثغرات الأمنية التي تضعها شركات تكنولوجيا الاتصالات الصينية وعلى رأسها هواوي، لا يمكن تتبعها بسهولة إلا من قبل الشركة فقط، إذ يُشير تقرير نشره معهد الأمن القومي التابع لجامعة جورج ميسن الأمريكية (George Mason): بإن «مسؤولي الاستخبارات من بعض القوى السيبرانية الأكثر تطوراً في العالم مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان وألمانيا، لا يعتقدون بأن بلدانهم يمكن أن توفر الحماية الكافية ضد التهديد الاستخباراتي الذي تشكله الأنظمة التي تصنعها شركة هواوي»[3].

---

(1) Raphael Satter, Exclusive-Suspected Chinese hackers stole camera footage from African Union ـ memo, Reuters, Dec 16, 2020. At: https://www.reuters.com/article/us-ethiopia-african-union-cyber-exclusiv/exclusive-suspected-chinese-hackers-stole-camera-footage-from-african-union-memo-idUSKBN28Q1DB

(2) Joshua Meservey, How China Has Been Using Huawei-Made Cameras to Spy on the African Union Headquarters, The National Interest, Dec 22, 2020.

(3) Andy Keiser and Bryan Smith, Chinese Telecommunications Companies

وتمثل حالة التجسس على مقر الاتحاد الافريقي مثالاً حياً على ما يمكن أن تفعله الصين بهيكل تبنيه إحدى شركاتها، كما انها تبين الدوافع وراء المساعدات والقروض الصينية التي تقدمها للدول النامية من خلال مشاريع البنى التحتية، ومساعدة الدول النامية نحو التحول الرقمي.

فكلما استثمرت الصين في البنى التحتية الرقمية للدول النامية كلما زادت فرصها في التنصت والتجسس على القيادات السياسية. وهو ما يجعل الصين تستغل الفرصة التي تتيحها الشركات الصينية في تشييد المباني الحكومية لجمع المعلومات الاستخبارية.

وتعد قارة افريقيا أبرز مثال على ذلك، ففرص الصين للتجسس في أفريقيا أضحت هائلة. إذ قامت الشركات الصينية ـ والعديد منها مملوكة للدولة، وكلها ملزمة قانوناً -حتى وانْ كانت غير مملوكة للدولة بالتعاون مع الحكومة في المسائل الاستخباراتية ـ ببناء ما لا يقل عن 186 مبنى حكومياً في إفريقيا، بما في ذلك بناء أو توسيع أو تجديد ما لا يقل عن 24 مقراً أو مكتباً رئاسياً، و26 برلماناً أو مكتباً برلمانياً، و32 منشأة عسكرية، وما لا يقل عن 19 مبنى وزارة خارجية في قارة افريقيا. كما قامت شركة هواوي ببناء أكثر من 70 بالمائة من شبكات الجيل الرابع (4G) في قارة إفريقيا، وما لا يقل عن 14 شبكة من شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية، بما في ذلك مراكز البيانات في كينيا وزامبيا التي تضم جميع سجلات تلك الحكومات. وبصدده يرى الخبراء: إن الوصول إلى هذه المباني يوفر فرصة غير عادية للصين لجمع المعلومات الاستخبارية مباشرة من أعلى مستويات الحكومات الأفريقية[1].

Huawei and ZTE: Countering a Hostile Foreign Threat, The National Security Institute, Policy Paper, January 24, 2019. At: https://nationalsecurity.gmu.edu/chinese-telecommunications/

(1) Joshua Meservey, Government Buildings in Africa Are a Likely Vector for Chinese Spying, The Heritage Foundation, May 20, 2020, p. 6.

والحالة هذه، عادة ما يتم توظيف شركات التكنولوجيا الصينية في العمل الاستخباري والتجسسي، وإذا كان بالإمكان تصنيف غايات الصين من وراء هذا التجسس التي تقوم به شركات التكنولوجيا، فسنجد أن تلك الغايات تختلف بحسب النطاق الجغرافي الذي تعمل به الشركة. فشركات الاتصالات الصينية التي تعمل في الغرب تستخدم التجسس للحصول على ميزات اقتصادية، في إطار ما يسمى بالتجسس الصناعي. إذ يشير التقرير الصادر في العام 2017، عن المكتب الوطني للأبحاث الآسيوية في واشنطن: «إن الصين تعد المنتهك الرئيس للملكية الفكرية في العالم»، بينما وجد تقرير أعده مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة في العام 2019: «أن الولايات المتحدة تخسر ما لا يقل عن 50 مليار دولار سنويًا بسبب الأنشطة الصينية لسرقة الملكية الفكرية». في حين وجد مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي: «أن الصين ارتكبت 95 في المائة من حالات التجسس الاقتصادي التي أبلغت عنها 165 شركة أمريكية»، بينما قدرت شركة ألمانية «أن حوالي 20 في المائة من خسائر ألمانيا السنوية للتجسس والبالغة 61 مليار دولار كانت بسبب الهجمات السيبرانية الصينية»[(1)].

ولكن يبدو أن التجسس الصيني مختلف قليلاً في الدول النامية عنه في الدول الغربية، فبالرغم من إن الجامع بينها هو فكرة الحصول على الميزة الاقتصادية، إلا ان الملاحظ في افريقيا والبلدان النامية، فإن الصين تستخدم الميزات التي تتيحها شركات تكنولوجيا الاتصالات للتجسس على الدول الافريقية تحقيقاً لعدة غايات، ومن بينها الحصول على أسرار الدولة، والسيطرة الاقتصادية على الأسواق، وتعزيز الموقف التفاوضي الصيني.

إذ يرى بعض الخبراء: إن المراقبة الصينية التي تغطي المكاتب الأكثر

(1) Ibid, p. 56-.

حساسية في الحكومات الأفريقية، تُمكّن الحزب الشيوعي من أن يكتسب رؤى حول شخصيات القادة وعاداتهم وتفضيلاتهم، وهي المعلومات التي من شأنها أن تساعد الصين على تكييف حملات التأثير الموجهة نحو كبار القادة. ولاسيما إن بناء هذا التأثير يعد في غاية الأهمية للقيادات الصينية، وذلك لتحقيق هدف الحزب الشيوعي المتمثل في ان تصبح الصين قوة عالمية لا يمكن مضاهاتها[1].

علاوة على ذلك، يؤدي التجسس إلى تمكين الصين من تجنيد أصول رفيعة المستوى داخل الحكومات الأفريقية. فإذا قام الحزب الشيوعي الصيني بجمع معلومات محرجة أو ضارة عن أي مسؤول أفريقي، فسيجري ابتزازه من اجل التعاون مع الصين، أو يمكن أن تؤدي عملية المراقبة هذه إلى معرفة الوضع المالي للهدف، مما قد يسهل عملية التوظيف. كما قد يسمح التجسس الصيني من الوصول إلى المحادثات الحساسة التي تجري بين المسؤولين الأفارقة ونظرائهم، لاسيما إن هناك برامج تعاون امنية بين الولايات المتحدة وعدة دول أفريقية، الأمر الذي يجعل القادة والضباط العسكريين يجتمعون بشكل متكرر لمناقشة التدريبات العسكرية المشتركة، وعمليات مكافحة الإرهاب، والأنشطة الأخرى التي يفضل القادة الأفارقة وبضغط أمريكي، عدم الكشف عنها لمنافس الولايات المتحدة مثل الصين[2].

أضف إلى ذلك، إن التجسس قد يعزز الموقف التفاوضي الصيني في الكثير من القضايا الاستثمارية التنافسية، لاسيما إن العديد من الدول الأفريقية تتفاوض بشكل مستمر مع الحكومة الصينية وبنوكها وشركاتها، حيث تعد الصين أكبر مقرض لقارة افريقيا، وعليه سوف يسمح التنصت الصيني في جلب معلومات

(1) Joshua Meservey, Government Buildings in Africa Are a Likely Vector for Chinese Spying, op.cit, p. 8.

(2) Ibid, p. 8.

قيمة حول استراتيجيات التفاوض الخاصة بالحكومات الأفريقية وعطاءات المنافسين، وغيرها من المعلومات ذات الصلة[1].

يقول في هذا الصدد جوشوا ميسيرفي (Joshua Meservey)، كبير محللي السياسات في إفريقيا بمؤسسة التراث الأمريكية، في تحليله لدوافع الصين من التجسس على القادة الافريقيين: «أنه بناءً على تجربة الصينيين مع أعضاء الكونغرس الأمريكي، فإن الصين تستخدم المعلومات التي لديها حول قادة إفريقيا لجعلهم أكثر انصياعاً لها، ودعم أهدافها الدولية». ويضيف: «إن التجسس يُمكّن الصين من التنصت على المحادثات الحساسة التي يجريها القادة مع نظرائهم من غير الأفارقة، وقد تتمكن الحكومة الصينية من جمع معلومات اقتصادية مفيدة يمكنها نقلها إلى العديد من الشركات العاملة في القارة». ويلفت جوشوا قائلاً: «نظراً لأن الحكومة الصينية أصبحت أكثر جرأة على المستوى الدولي، فمن المرجح أنها تقدّر بشكل متزايد المعلومات التي تجمعها في إفريقيا لاستخدامها في الحفاظ على دعم صانعي القرار الأفارقة لأجندة الصين العالمية وتوسيعها». ويشير قائلاً: «قد يكون هذا السيناريو هو أحد الأسباب التي تجعل القادة الأفارقة على استعداد بشكل متزايد للدفاع عن تصرفات الصين التي لا يمكن الدفاع عنها، لذلك غالباً ما تصوّت الدول الإفريقية بشكل متكرر مع الصين في الأمم المتحدة (غالباً في معارضة الولايات المتحدة)، وعادة ما تدعم المرشحين الصينيين الذين يتنافسون على قيادة الوكالات الدولية المهمة»[2].

(1) Ibid, p. 10.

(2) Joshua Meservey, How China Has Been Using Huawei-Made Cameras to Spy on the African Union Headquarters, op.cit.

ثالثاً: الأبواب الخلفية: وسائل الصين في التجسس الإلكتروني

إذا كانت شركات تكنولوجيا الاتصالات تمثل أحد أعظم وسائل الصين في التجسس الإلكتروني، فإن وسائل هذه الشركات في تعزيز القدرة الصينية على التجسس تتمثل في مشاريع الكابل الضوئي، والمعدات التكنولوجية والبرامج الضارة مسبقاً.

1 ـ مشاريع الكابل الضوئي

كجزء من مبادرة الحزام والطريق، أطلقت الصين في العام 2015، مبادرة طريق الحرير الرقمي، التي تعد أكبر مشروع للبنية التحتية الرقمية في العالم، وبموجب هذه المبادرة -التي تتطلب نشر شبكات اتصالات الجيل الخامس (5G) وانشاء وتوسيع الكابلات الضوئية- قدّمت الصين المساعدات الاقتصادية للدول المتلقية من أجل إنجاز تلك المشاريع التي قامت بها شركات التكنولوجيا الصينية وعلى رأسها شركة هواوي[1]. فمن بين 350 مشروعاً للكابلات الضوئية تحت قاع البحر في عموم العالم، أي ما يمثل حوالي 95 في المائة من حركة مرور البيانات العابرة للقارات، شاركت شركة هواوي في 90 مشروعاً من بين تلك المشاريع، وذلك لبناء أو ترقية الكابلات الضوئية تحت سطح البحر لتصبح المشغل الأساسي في العديد من أنحاء العالم. فقد انهت شركة شبكات هواوي البحرية (Huawei Marine Networks) التابعة لشركة هواوي العديد من الكابلات البحرية التي تربط البحر الأبيض المتوسط، ومنها كابل هانيبال الذي يربط بين تونس وإيطاليا وكابل آخر يربط ليبيا باليونان، كما قامت هواوي بمدّ كابلات بحرية تربط سلطنة عُمان بشرق إفريقيا وباكستان، في حين تخطط

(1) Joshua Kurlantzick, Assessing China’s Digital Silk Road Initiative, Council on Foreign Relations, Dec 18, 2020. At: https://www.cfr.org/china-digital-silk-road/

الشركة لربط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأوروبا وإفريقيا عن طريق كابل بحري يمتد عبر المحيط الهندي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، حتى يصل إلى فرنسا وكينيا وربما جنوب إفريقيا[1].

لا شك إن هذا التوسع الكبير في مشاريع شركة هواوي للكابلات الضوئية، والذي سهلته الصين عبر إعانتها المقدمة للشركة، ومساعدات التنمية الاقتصادية، لا تعد مشاريعاً خيرية تقدمها الصين للبلدان النامية، وانما هناك دوافع أخرى وراءها- تتعدى مسألة الانتقال نحو الاقتصاد الرقمي- وتتمثل في السيطرة على أصول اقتصاد المستقبل: البيانات، والعمل على التحكم بها والسيطرة عليها بشكل يضمن مصالح الصين الاقتصادية والسياسية. فمن وجهة نظر تجارية تسمح عملية تدفق البيانات لشركات التكنولوجيا الصينية بفهم الأسواق بشكل أفضل والتغلب على اللاعبين المحليين والأجانب. أما إذا اخذنا بنظر الاعتبار الجانب الأمني فسنجد «أن مسألة التحكم في تدفقات البيانات ستسمح لشركات التكنولوجيا الصينية ومجمع الحزب الشيوعي العسكري الصناعي (PMIC) بمراقبة تدفق المعلومات ومعالجتها أو تعطيلها»[2]، لاسيما وإن الكابلات البحرية تُعد أمراً حيوياً للاتصالات العالمية والتحويلات المالية.

يقول في هذا الصدد روبرت جيك ببير (Robert Jake Bebber)، رئيس فرع العمليات السيبرانية لقيادة العمليات الخاصة الأمريكية: «إن الملكية في نظام الكابلات البحرية، فضلاً عن عملية الاستفادة من تركيبها وصيانتها، توفر فرصاً استراتيجية مهمة للصين». ويحذر: «من أن السيطرة على الكابلات البحرية

(1) Thomas Blaubach, Chinese Technology in the Middle East, op. cit, p. 9.

(2) Ibid, p. 10.

من شأنه أن يُمكِّن الصين من شن الهجمات السيبرانية، والوصول إلى جميع الاتصالات والتجسس عليها في جميع أنحاء العالم تقريباً، بما في ذلك حركة الجيش الأمريكي». ويضيف: كما «أنه يُمكّن الصين من تعطيل الاتصالات في الوقت والمكان اللذين تختارهما»[1].

لذلك يخشى العديد من الخبراء الأمنيين من «إن شركة هواوي وغيرها من شركات التكنولوجيا الصينية التي لها صلات بالحزب الشيوعي الصيني، يمكن أن توجهها الحكومة الصينية لاستخدام نفوذها في عملية صناعة الكابلات البحرية لممارسة الضغط على الدول أو الانخراط في عمليات التجسس»[2].

بالرغم من إن الاستثمار الصيني في البنى التحتية الرقمية قد يكون ميسور التكلفة مقارنة بمشاريع البنى التحتية التقليدية، وجذاباً للبلدان النامية التي تواجه أعباءً من الديون، وتبحث عن مشاريع موجهة نحو التكنولوجيا[3]، إلا إن التاريخ يفرض: أن الاعتماد على البنية التحتية الرقمية الصينية يُمكن أن يكون له عواقب تجسسية وخيمة، وذات دوافع سياسية على الأمن السيبراني، وهو ما يمكن النظر إليه في حالة فيتنام، فعندما سيطر المستثمرون الصينيون على تطوير البنية التحتية المادية والرقمية، أخذت فيتنام تتعرض للضغوط السيبرانية كلما اشتطت في مواقفها السياسية عن دعم الصين. فعلى سبيل المثال عندما أعربت فيتنام في العام 2016، عن رفضها لموقف الصين في بحر الصين الجنوبي، «استغل المتسللون الصينيون معرفتهم بأنظمة المطارات في فيتنام- التي قدّمها

(1) Jamie Smyth, Huawei's undersea cable project raises red flag in Australia, The Financial Times, DEC 28, 2017.

(2) Ibid.

(3) Thomas Blaubach, Chinese Technology in the Middle East, op. cit, p. 11.

الصينيون ـ فقاموا باختراق وتعليق أجهزة الكمبيوتر في المطارات وكذلك مواقع شركات الطيران»[1].

وهكذا تُثير مشاريع الكابل الضوئي التي تدعمها الصين عبر شركات تكنولوجيا الاتصالات بما في ذلك الشركات غير المملوكة للدولة، الكثير من المخاطر التجسسية، إذ تمنح هذه المشاريع القدرة المستقبلية للصين في التحكم ببنية الاتصالات، ومنطقة المعلومات، وحركة البيانات الدولية، ومراقبة تدفقها، بما يمكّن الصين من التجسس الإلكتروني على جميع الاتصالات، وإعمال الضغط الاقتصادي والسياسي والعسكري على الدول المستهدفة.

2 ـ المعدات التكنولوجية والابواب الخلفية

عادة ما تفرض المعدات والأجهزة التكنولوجية وبرامج الاتصالات الصينية الكثير من المخاطر الاستخباراتية، خشية من احتواءها على الثغرات التي تسهّل إمكانية التجسس الإلكتروني، وهي المخاطر التي يلخصها التقرير الصادر عن أجهزة الأمن التابعة للحكومة الهولندية بالآتي:

«غالبًا ما يتم شراء أجهزة الكمبيوتر والمعدات الأخرى من بلد أجنبي؛ لأن شركة أجنبية قد فازت بالمناقصة. وغالباً ما تُترك عملية الحفاظ على تشغيل هذه الأجهزة والبرامج المعقدة لمتخصصي الشركة التي قامت بتصميمها أو لطرف ثالث متخصص. ونظراً للمعرفة المتخصصة المطلوبة لإنتاج هذه المنتجات وصيانتها، فمن الصعب على الدولة أن تراقب عن كثب ما يحدث بالضبط في

(1) Stacia Lee, The Cybersecurity Implications of Chinese Undersea Cable Investment, East Asia Center, The University of Washington, FEB 6, 2017. At: https://jsis.washington.edu/eacenter/201706/02//cybersecurity-implications-chinese-undersea-cable-investment/

أنظمتها الخاصة، وعلى من يُمكنه الوصول إلى المعلومات المحددة... وهكذا يُمكن للمصالح الأساسية للدولة أن تقع في أيدي دولة أخرى بهذه الطريقة». ويضيف التقرير: «حتى الشركات المشهورة التي تتمتع بسمعة طيبة فيما يتعلق بالحماية من التجسس الصناعي، لا يمكنها دائماً أو لا تريد دائماً توفير الحماية ضد الأنشطة الاستخبارية، لكون الشركة المعنية مثلًا قد أُنشأت لخدمة استخبارية بهدف الحصول على معلومات بهذا الشأن، أو قد تمارس الدولة ضغوطاً على شركة تقع داخل حدودها بشكل يجبرها على التعاون مع أجهزة استخباراتها، عبر تهديدات برفض التصاريح، أو اتهامات بخرق الامن أو مخالفة وحجب الأوامر الحكومية، وهي كلها أدوات يمكن أن تستخدمها الدولة وتكون الشركات حساسة ازاءها للغاية». ويخلص التقرير إلى القول: «من الصعب على الشركات الموجودة فعلياً في الخارج بغض النظر عن مدى موثوقيتها، أن ترفض الدعوة للتعاون مع جهاز المخابرات الوطني الخاص بدولتها»[1].

لذلك كثيراً ما تلوح في الأفق مسألة مدى احتواء معدات وتقنيات شركة هواوي على أبواب خلفية[2] تساعد على التجسس والقرصنة الصينية. وبالرغم من أن شركة هواوي تجادل بعدم وجود دليل يؤكد على انخراط الشركة في قضايا التجسس والمساومة عبر أجهزتها، إلا إن الخبراء يعتقدون اعتقاداً راسخاً

(1) A Transactional Risk Profile of Huawei, op. cit. p 18. And see more: Analysis of Vulnerability to Espionage: Espionage Risks and National Safety and Security. General Intelligence and Security Service of the Netherlands (AIVD) and the Directorate General for Safety and Security (DGV) at the Ministry of BZK. November 2011. At: https://irp.fas.org/world/netherlands/aivd-vuln.pdf

(2) وفقا لمفاهيم الامن السيبراني، بعد الباب الخلفي: طريقة لتجاوز ضوابط الأمان للوصول إلى نظام الكمبيوتر أو البيانات المشفرة. بينما يمكن أن تكون الأبواب الخلفية شائعة في بعض معدات وبرامج الشبكة لأن المطورين ينشئونها لإدارة المعدات، إلا أنه يمكن استغلالها من قبل المهاجمين.

بأن معدات وبرامج هواوي تشكل تهديداً كبيراً للأمن السيبراني، وذلك نظراً لنقاط الضعف الكامنة في أنظمة اتصالات هواوي -مما يسمح للشركة بالوصول إلى مجمل الشبكات التي قامت ببنائها- فضلاً عن السجل الحافل للصين بشأن الهجمات السيبرانية، وكذلك الطريقة التي تتدخل بها الدولة مع الشركات الصينية[1]، وطبيعة العلاقات الاستخبارية بين الطرفين والتي تلتزم بها جميع شركات التكنولوجيا بموجب المادة (7) من قانون المخابرات الوطني الصيني.

وعليه يشير التقرير الذي أعدته وكالة بلومبرج في العام 2019، إنه وفقًا لوثائق الإحاطة الأمنية الخاصة بشركة فودافون في عامي 2009 و2011 والتي شاهدتها بلومبرج «إن شركة فودافون في إيطاليا عثرت على أبواب خلفية في معدات الاتصالات والإنترنت التابعة لشركة هواوي تعود لعام 2009. إذ تم العثور على تلك الأبواب الخلفية في برامج الشركة التي تعمل عليها أجهزة التوجيه المنزلية وغيرها من أجهزة الشبكات الخاصة بالاتصالات، بما في ذلك الكابل الضوئي الذي وضعته الشركة، وقد سمحت تلك الأبواب الخلفية المخفية في معدات هواوي إلى وصول الشركة غير المصرح به إلى شبكة الخطوط الثابتة لناقل الانترنت في إيطاليا، وهو النظام الذي يوفر خدمة الإنترنت لملايين المنازل والشركات»، ويشير التقرير: «على الرغم من إن شركة فودافون قالت إن المشاكل قد تم حلّها في العام 2011 من قبل شركة هواوي، إلا ان الثغرات بقيت موجودة في أعمال فودافون في المملكة المتحدة وألمانيا وإسبانيا والبرتغال، وذلك لأن شركة فودافون ظلت عالقة مع هواوي بسبب خدماتها المقدمة بأسعار تنافسية»[2].

(1) A Transactional Risk Profile of Huawei, op. cit. p 18.

(2) Bojan Pancevski, U.S. Officials Say Huawei Can Covertly Access Telecom Networks, The Wall Street Journal, Feb, 12, 2020.

لذلك يقال: إن شركة هواوي يمكنها الوصول إلى الشبكات التي ساعدت في بنائها، والتي تستخدمها الهواتف المحمولة في جميع أنحاء العالم، وتشير بهذا الصدد صحيفة وول ستريت جورنال في التقرير الذي أعدته بالعام 2020، «إن شركات الاتصالات في معظم البلدان تملك طرقاً لمنح مسؤولي انفاذ القانون إمكانية الوصول إلى إجزاء من الشبكة، لكن شركة هواوي تحافظ على الوصول إلى تلك الأبواب الخلفية في الشبكة، ويمكنها الحصول على البيانات منها حتى من دون استحصال الإذن من شركات الاتصالات المحلية». وهو الأمر الذي كشفته الولايات المتحدة لبريطانيا وألمانيا في نهاية العام 2019، بعد أن لاحظت إن شركة هواوي استخدمت منذ العام 2009، أبواباً خلفية مخصصة لإنفاذ القانون عبد معدات وأجهزة الجيل الرابع (4G)[1].

وهو أمر دافع عنه وايده روبرت سي أوبراين (Robert C. OBrien)، مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس دونالد ترامب، إذ قال في بداية العام 2020: «إن شركة هواوي لديها القدرة على استرداد المعلومات الحساسة سراً في شبكات الجيل الخامس اللاسلكية والأنظمة الأخرى التي تحتفظ بها في جميع أنحاء العالم، وإن الولايات المتحدة لديها دليل على ذلك»[2].

وبالرغم من إن مزاعم أوبراين كانت جزءاً من حملة ترامب الخارجية لإحباط صعود شركة هواوي، ولكن يبدو فيها شيء من الصحة. فعلى ما يبدو إن مجمع الاستخبارات الامريكية كان لديه أدلة حول استخدام شركة هواوي للأبواب الخلفية

(1) Daniele Lepido, Vodafone Found Hidden Backdoors in Huawei Equipment, Bloombergm, April 30, 2019. At: https://www.bloomberg.com/news/articles/201930-04-/vodafone-found-hidden-backdoors-in-huawei-equipment

(2) Julian E. Barnes, White House Official Says Huawei Has Secret Back Door to Extract Data, The New York Times, Feb. 11, 2020

في معداتها وبرامجها التقنية مما يسمح لها بالحصول على البيانات التي تتدفق عبر الشبكات التي تقوم ببنائها وصيانتها. فقد ذكرت صحيفة نيويورك تايمز في العام 2014: «إن وكالة الأمن القومي الأمريكي تسللت إلى أنظمة وخوادم شركة هواوي منذ العام 2004، في عملية سرية أطلق عليها اسم (**Shotgiant**)، وكان الهدف من تلك العملية تحديد الصلات بين جيش التحرير الشعبي والمالك الحقيقي للشركة، ولكن تحولت العملية تدريجياً إلى الدخول في تقنية أنظمة التحويل الخاصة بالشركة، بما في ذلك الأبواب الخلفية التي تحتفظ بها هواوي في معداتها وذلك للتأكد من معرفة وكالة الامن القومي بكيفية استغلال هواوي لهذا المعدات، فضلاً عن كيفية اختراق أنظمتها، بحيث عندما يشتري الخصوم والحلفاء معدات هواوي، سيتم توصيل الولايات المتحدة بهذه الشبكات». وقد ظلّت هذه العملية في إطارها السرى حتى تم الكشف عنها في العام 2014، كجزء من الوثائق المسربة من قبل إدوارد سنودن[1].

بالمجمل، تُثار كثير من الشبهات حول المعدات التقنية التابعة لشركة هواوي، بما في ذلك احتوائها على الثغرات التي تضعف الامن السيبراني للبنية التحتية الرقمية، ما يمكّن الشركة بالتسلل والوصول إلى البيانات التي تحتاجها والتحكم بها ومعالجتها، وهذا ما وجدته مجموعات الأمن السيبراني في البرامج الضارة المثبتة مسبقاً في هواتف هواوي وشاومي، والتي من خلالها تمكنت أطراف ثالثة من الاستماع إلى المكالمات وتتبع المستخدمين، وتنزيل قوائم جهات الاتصال وسجلات المكالمات، والاطلاع على الرسائل النصية للمستخدمين، وإجراء عمليات شراء عبر الإنترنت[2].

(1) David E. Sanger and Nicole Perlroth, N.S.A. Breached Chinese Servers Seen as Security Threat, The New York Times, March 22, 2014.

(2) A Transactional Risk Profile of Huawei, op. cit. p 17.

يقول في هذا الصدد مايكل هايدن (Michael Hayden)، الرئيس السابق لوكالة المخابرات المركزية ووكالة الأمن القومي في حديثة لمجلة المراجعة المالية الأسترالية المعنية بالشؤون التجارية والشركات: «إنني أدرك خطورة الثغرات والأبواب الخلفية في شبكات الاتصالات، ولكن إذا ذهبنا ابعد من ذلك يمكن القول: إن اكتساب شركة اجنبية المعرفة الوثيقة التي ستحصل عليها من خلال المساعدة في بناء شبكات اتصالات فهي مشكلة أمن قومي بحد ذاتها» وعندما سُئل هايدن عما إذا كان يعتقد أنه من المعقول افتراض وجود أدلة دامغة تثبت أن شركة هواوي متورطة في التجسس نيابة عن الدولة الصينية، أجاب قائلاً: «نعم هذا صحيح، فعلى الأقل أن هواوي ستشارك الدولة الصينية في المعرفة الوثيقة والشاملة بأنظمة الاتصالات الأجنبية التي تشارك فيها، وهذه حقيقة». وأضاف: «حتى عندما يشكك بعض المراقبين في مستوى القلق بشأن هواوي، فهناك اتفاق واسع داخل مجتمع الاستخبارات الدولي على أن الصين هي واحدة من الدول الراعية الرئيسة للهجمات السيبرانية والتجسس الإلكتروني لتحقيق مكاسب اقتصادية. ذلك بأن الروابط المتصورة بين شركة هواوي والحكومة الصينية مقلقة، بالنظر إلى نية الدولة وليس بالضرورة إلى نية الشركة»[1].

رابعاً: الاستبداد الرقمي: الإغراء الصيني بالمراقبة والتجسس على المناوئين

إن الارتباط بالبنية الرقمية الصينية، لا يُثير مخاوف المراقبة والتجسس فحسب، بل يشجّع الأسس الاستبدادية الرقمية، مما يعمل على إنعاش «دولة المراقبة»، المتمثلة بالأنموذج الصيني. إذ لا يوجد نظام في العالم استغل

(1) Interview Regarding Edward Snowden, Cyber Security, And Transparency with Michael Hayden, op.cit.

الإمكانات القمعية التي يوفرها الذكاء الاصطناعي مثل الصين، حيث تجمع الحكومة الصينية قدراً لا يصدق من البيانات عن الأفراد والشركات وصولاً إلى تقنيات تقويم السلوك والتوجهات والآراء لدى المواطنين الصينيين[1]. وهو الدور الذي تقوم به شركة هواوي في الصين، عبر تمكين الحكومة في التتبع البايومتري للسكان الصينيين، إذ أظهرت الوثائق المرتبطة بشركة هواوي والتي حصلت عليها صحيفة الواشنطن بوست، كيف يُمكن لتقنيات هواوي «أن تساعد السلطات الصينية في التعرف على الأفراد عن طريق الصوت، ومراقبة الأفراد السياسيين المعنيين، وإدارة إعادة التأهيل الأيديولوجي وجداول العمل للسجناء، ومساعدة تجار التجزئة على تتبع المتسوقين باستخدام التعرف على بصمة الوجه. وغيرها من عمليات التتبع البايومترية» والتي تمكن استمرارية الحزب الشيوعي الصيني واجتثاث المعارضة المناوئة له[2].

وفي ظل مبدأ المراقبة الرقمية التي تقودها الصين في الداخل وتُصدره للخارج، هناك اتجاه عادة ما يتم تجاهله في تحليل اندفاع العديد من دول الشرق الأوسط وأفريقيا نحو شركات تكنولوجيات الاتصالات الصينية، وهو صعود «دولة المراقبة» والسيادة الالكترونية، الأمر الذي جعل الفضاء الالكتروني يدخل ضمن قضايا الامن القومي. فالعديد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثلاً تريد أن تلحق بركب التحول الرقمي، ولكن في الوقت نفسه تريد أن تفرض سيطرتها على الفضاء الالكتروني. فقد سلطت

(1) راغب ملي، الاستبداد الرقمي: «الصين» صدارة وتصدير، صحيفة العربي الجديد، 24 أغسطس 2022. ينظر الرابط الأتي: https://edgs.co/g4mrp

(2) Eva Dou, Documents link Huawei to China’s surveillance programs, The Washington Post, Dec 14, 2021.

الاحتجاجات العربية في العام 2011، الضوء على قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من تجاوز سيطرة الحكومات ومن ثم تعطيل هياكل السلطة القائمة[1].

وبالنظر إلى هذه العوامل، تؤدي الصين عبر شركات تكنولوجيا الاتصالات دوراً كبيراً في تعزيز الاستبداد الرقمي[2] من خلال تعزيز تقنيات المراقبة المدعومة بالذكاء الاصطناعي. ولهذا عادة ما تغري الصين دول الشرق الأوسط وأفريقيا بفكرة تمكين القدرات الذاتية في مجال المراقبة الرقمية. فقد استخدمت الصين طريق الحرير الرقمي لتمكين البلدان المنضوية في المشروع، من تبني أنموذجها للسلطوية القائمة على التكنولوجيا، والتي من شأنها أن تضرّ بالحريات الشخصية. كما ساعدت شركات التكنولوجيا الصينية بالفعل الحكومات في افريقيا والشرق الاوسط على تطوير قدرات المراقبة التي يمكن استخدامها ضد الجماعات المعارضة، وقدّمت الحكومة الصينية التدريب للبلدان المهتمة والمتلقية لأجهزة مبادرة طريق الحرير الرقمية حول كيفية مراقبة الإنترنت وفرض الرقابة الحكومية على البيانات[3].

وهو ما بينته الاحداث في اوغندا وزامبيا، فقد ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال في آب 2019، «أن تقنيي شركة هواوي ساعدوا في قمع الاحتجاجات

---

(1) Tamara Kharroub, Mapping Digital Authoritarianism in the Arab World, Arab Center Washington DC, Feb 3, 2022. At: https://arabcenterdc.org/resource/mapping-digital-authoritarianism-in-the-arab-world/

(2) يتم تعريف الاستبداد الرقمي بشكل عام على أنه استخدام المعلومات الرقمية وتقنيات الاتصال من قبل الدول الاستبدادية والأوتوقراطية لمراقبة السكان والتلاعب بهم وقمعهم والسيطرة عليهم، محليًا وخارج حدودهم. ينظر:

Tamara Kharroub, Mapping Digital Authoritarianism in the Arab World, op.cit.

(3) Joshua Kurlantzick, Assessing China’s Digital Silk Road Initiative, op. cit.

المرتبطة بشخصية المعارضة السياسية الأوغندية روبرت كياغولاني سينتامو (Robert Kyagulanyi)، المعروف باسم بوبي واين، وتمكين الحكومة من التجسس على خصومها السياسيين، علاوة على تمكين حكومة زامبيا من اعتراض الاتصالات المشفرة، والوصول إلى صفحات وسائل التواصل الاجتماعي وتتبع أماكن وجود المدونين المرتبطين بموقع اخباري مؤيد للمعارضة في زامبيا. وفي كلتا الحالتين قدّم تقنيي شركة هواوي لقوات الامن المحلية الخبرة الفنية التي كانوا يفتقرون إليها»[1]. ومن اجل تعزيز سيطرة الحكومات ضد المعارضين أقامت شركة هواوي إحدى عشر مركزاً للمراقبة في العاصمة الاوغنية كمبالا، ووفّرت فنيين مقيمين في الوكالات الحكومية في بزامبيا[2].

ولا يبتعد الأمر كثيراً عن ايران، فقد مكّنت شركة هواوي وشركة ZTE- بعد هيمنتها على سوق الاتصالات في ايران عقب خروج شركات التكنولوجيا الغربية بسبب قمع الثورة الخضراء في العام 2009- شركة الاتصالات الحكومية أم تي أن ايرانسل (MTN Irancell)، بمراقبة الصوت والرسائل النصية واتصالات الانترنت للسكان الإيرانيين[3].

بالرغم من إن الصين تعد المورد الرئيس لتقنيات المراقبة العامة المتقدمة للأنظمة غير الليبرالية في جميع أنحاء العالم، إلا انها ليست اللاعب الوحيد، إذ تقدم شركات ووكالات الأمن السيبراني في الديمقراطيات الغربية مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا تقنيات المراقبة القمعية إلى العديد

(1) Joe Parkinson, Nicholas Bariyo and Josh Chin, Huawei Technicians Helped African Governments Spy on Political Opponents, The Wall Street Journal, Aug. 15, 2019.

(2) Thomas Blaubach, Chinese Technology in the Middle East, op. cit, p. 14.

(3) Ibid, p. 15.

من الدول في الشرق الأوسط[1]. ولكن تبقى الأمثلة على الاستبداد الرقمي الذي تقوم به الصين بشكل رسمي، لاسيما استخدامها لتقنيات التتبع والمراقبة الرقمية الشاملة المستخدمة من قبل شركة هواوي لقمع مجتمع المسملين الأويغور، علاوة على سعيها لتصدير أنموذج دولة المراقبة الرقمية إلى الخارج، لتضييق الخناق على حرية الرأي والتعبير، والحريات الشخصية، كلها مؤشرات تثير العديد من الانذارات في الدول التي تفكر في تبني التكنولوجيا الصينية أو مشاريع البنى التحتية الرقمية التابعة للصين[2].

الخاتمة

تسعى الصين بشكل دؤوب إلى تعظيم حضورها الرقمي على المسرح العالمي، وإعادة تشكيل البيئة الرقمية التي تحكم العالم المعرفي والاقتصادي، بالشكل الذي يعزز أهدافها ومصالحها القومية الآخذة في التنامي، وهو ما جعل الصين تعمد وربما أكثر من أية دولة أخرى إلى الاستعانة بعمالقة التكنولوجيا لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والعسكرية وحتى الصحية، لذلك أصبحت شركات التكنولوجيا الصينية تؤدي دوراً أساسياً على المستوى الجيوسياسي في استراتيجية الصين في النظام الدولي، علاوة على دورها في مجال تمكين وصول الصين إلى ناصية السبق المعلوماتي عبر المراقبة والتجسس. إذ تُعد هذه المسألة أحد أكثر الجوانب اثارة للإهتمام في اندفاع الصين المتطرف نحو عالم الذكاء الاصطناعي وغيره من التقنيات الرائدة. وهو ما يسلط الضوء على طبيعة العلاقة بين الحزب الشيوعي الصيني وشركات التكنولوجيا الصينية الضخمة في البلاد. إذ يقوم الأنموذج الصيني في بيئة عمل الشركات على فكرة سيادة الدولة،

(1) Tamara Kharroub, Mapping Digital Authoritarianism in the Arab World, op.cit.

(2) Thomas Blaubach, Chinese Technology in the Middle East, op. cit, p. 16.

وتحقيق أهدافها القومية، وهو ما يتضح من التعاون الوثيق بين شركة هواوي ووزارة أمن الدولة (MMS) التي يؤطرها قانون المخابرات الوطني في مجال التعاون المعلوماتي بين الطرفين.

وتمثل حالات التجسس والمراقبة التي قامت بها شركات تكنولوجيا الاتصالات بما في ذلك التجسس الاقتصادي والسياسي في القارة الافريقية وغيرها من المناطق حول العالم، مثالاً بارزاً على مخاطر الحضور الرقمي الصيني، المتخفي وراء المساعدات التنموية للبلدان النامية التي تتطلع نحو التحول الرقمي. فكلما استثمرت الصين في البنى التحتية الرقمية كلما زادت فرصها التنصت والمراقبة والتجسس على القيادات السياسية. وهو ما يجعل الصين تستغل الفرصة التي تتيحها الشركات الصينية في تشييد المباني الحكومية لجمع المعلومات الاستخبارية.

وإذا كانت شركات تكنولوجيا الاتصالات تمثل أحد أعظم وسائل الصين في التجسس الإلكتروني، فإن وسائل هذه الشركات في تعزيز القدرة الصينية على التجسس تتمثل في مشاريع الكابل الضوئي، والمعدات التكنولوجية والبرامج الضارة مسبقاً. لذلك فإن الاعتماد على البنية التحتية الرقمية الصينية يُمكن أن يكون له عواقب تجسسية وخيمة وذات دوافع سياسية على الأمن السيبراني.

ولكن الارتباط بالبنية الرقمية الصينية، لا يثير مخاوف المراقبة والتجسس فحسب، بل يشجع الأسس الاستبدادية الرقمية، مما يعمل على إنعاش دولة المراقبة والسيادة الالكترونية، المتمثلة بالأنموذج الصيني. والحالة هذه، كثيراً ما تؤدي الصين دوراً كبيراً في تعزيز الاستبداد الرقمي من خلال تعزيز تقنيات المراقبة المدعومة بالذكاء الاصطناعي. وهو الامر الذي يتطلع إليه الكثير من دعاة إحكام القبضة الحكومية على الفضاء الالكتروني وتحديده والتحكم به،

بما ينتهك الحريات الشخصية، لذلك عادة ما تغري الصين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بفكرة تمكين القدرات الذاتية في مجال المراقبة الرقمية. فقد استخدمت الصين طريق الحرير الرقمي لتمكين البلدان المتلقية للمشروع من تبني أنموذجها للسلطوية القائمة على التكنولوجيا.

وعليه تبين كل تلك المؤشرات حجم المخاطر المؤثرة على الأمن القومي عند التفكير في تبني التكنولوجيا الصينية أو الانخراط في مشاريع البنى التحتية الرقمية التي تقودها شركة هواوي عملاق التكنولوجيا الصينية.

التوصيات

1 ـ إن مسائل التجسس والمراقبة التي تثيرها شركات التكنولوجيا الصينية، بالرغم من تكلفتها العالية على الأمن القومي، ولكنها تتطلب حصناً سيبرانياً عالٍ جداً للحماية من مخاطرها، وهو أمر لا يقدر العراق على القيام به من دون الاستعانة بشركات الأمن السيبراني غير الصينية، وهذا من شأنه أن يزيد التكلفة المادية للانخراط الاقتصادي مع شركات التكنولوجيا الصينية، ناهيك عن عدم قدرة تلك الشركات عن توفير الضمان الأمني الكامل في المسائل السيبراني.

2 ـ في ظل العالم الرقمي اضحت البيانات أحد الموارد الاقتصادية لقوة الدولة، نظراً لارتباطها بعمليات الذكاء الاصطناعي، واقتصاد المستقبل، وعليه فإن انخراط العراق في مشاريع البنى التحتية الرقمية الصينية، يؤدي إلى رهن بيانات مستخدميه الرقميين بيد الشركات الصينية المملوكة للدولة، الأمر الذي يثير العديد من المخاطر الأمنية والاقتصادية. لاسيما أن الحكومة الصينية تولي أهمية قصوى لفرض سيطرتها على البيانات، وبموجبه تفرض

قانونياً على جميع الشركات الصينية خزن كل ما لديها من بيانات في مراكز حكومية، مع احتفاظ الصين بحقها في نقل تلك البيانات إلى كيانات تابعة للدولة.

3 ـ إن عملية تنظيم البيانات وتخزينها داخل حدود الدولة، أضحت قضية سياسية مهمة في العالم الرقمي الذي نعيشه، في إطار ما يعرف بـ «سيادة البيانات». وعليه تبدر الحاجة الملحة إلى تشريع مجلس النواب لقانون عراقي يحمي نظام البيانات الرقمية للمواطنين العراقيين، وعملية جمعها، ومعالجتها والافصاح عنها، والاحتفاظ بها، من قبل جميع شركات التكنولوجيا، بما يحفظ حقوق أصحاب البيانات، ويحدد التزامات الشركات أو الجهات المعنية عند معالجة تلك البيانات الرقمية الشخصية، وبما يضمن حالة سيادة الدولة العراقية على البيانات، ولا ينتهك الخصوصية الفردية وحريتها.

الدراسة الثالثة

نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب: محددات الصعود الصيني

د. أحمد أمين
(باحث من مصر)

توطئة

تسلط هذه الدراسة الضوء على محددات الصعود الصيني في النظام العالمي منذ تأسيس الجمهورية الصينية وحتى العقد الثالث من الألفية الجديدة. فقد تناولت الدراسة تركة الماضي ودورها في تشكيل النهضة الصينية الحالية. كما تناولت أبعاد التحولات الإقتصادية الصينية منذ الثمانينات، حيث كانت الصين في شراكة إستراتيجية مع الولايات المتحدة في مواجهة الإتحاد السوفييتي. الأمر الذي تغير كلياً وجزئياً منذ التسعينات وانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية في مطلع الألفية. واستطاعت الصين تحقيق قفزات إقتصادية هائلة حتى الآن بعد تبنيها لسياسات تصديرية وتصنيعية على كل المستويات خاصة فيما يتعلق بالإنتاج التكنولوجي. كما تناولت الدراسة دور القرصنة الصينية في تحقيق القفزات التصنيعية التكنولوجية ليس فقط على سبيل الاستخدام المجتمعي، بل والعسكري كذلك. كما حاولت الدراسة سبر أغوار تحولات السياسة الصينية

في سياق كل التحولات الاقتصادية التي قامت بها. واستطاعت الدراسة إثبات أن الصين تحولت لقطب عالمي مؤثر على المستوى السياسي بعد تمكنها من تحقيق نمو اقتصادي تجاوز حجم الاقتصاد الأمريكي. هذه الريادة الصينية التي من المحتمل أن تحافظ عليها الصين من الآن فصاعداً، خاصة في ظل تحول في شكل النظام العالمي منذ جائحة كوفيد 19 وما تلتها من أحداث سياسية وعسكرية. اعتمدت الدراسة على نظرية القوة والتبادل الإعتمادي التي قدّمها كل من روبرت كيوهان وجوزيف ناي في كتابهما القوة والتبادل الإعتمادي. أخيراً استطاعت الدراسة إثبات فرضياتها التي طرحتها، خاصة فيما يتعلق بالتغيير الجزئي للعقيدة الصينية فيما يتعلق بالتواجد العسكري والأمني على المستوى الدولي، وهو الأمر الذي فرضته مصالح الصين على المستوى الإقتصادي في ظل تشعب مصالحها في كل أرجاء الكوكب.

أولا: مقدمة

مع مطلع العقد الثالث في الألفية الجديدة فزعت الدول والشعوب رعباً من وباء عالمي جديد كان الأسرع إنتشاراً والأكثر فتكاً منذ ما عرف سابقاً بالإنفلونزا الأسبانية. وبمجرد تصنيف كوفيد 19 بأنه وباء عالمي وتحوله إلى جائحة بعد إعلان منظمة الصحة العالمية عن ذلك، عاش العالم سياقات جديدة على المستوى السياسي والاقتصادي لم يكن ليشهدها لولا هذا الانتشار «الواسع للفيروس» الصيني كما وصفه الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب قبل خسارته للانتخابات الرئاسية أمام الرئيس الحالي جو بايدن. وكلمة السر في هذا كله الصين.

مثّل صعود الصين على المستوى الإقتصادي رعباً للقوى الغربية مجتمعة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي باتت في تراجع إقتصادي

وسياسي منذ منتصف العقد الثاني من الألفية. فعلى مستوى الإتحاد الأوروبي مثّل خروج المملكة المتحدة منه في 21 كانون الثاني (يناير) 2020 قمة التراجع السياسي للإتحاد الأوروبي. ليس ذلك فحسب، بل مثّل وصول الرئيس السابق دونالد ترامب تهديداً للديموقراطية الأمريكية على الرغم من وصوله بالطرق الديموقراطية ذاتها، إلا أن هذه المخرجات السياسية لم تعجب سدنة الديموقراطية وصناديدها في الولايات المتحدة؛ فقد رأوا في وصول ترامب للرئاسة ثم دعمه مناصريه للتظاهر واقتحام مبنى الكابيتول في 6 كانون الثاني (يناير) 2020 تدميراً للثقافة الديموقراطية الأمريكية الراسخة. هذه الثقافة التي طالما تفاخر بها الغرب، وعمل على دعمها لمواجهة الإتحاد السوفييتي حتى إنهياره مطلع تسعينات القرن الماضي. ولم تلبث أن دعمت الإدارات الأمريكية المتعاقبة التحول الديموقراطي في شرق أوروبا في التسعينات وفي الألفية الجديدة. ثم دعمت بعد ذلك فرض الديموقراطية قسراً على العراق وأفغانستان في بداية الألفية الثالثة عن طريق الغزو العسكري. ولم تلبث كذلك أن تدعم الحركات المناهضة للأنظمة السياسية في منطقة الشرق الأوسط، والتي شهدت في بداية العقد الثاني من الألفية ما عرف بالربيع العربي. وأخيراً وليس آخراً، ها هي تتهدد ديموقراطيتها الراسخة في عقر دارها وفي أكبر داعميها على مستوى السياسة الخارجية منذ الحرب العالمية الثانية، بتبنيها جدلية لزوم الديموقراطية لتحقيق التنمية الاقتصادية. وأصبح الغرب لأول مرة فاقداً للقيادة الديموقراطية منذ الحرب العالمية الثانية.

على أن هذه الجدلية تأثرت كثيراً وتراجعت ـ ليس فقط بسبب فشل التحول الديموقراطي في بلدان الربيع العربي، ومن قبله الدول التي وقعت تحت فرض الديموقراطية العسكرية في العراق وأفغانستان- ودحرتها التنمية الاقتصادية الصينية خلال العقود الثلاثة المنصرمة. فكيف استطاع الحزب الشيوعي الصيني

تحقيق هذه الطفرات التنموية على المستوى الإقتصادي في تغيير موازين الإقتصاد العالمي؟ وكيف أمكن للصين التربع على عرشه الآن بعد إزاحة الولايات المتحدة من رأس القائمة؟ ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية فقدت الولايات المتحدة موقع الصدارة. وليدخل العالم بسبب هذه الصدارة الصينية والتراجع الأمريكي منعطفاً جديداً تعددت فيه الفواعل الدولية القوية وأصبحت أقطاباً جديدة صاعدة في مواجهة هيمنة القطب الواحد المهيمن منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفييتي.

كيف لجيل واحد فقط أن يحول بلداً لم تكن لتدرج في قوائم الإقتصاد والمال العالمية لتصبح على قمتها وفي مقدمتها؟ كيف أمكن لشعب عانى من التراجع والتخلف والوقوع تحت الكولونيالية الأوروبية منذ القرن التاسع عشر، وشهد إنهيار الأمبراطورية الصينية العريقة التي دامت لأكثر من ثلاثين قرناً على أقل تقدير أن يجدد شباب الأمة كما حلم الزعيم الصيني الحالي تشي جين بينغ؟ أنّى لشعب عاش حرباً أهلية طاحنة لأربع عقود منذ بداية القرن العشرين، ووقع تحت الغزو الياباني، ونال إستقلاله في منتصف القرن الماضي أن يصبح أول قوة إقتصادية عالمية في غضون ثلاثة عقود فقط، مزيحاً القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة من هذه الصدارة؟ لقد كان على الأمريكيين الذين كانوا يزورون الصين ـ قبل نهضتها لإستكشاف أحوالها ولإقامة المشاريع الإقتصادية لتضيف إلى مخزون ثرواتهم الرأسمالية ـ معلنين في إستخفاف واضح على الأرجح أن: « عليكم أن تكونوا مثلنا»[1]، أن يتأنوا كثيراً، فقد جاء اليوم الذي لم يكن ليتمنونه بعد أقل من نصف قرن. والآن، بات يدرك الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة تأثير الصعود الصيني على المستوى الدولي.

(1) Robert Keohane & Nye, Joseph. (1997). Power and Interdependence, Pearson.

لقد تحولت الصين منذ التسعينات وحتى الآن إلى مارد إقتصادي يغزو الأسواق العالمية كلها، والغربية، بمنتجاته التي نافست وتنافس نظيراتها الأمريكية والألمانية والفرنسية والبريطانية في كل موقع وفي كل قطاع. واستطاعت الصين مضاعفة حجمها الإقتصادي في كل سبع سنوات، ثم كل أربع سنوات فقط، في قفزات لم يستطع الغرب تحقيقها في عقود، بل لم يكن ليحققها لولا الكولونيالية الغربية والمستعمرات التي أقامها في كل بقعة من الأرض خلال ثلاثة قرون. وها هي الصين تحقق ذلك دون أن تطلق رصاصة واحدة أو تحتل شبراً واحداً خارج أراضيها. وبات الغرب يخشى أن يقع تحت التأثير الصيني ـ في ظل تراجعه هو على المستوى الإقتصادي والسياسي ـ بعد أن كانت الصين تستجدي منه المساعدات والمعونات الإقتصادية قبل خمسة عقود فقط؟ لقد بات الغرب الذي يتحكم في النظام العالمي ويضع أسسه وقواعده في حالة قلق أن يقدم هذا التطور الصيني أنموذجاً لبلدان العالم الثالث، كما يطلق عليها، تنطلق به نحو التنمية والتخلص من التبعية الغربية والوقوع في آثارها التي لم تكن بالطبع لصالح دوله وشعوبه.

لقد أحسّ الغرب، والولايات المتحدة بالطبع، أن إنتشار وباء كوفيد 19 كان بمثابة إطلاق رصاصة الموت الحضاري للغرب لتدب الروح في الشرق، وهذا الذي لم يكن للغرب أن يتمناه أو يحلم بحدوثه بعد أن صال وجال وأقام مستعمرات له في كل مكان. ولم يلبث أن كال الإتهامات للصين بأنها من دبرت الجائحة لتدفع العالم نحو الإغلاق المتعمد لتروسه الصناعية وطرقه التجارية. والذي لم ترعه الصين إهتماماً بل كانت أول دولة تستطيع التحكم والسيطرة على إنتشار الوباء على أراضيها في الوقت الذي كانت فيه كبريات الدول الغربية وشعوبها في حالة من الفوضى والذعر من الموت، إن لم يكن بسببه فبسبب الأوضاع الإقتصادية التي خلفها إنتشاره الواسع على مستوى العالم. هذا على جانب.

أما على الجانب الآخر، فهل يمثل الصعود الصيني هذا الخطر العالمي بصورة صريحة؟ أم أن الغرب يهوّل من الأمر في سياق تحويل الولايات المتحدة اهتمامها من الشرق الأوسط للصين، بعدما وجدت أن الصعود الصيني يمثل تهديداً لموقعها الحضاري والسياسي والإقتصادي، ويمثل تراجعاً لهيمنتها على النظام العالمي منذ إنهيار غريمها الإتحاد السوفييتي؟ لقد أجادت الولايات المتحدة المقدرة على الحشد العالمي لتحقيق أهدافها السياسية والإقتصادية خاصة بعد تحولها للقطب الأوحد في النظام العالمي منذ التسعينات. فقد حشدت النظام العالمي لمحاربة الإرهاب في بداية الألفية الثالثة، وقامت بغزو أفغانستان بذريعة محاربة الإرهاب. ثم غزت العراق بحجة نزع أسلحة الدمار الشامل والتي لم تجد لها أثراً بعد ذلك. وحشدت دول الشرق الأوسط تجاه الديموقراطية والتحول السياسي دون تحقيق لهذا الهدف المعلن أيضاً. فلماذا يكون هذا الحشد ضد الصين والتهويل من دورها بسبب تنميتها الإقتصادية العملاقة في إطار حرب الولايات المتحدة السياسية التي يمكن أن يطلق عليها حرباً باردة بين البلدين؟ أم أن السلوك الصيني الإقتصادي والسياسي بمعطياته المختلفة يؤكد هذه التصريحات والمواقف؟

الإطار النظري للدراسة

تحاول هذه الدراسة إستجلاء محددات الصعود الصيني على المستوى الإقتصادي والسياسي في النظام العالمي. وتعتمد الدراسة على نظرية القوة والإعتماد المتبادل على المستوى الدولي. فعلى خلاف القوى الدولية الغربية التي بنت هيمنتها وقوتها الإقتصادية والسياسية على العالم من خلال التدخل العسكري المباشر وغير المباشر في شؤون الدول والمجتمعات الأخرى، لم تبن الصين نهضتها الإقتصادية الحديثة على ذات الأسس، فالصين ليس لها تاريخ من

الكولونيالية والإستعمار الخارجي، بل تقوم نهضتها على أسس التطور التجاري والإقتصادي السلمي وامتلاك التكنولوجيا وإنتاجها.[1]

قدّم كلٌ من روبرت كيوهان Robert Keohane وجوزيف ناي Joseph Nye في كتابهما القوة والإعتماد المتبادل[2] Power and Interdependence إطاراً نظرياً في محاولة لفهم وتفسير نشوء القوى العالمية الجديدة وإندماجها في النظام العالمي، مع إفتراضية تراجع القوى العسكرية ودورها في القوة المتبادلة وتغيير مراكز القوة على المستوى العالمي. ونصّت هذه النظرية على أن: «**الحوادث والمواقف الإعتمادية المتبادلة بين الدول تمثل تأثيراً مزدوجاً بين الفواعل الدولية المختلفة. حيث تتحكم في هذه الإعتمادية المتبادلة مؤثرات عديدة منها التحولات السياسية العالمية، تدفق الأموال والثروات وإعادة توجهها عالمياً، حجم التبادل التجاري والبشري بين الدول، بل وحتى حجم تبادل الرسائل العابرة للحدود الدولية وسرعته**». وتفترض هذه النظرية أن صور هذه الإعتمادية ليس بالضرورة أن يكون متماثلاً، بل يمكن أن يتسم بعدم التكافؤ والتماثل[3].

وتعتمد النظرية على بعدين أساسيين، وهما حساسية الفواعل الدولية للإستجابة للمؤثرات الخارجية في البيئة الدولية، ووهن الدول وضعفها وحاجتها لتبنّي بدائل متعددة وسياسات مختلفة لتحقيق مصالحها السياسية والإقتصادية.

(1) El-Shafei, Alyaa Wagdy & Metawe, Mohamed, (2022). China drive toward Africa between arguments of neo-colonialism and mutual-beneficial relationship: Egypt as a case study, Review of Economics and Political Science, 7(2), p: 139.

(2) Robert Keohane and Joseph Nye, Power and Interdependence,

(3) El-Shafei, Alyaa Wagdy & Metawe, Mohamed, (2022). China drive toward Africa between arguments of neo-colonialism and mutual-beneficial relationship: Egypt as a case study, Review of Economics and Political Science, 7(2), p: 140.

وطوّر الباحثان مصطلحاً مهماً هو الإعتمادية المتبادلة المعقدة Complex Interdependence، والذي يمكن فهمه من خلال ثلاثة شروط معيارية وهي انعدام القوة، صعوبة وجود تراتبية في القضايا المشتركة في بيئة التفاعل الدولي، ووجود وانتشار وسائل التواصل بين المجتمعات. ويبرز انعدام القوة قدرة الدولة على التحكم في نتائج التفاعلات الدولية مع دولة ما مع تقليل آثارها السلبية والتأقلم معها دون الحاجة لإستخدام القوة الخشنة. وأخيراً تعدد وسائل وقنوات الإتصال وسرعتها والتي تؤدي لغياب الحدود بين الدول[1].

وتتجلّى هذه النظرية بمتغيراتها وأبعادها المختلفة في المحددات التي أدت لتحول الصين خلال القرن الماضي إلى النهضة وتحقيق التنمية الإقتصادية تحديداً في تشكيل وصياغة علاقاتها الدولية مع القوى الدولية الكبيرة والمهيمنة كالولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي قديماً، وروسيا حديثاً، والإتحاد الأوروبي. كما تشرح كيف تشكلت صيغة علاقات الصين بمحيطها الإقليمي، بل وبدول أفريقيا والشرق الأوسط، من خلال تفاعلات وسياقات دولية على المستوى الإقتصادي الدولي والتحولات الإقتصادية في الداخل الصيني خلال العقود الماضية منذ قيام جمهورية الصين الشعبية في 1949 وحتى 2022.

افتراضات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على عدة إفتراضات أساسية وهي كالآتي:

- إن محددات الصعود الصيني تنطلق من إعتبار الصين إمتداداً للإمبراطورية الصينية؛ إذ تمثل تركة الماضي جزءاً محورياً وجوهرياً في تشكيل الفكر الجمعي للمجتمع الصيني وللحزب الشيوعي الحاكم.

(1) Ibid., p: 140.

- وعليه فإن التنمية الإقتصادية ستغير موقع الصين السياسي على المستوى الدولي وفي محيطها الإقليمي.
- وأخيراً فإن تعاظم النفوذ الإقتصادي والسياسي الصيني سيغير من ثوابتها في التفاعلات الدولية وتجعلها أكثر إشتباكاً مع قضايا مختلفة على الساحة الدولية كما ستغير من عقيدتها العسكرية والأمنية بسبب الحاجة للحفاظ على مصالحها.

فكلما زادت الحاجة لحماية المصالح الإقتصادية زادت الحاجة لتعضيد الدور السياسي، والذي يستلزم تعديل للعقائد العسكرية والأمنية على المستوى الدولي سواءً بصورة جزئية أو بصورة كلية.

ثانيا: تركة الماضي

تمثل تركة الماضي جزءاً أصيلاً وبُعداً مهماً على الدوام في إدراك الواقع الذي تحياه الأمم والشعوب. فهي تعبير عن مدى التقدم والرقي أو التخلف والإضمحلال؛ والإنتصار والهيمنة أو الهزيمة والتبعية؛ والتعقيد الثقافي والحضاري أو البساطة والعيش على هامش الحضارات السائدة. كما أنها تعبير عن الإنتاج المادي في كل المناحي الذي يصف مدى تداخل العقائد والفلسفات والتفكير الجمعي عن الذات لأي أمة وعن الآخر من الأمم والشعوب التي تعيش في سياقات زمنية واكبت ذلك الصعود أو الهبوط. وفي العصر الحديث، فإن التاريخ هو سببُ من أسباب الرضى والقناعة للغربيين الذي يرونه تعبيراً عن إنتصارهم وسيادتهم بعد تخلف لقرون، كانت فيها حضارات أخرى في قمة الإزدهار والرقي والتفوق العلمي والثقافي والعسكري والتجاري.[1]

---

(1) روب غيفورد، طريق الصين: رحلة في مستقبل قوة صاعدة، ترجمة: محمد محمود التوبة، (العبيكان ـ العُلَيَّا المملكة العربية السعودية، 2007م)، ص 71.

كغيرها من حضارات العالم القديم، تطورت الحضارة الصينية بتحول التجمعات البشرية إلى الإستقرار وممارسة الزراعة على ضفاف الأنهار ـ أكبرها نهر هوانج ـ الذي أدى بدوره لتراكم المواد الغذائية اللازمة لسد حاجات تلك التجمعات البشرية ونموها. وكما هو معلوم فقد استلزم هذا وتبعه تشكيل لنوع من السلطة لإدارة المجتمع والتي تطورت لاحقاً لتكون دولاً مختلفة، أو بالأحرى عدة دويلات، لكل منها نظام حكمه الخاص، وعقيدة دينية وفلسفية تختلف باختلاف مؤسسيها، وتزاوج ذلك مع النخب الحاكمة لإضفاء الشرعية لوجودها وممارسة سلوكها في إدارة المجتمع. وحيث إن ذلك سيفضي للإختلاف والتناحر والصراع العسكري والثقافي بين هذه الدول، مرت تلك الدول المختلفة بمراحل التمدد والإنكماش والقوة والضعف، حتى غلبت إحداها بمعطياتها ومقوماتها من القوة والتأثير والقدرة على الهيمنة على الدول الأخرى الأقل حظاً من هذه المقومات. واستمرت هذه المرحلة ما يقرب الألف عام، حتى قيام الإمبراطورية الصينية بوصول سلالة تشين أو كين في 221 قبل الميلاد إلى سدة الحكم. ومنذ هذه اللحظة بدأت الصين في صعودها الحضاري كقوة إقليمية ـ وعالمية ـ مؤثرة على المستويات السياسية والفكرية والعسكرية والثقافية كافة، ما منحها القدرة على الهيمنة على محيطها الجغرافي في شرق آسيا.(1)

وعلى الرغم من السياقات السياسية والتاريخية والعسكرية والدينية والثقافية التي منحت الصين هذا التطور والتقدم الحضاري، إلا أنها بقيت حضارة منعزلة عن باقي العالم، تبني سوراً عملاقاً يخلَّد في التاريخ البشري

(1) Conklin, Wendy, (2006. Ancient civilizations: China, India, Africa, Mesopotamia, London: Teaching Resources, p: 9.

بأنه إحدى عجائب الدنيا السبع. كأنها تريد أن تنعم بالسلام وتبني ذاتها بعيداً عن صخب العالم البعيد عنها في أرجاء المعمورة آنذاك.[1] فلم يعرف العالم حضارة حافظت على نقائها وهويتها مثل الحضارة الصينية، باستثناء الحضارة المصرية وحضارة بلاد الرافدين[2]. ولم تمنع هذه العزلة الثقافية الصين من مدِّ أيديها لدول وشعوب العالم الأخرى خاصة عن طريق التجارة، والذي تجلى في طريق الحرير التجاري الذي منح الصينيين ثروات هائلة لتصدير ما لديهم من منتجات وتقنيات حضارية وصناعية أنتجوها بمفردهم وأثبتوا امتيازهم في هذه الصناعات التي لم يعرف العالم شبيهاً لها في ذلك الوقت[3]. كما أدت ضخامة حجم الصين على المستوى الجغرافي والديموغرافي إلى جعلها كالمحيط تذوب فيه كل العناصر الدخيلة وتبيد الضربات الخارجية لتحافظ في النهاية على طابعها الحضاري الخاص والمتميز عن غيره من الحضارات[4].

ذروة التقدم الحضاري الصيني تكونت وازدهرت في القرن السابع والثامن وحتى القرن الثاني عشر الميلادي. هذه الفترة من التاريخ التي عاشت فيها أوروبا في فترة العصور المظلمة، متخلفةً حضارياً في كل المناحي، فقد كانت الصين حينها ضخمةً وأكثر تقدماً وتطوراً من أوروبا والغرب[5]. وأدَّت سياقات التاريخ والسياسة والثقافة إلى تطور الحضارة الصينية على أسس الفلسفة الصينية الأكثر رواجاً والمعروفة بالكونفوشيوسية نسبة للفيلسوف الصيني المعروف كونفشيوس. وتطورت الدولة كإمبراطورية شكَّلَت فيها الكونفشيوسية

(1) إبراهيم نافع، الصين، 1999م، (مركز الأهرام للترجمة والنشر- القاهرة، 1999م)، ص 7.

(2) المرجع السابق، ص 5.

(3) المرجع السابق، ص 7.

(4) المرجع السابق، ص 7.

(5) روب غيفورد، مرجع سابق، ص 71.

جوهر الفكر السياسي الصيني في شكل إداريات الدولة، وتطورها العسكري والصناعي والثقافي والديني[1].

ووجدت المنتجات الصينية الصناعية طريقها للعالم عبر طريق الحرير الذي استطاع الوصول لأوروبا المتخلفة في ذلك الوقت. وبالمغايرة مع الدول والحضارات الأخرى، فلم تبنِ الصين حضارتها وقوتها الإقتصادية من خلال التدخل العسكري الكولونيالي؛ فالصين ليس لها تاريخ استعماري قائم على السلب والنهب، بل تقوم نهضتها على التطور التجاري والإقتصادي والصناعي السلمي دون الحاجة إلى الغزو الخارجي[2].

بعد قرون قليلة، أصبحت هذه الكونفشيوسية التي تهيمن على الإمبراطورية الصينية عبئاً عليها ما أدى لتراجعها وتخلفها لاحقاً في الوقت الذي كانت في أوروبا على مشارف نهضتها الحديثة وبداية عصر الأنوار أو التنوير كما يطلق عليه الفلاسفة الغربيين قديماً وحديثاً أيضاً. كان من أهم منتجات هذه الحقبة وما بعدها حتى القرن الثامن عشر، نشأة الرأسمالية الغربية ـ على أطلال النظام الإقطاعي الذي كان سائداً لقرون ـ والتي عملت ـ أي الرأسمالية ـ على تراكم الإنتاج والثروات، خاصة بعد الثورة الصناعية الغربية في بريطانيا وإحلال الآلات محل الإنسان في التصنيع في منتصف القرن الثامن عشر (1750).[3] وتطورت الرأسمالية حتى أصبحت هي النظام

(1) المرجع السابق، ص 71.

(2) El-Shafei, Alyaa Wagdy & Metawe, Mohamed, (2022). China drive toward Africa between arguments of neo-colonialism and mutual-beneficial relationship: Egypt as a case study, Review of Economics and Political Science, 7(2), p: 139.

(3) محمد عادل زكي، الإقتصاد السياسي للتخلف مع إشارة خاصة إلى السودان وفنزويلا، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012)، ص 67.

الإقتصادي السائد والمهيمن والمتحكم الرئيس في العمليات الإقتصادية والإجتماعية كافة[1].

بدأ الغزو الغربي الأوروبي للعالم مبكراً عندما تم تأسيس شركة الهند الشرقية الإنجليزية في عام 1600. وبعد سنتين قام الهولنديون بتأسيس الشركة العامة للهند الشرقية التي تمتعت باحتكار التجارة في المحيطين الهندي والهادي. وفي عام 1621 تم تأسيس شركة الهند الغربية التي أخذت تباشر أعمالها في القارة الأمريكية. ثم قام الفرنسيون بتأسيس شركة الهند الشرقية وشركة السنغال في أفريقيا. وبإنشاء هذه الشركات تم تراكم رؤوس الأموال في أوروبا عن طريق المستعمرات الغربية في كل مكان. وتزامن ذلك مع الإنتاج الصناعي والذي وفّر لعملية التصنيع المواد الخام اللازمة من هذه المستعمرات، ما دفع الدولة الغربية للسيطرة على البلدان الأخرى عسكرياً لفتح أسواق جديدة لهذه المنتجات[2]. وقد أدى هذا التدخل العسكري الرأسمالي في تشوه الإقتصاد وعملياته المختلفة للدول التي وقعت تحت الهيمنة الكولونيالية الغربية، وكانت الصين إحدى ضحايا هذه الحقبة الإستعمارية.

وانتهت بسبب هذه الحقبة الهيمنة الصينية بعد آلاف من السنين في منتصف القرن التاسع عشر عندما وجدت أسرة تشينغ الحاكمة نفسها في مواجهة القوى الإستعمارية المتقدمة صناعياً واقتصادياً وعسكرياً، ما أدى لإضطراب اجتماعي وسياسي وثقافي في الدولة الصينية والمجتمع الصيني[3]. فعندما حاولت أسرة تشينغ منع التجار البريطانيين من بيع الأفيون في ثلاثينات القرن التاسع عشر،

(1) المرجع السابق، ص 67.

(2) المرجع السابق، ص 68.

(3) غراهام إليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة، ترجمة: إسماعيل سليمان، (دار الكتاب العربي، بيروت، 2018م)، ص 231.

كان ردُّ لندن سريعاً وألحق الهزيمة الساحقة بالصينيين في حرب الأفيون الأولى في 1839، وانتهت هذه الحرب بمعاهدة نانجينغ الذي تنازلت بموجبها الصين عن سيادتها على هونغ كونغ لبريطانيا، وفتحت بموجبها خمس موانئ صينية أمام التجارة الأجنبية مع منح المواطنين البريطانيين حصانة خاصة أمام القضاء الصيني[1].

لم تقف الأسرة الصينية مكتوفة الأيدي أمام هذه الهزائم المتوالية، بل حاولت تعديل أوضاعها الداخلية كالثورة التي قادها سون يات سن في 1900، والتي استمرت حتى 1912، ولم تحقق أهدافها في إعادة بناء الإمبراطورية بل أدت إلى انهيار الإمبراطورية ذاتها[2]. ومع انهيار حكم أسرة تشينغ في 1912 ووقوع الحرب الأهلية الصينية والتي دامت لأكثر من أربعين عاماً استغلت اليابان حالة التشرذم هذه وقامت باحتلال الصين مع قيام حملات قمع وحشية راح ضحيتها أكثر من 20 مليون صيني[3]. وانتهت هذه الحقبة من تاريخ الصين في العصر الحديث بقيام الثورة الشيوعية الصينية وتوحيد الصين تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني في 1949م بقيادة الزعيم الصيني ماو تسي تونغ[4].

وكأول إجراءٍ اتخذته الثورة لإعادة تشكيل الإقتصاد كان تأميم المرتكز الصناعي الذي كان في حوزة رأس المال الأجنبي والعائلات الأربعة الحاكمة المتحكمة في الإقتصاد الصيني منذ بداية العصر الكولونيالي البريطاني في

(1) المرجع السابق، ص 231.

(2) روب غيفورد، مرجع سابق،ص 76.

(3) غراهام إليسون،مرجع سابق، ص 233.

(4) James, Reardon-Anderson, et al, (2018). The Red Star and the Crescent, Oxford: Oxford University Press, p: 40.

الصين، مع اعتماد سياسة الإصلاح الزراعي[1]. وبالرغم من المحاولات الصينية حتى قبل الثورة للتصنيع الوطني، والذي سمحت تجربة الإتحاد السوفييتي في تطبيقه عن طريق سياسات الخمس سنوات، لم يساهم التصنيع بنسبة كبيرة في الناتج الوطني للصين، حيث لم يتجاوز ما نسبته 10 % [2]. وبالرغم من نجاح ثورة ماو تسي تونغ في تلبية حاجات المواطنين وإستخدام الإمكانات المتاحة لتحسين حياة الجماهير البشرية الصينية[3]، إلا أنها أدت إلى فوضى صاحبت عمليات التطهير التي قادها الحزب الشيوعي في القضاء على معارضيه في دوائر المجتمع الصيني المختلفة لإنقاذ البلاد من هيمنة القوى الإمبريالية المختلفة، ولم تجنِ هذه الثورة ثمراتها إلا في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وبدأت الصين في تبوء مكانتها الطبيعية مع بداية الألفية الجديدة[4].

عند سبر أغوار كل ما سبق من تحولات الصين الحضارية والثقافية والعسكرية والصناعية والإجتماعية من النشأة إلى قمة الهرم الحضاري حتى الإضمحلال والتخلف منذ القرن السادس عشر حتى قيام الثورة في 1949 يتبين حجم التفاعلات الداخلية والمؤثرات الخارجية في تشكيل وعي الصين الجماعي في أعقاب الثورة وحتى القفزات العملاقة في خلال العقود الثلاثة المنصرمة. فقد عمل الحزب الشيوعي الصيني على ضبط الذاكرة المجتمعية الصينية وتشكيل التصور الجمعي للصينيين عن تاريخهم في تقلباته من العصور الذهبية حتى الكولونيالية اليابانية التي توسعت بفعل الفقر في مواردها على حساب الحضارة الصينية، في وقتٍ مُنِيَت فيه الإمبراطورية الصينية بهزائم متتالية على

(1) مارسيل كاشان وآخرون، الصين في موكب النور، ترجمة: ميشال سليمان، (مكتبة المعارف الدولية ـ بيروت، 1956م)، ص 25.

(2) المرجع السابق، ص 24.

(3) مارسيل كاشان وآخرون، مرجع سابق، ص 27.

(4) غراهام إليسون، مرجع سابق، ص 234.

المستويات كافة. ولهذا فقد قام الحزب الشيوعي الصيني بعد الثورة بصياغة كل هذا وتوجيه أنظار الوعي الجمعي الصيني نحو الجرائم اليابانية على سبيل المثال في محاولات حثيثة لطمس جرائمه هو تجاه شعبه في أعقاب الثورة[1].

وبالرغم من اعتبار الكثير من الشعوب المجاورة للصين أن الدولة الصينية دولة إستعمارية تقول باحتلال وسرقة ثروات الدولة المجاورة دونما أدنى عائد لأهل تلك البلاد[2]، في تخوف واضح من الصعود الصيني الحالي والذي يستشرفون فيه تكراراً لجرائم اليابان إبان احتلالها للصين[3]. إلا أن المخيلة الصينية الجمعية في جوهرها لا ترى ذلك عن ذاتها، نافية أن يقوم الشعب الصيني بمثل هذه الجرائم الإستعمارية. فجوهر الثقافة الصينية يختلف عن جوهر الساموراي في الثقافة اليابانية[4]. ويبدو هذا واضحاً حتى في الأعمال الفنية الصينية التي تجسدت في العديد من الأفلام السينمائية التي قام ببطولتها العديد من الممثلين العالميين المشهورين أمثال جاكي تشان وجت لي والتي لاقت رواجاً وسمعة في العقود السابقة. وكذلك سلسلة أفلام أيب مان IP Man الحديثة والتي تجسّد مخيلة الصينين عن فترات الكولونيالية البريطانية الغربية واليابانية، وكيف تعرضت الحضارة الصينية للسرقة والسلب والنهب من قبل الغرب الذي يعرض التحف الفنية الصينية في أكبر متاحفه، متحف الميتروبوليتان في نيويورك الآن[5].

لم تجدِ دعوات نابليون بونابرت القديمة نفعاً في مطالباته من الغرب حين قال في عام 1817: «دعوا الصين نائمة فعندما تستيقظ فسوف تهز العالم»[6]. بل

(1) روب غيفورد، المرجع السابق، ص 78.
(2) المرجع السابق، ص 344.
(3) المرجع السابق، ص 79.
(4) المرجع السابق، ص 79.
(5) غراهام إليسون، مرجع سابق، ص 233.
(6) المرجع السابق. ص 31.

يرى الرئيس الصيني الحالي نفسه بقيادته للصين أنه في تواصل حضاري وثقافي وتاريخي مع الإمبراطورية الصينية، حينما صرح تشي جين بينغ في 2012 «أن أعظم حلم صيني هو تجديد شباب الأمة الصينية». وفي ترابطٍ بين هذا وبين ما قاله شي جيا عن المملكة الوسطى الصينية 1040:»السماء فوق، والأرض من تحت. وما بين السماء والأرض هناك الصين. أما أولئك الموجودون على الأطراف فهم الأجانب، والأجانب ينتمون للخارج، بينما تنتمي الصين للباطن»[1]. واستناداً لتركة الماضي هذه بكل ما تحويه وما تضمره وما تعبر عنه من صعود وهبوط، وانتصار وهزيمة تسعى الصين لإستعادة مكانتها وعظمتها وهيمنتها. وهذا ما يعني ببساطة[2]:

1 ـ إعادة هيمنة الصين على آسيا التي كانت تتمتع بها لقرون وربما لعدة آلاف من السنين قبل تدخل الغرب في الحقبة الكولونيالية؛

2 ـ إعادة فرض السلطة المركزية للدولة في كافة مناطق الصين بما في ذلك سيطرتها على هونغ كونغ وتايوان؛

3 ـ استعادة النفوذ الصيني في المجال البحري المرتبط تاريخياً بالصين على امتداد المناطق البحرية التي تقع الآن تحت الهيمنة الأمريكية والغربية؛

4 ـ مع مطالبة القوى العظمى باحترام وجهة نظر الصين في كل المحافل الدولية كنتيجة منطقية لهذا الصعود الصيني الجديد. فالصين ترى أن آسيا لابد أن يكون لها دور مؤثر وصوت مسموع في الساحة الدولية حيث يعيش بها أكثر من 60 % من سكان العالم[3].

وكما هو واضح فلن تصل الصين إلى الحصول على دور عالمي بسهولة، بل

(1) المرجع السابق، ص 224.

(2) المرجع السابق، ص 227.

(3) إبراهيم نافع، الصين، مرجع سابق، ص 71.

سيكون عليها أن تتجاوز عراقيل عدة أولها دول الجوار والتي ترى في الصين قوى استعمارية جديدة. ثم الولايات المتحدة التي تهيمن على آسيا وطرق التجارة من خلالها منذ الحرب العالمية الثانية[1].

وكما ستتناول الدراسة بالتفصيل تحولات الإقتصاد الصيني في الأجزاء القادمة، لكن ينبغي ربط الطفرات الإقتصادية التي حققتها الصين في جوهرها بتركة الماضي التي يتناولها البحث هنا. فالتحولات الإقتصادية الصينية قائمة في حقيقتها على الشيوعية في مقابل الرأسمالية الغربية. وكما هو معلوم بالضرورة أيضاً فقد تطورت الماركسية أو الشيوعية الشرقية بناءً على نظريات كارل ماركس في تفنيده للرأسمالية الغربية ومآلاتها وتقديمه للجدلية المادية في تفسير التحولات التاريخية علي الصعيد الإجتماعي العالمي[2]. وبناءً على هذا فقد أسهم تطور الصين وإعادة دمجها في الإقتصاد العالمي في إعادة تموضعها كقوة اقتصادية عالمية فيما يتعلق بجذب الإستثمارات لآسيا وزيادة حجم الصناعات الصينية في تضاعف قوة الصين الإقتصادية، مع إحداث توازن في الرأسمالية العالمية متمثلة في الولايات المتحدة كقائد للغرب، وإعادة توجيه رأس المال نحو آسيا والذي أدى لإعادة صياغة عمليات الإقتصاد الكلي والجزئي على المستوى الدولي[3].

لقد استطاع جيل واحد في وضع أمة لم تكن على قوائم الهيئات المالية الدولية في صدارة تلك القوائم. ففي عام 1980 بلغ إجمالي الناتج المحلي

(1) المرجع السابق، ص 63.

(2) محمد عادل زكي، الإقتصاد السياسي للتخلف مع إشارة خاصة إلى السودان وفنزويلا، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012م)، ص 47.

(3) Jenkins, Rhys, (2019). How China is Reshaping the Global Economy, Oxford: Oxford University Press, First Edition, p: 7.

الصيني 300 مليار دولار أمريكي. واستطاع مع حلول 2015 أن يصل إلى 11 تريليون دولار أمريكي ليصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم في ذاك العام، بل وتجاوزه فيما بعد كما سنرى[1]. وقد أعاد هذا توجيه الإهتمام الأمريكي بعيداً عن الشرق الأوسط الذي انغمست فيه الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية إلى الصين. فدفع هذا وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون لدق ناقوس الخطر الصيني[2]. بالإضافة لهذا فإن التوجه الصيني لتوطيد العلاقات مع الدول الأفريقية كما سيتناول البحث لاحقاً، أثار حفيظة الغرب بل وربما رعبه من تصدير نموذج النجاح الصيني لأفريقيا. الأمر الذي هون منه عدة باحثين غربيين مؤكدين أن ذلك إن حدث فسيحدث على المستوى النظري في مواجهة الفكر السياسي والفلسفي الغربي فحسب[3]. أما رأيي في هذا المقام فإن هذا سيعد انتصاراً للصين في تفنيد ودحر معيارية الديموقراطية الغربية والرأسمالية العالمية في التنمية وفي وضع قيم محددة وأطر جديدة للنظام العالمي والتي لن يكون للديموقراطية الغربية فيها مكان في القمة كما اعتادت منذ الحرب العالمية الثانية.

ثالثا: التطور الإقتصادي الصيني

سبقت الإشارة إلى دور الصعود الصيني على المستوى الإقتصادي وإعادة دمج ذاتها في المنظومة الإقتصادية العالمية في تعزيز حضورها الإقتصادي الدولي مع إعادة توجيه رأس المال العالمي نحو آسيا بدلاً عن توجهه للغرب خلال عقود طويلة، الأمر الذي أسهم في إعادة صياغة العمليات الإقتصادية على

(1) غراهام إليسون، مرجع سابق، ص 36،37.

(2) المرجع سابق، ص 38.

(3) المرجع سابق، ص 274.

المستوى الكلي والجزئي على المستوى الدولي[1]. وعلى الرغم من ارتكان الحزب الشيوعي للإشتراكية على يد الزعيم الصيني ماو تسي تونغ، لم تكن العلاقات الصينية-السوفييتية بهذه الحميمية، بل كانت تتأرجح صعوداً وهبوطاً، إلى الحد الذي شكل فيه الإتحاد السوفييتي تهديداً للأمن الصيني بعد حشد أكثر من مليون جندي على الحدود المشتركة[2]. وفي ذات السياق الدولي، وعلى الرغم من التوتر الحاد في العلاقات الأمريكية الصينية بسبب التناقضات الناجمة عن الخلافات الأيديولوجية وحقوق الإنسان والديموقراطية ومشكلة جزيرة تايوان، إلا أن كلا الطرفين انخرطا في عملية حلحلة لهذه الملفات العالقة من أجل مواجهة التحدي المشترك المتمثل في التهديد السوفييتي عقب توتر العلاقات الصينية ـ السوفييتية[3]. لذلك فقد دعمت الولايات المتحدة الصين في أواخر الحرب الباردة واعتبرتها شريكاً إستراتيجياً. كما دعمت سياسات الإصلاح الإقتصادي الصيني والإنفتاح على الإقتصاد العالمي بغية أن تقدم للدول الإشتراكية أنموذجاً يحتذى به عالمياً[4].

لقد حافظ الإقتصاد الصيني على نسبة زيادة سنوية في ناتج الإنتاج المحلي بلغت 10 % من السبعينات حتى عام 2011، متجاوزاً الناتج المحلي لألمانيا في 2007، والناتج المحلي لليابان في 2009، ليحل في المرتبة الثالثة عالمية في نهاية العقد الأول من الألفية. وسيتجاوز لاحقاً الناتج المحلي للولايات المتحدة بحلول 2026 وسيحافظ على الصدارة خلال العقد الثالث بناءً على تقارير

(1) Jenkins, Rhys, (2019). Op.cit., p: 1.

(2) ليو شيه تشنغ ولي شي دونغ، الصين والولايات المتحدة الأمريكية خصمان أم شريكان، ترجمة: عبد العزيز حمدي عبد العزيز، (المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003م)، ص 49.

(3) المرجع سابق، ص 49.

(4) المرجع سابق، ص 299.

إستخباراتية أمريكية[1]. وباختصار يمكن تقسيم مراحل نمو الإقتصاد الصيني إلى أربعة مراحل منذ السبعينات وحتى العقد الثاني من الألفية[2]:

1 ـ مرحلة الإنتقال من التخطيط المركزي لإقتصاديات السوق إلى اعتماد النظام المزدوج وهو ما أطلق عليه الإصلاح دون خسائر؛

2 ـ المرحلة الثانية بدأت منذ انهيار الإتحاد السوفييتي وبداية اعتماد الحزب الشيوعي الصيني ودعمه لسياسات اقتصاد السوق الحر Socialist Free Market Economy؛

3 ـ المرحلة الثالثة وهي إعادة دمج الإقتصاد الصيني في الإقتصاد العالمي في مطلع الألفية الجديدة؛

4 ـ المرحلة الرابعة والأخيرة والتي اتسمت بتعاظم النمو مع وجود بعض الخلل في البنية الإقتصادية والذي سعت الحكومة الصينية ـ وستواصل سعيها كما سنتناول بعد قليل ـ في اعتماد مبادرة الحزام الواحد وطريق الحرير الجديد.

ففي البداية، وعلى المستوى الإقتصادي الداخلي، اتجهت السياسات الإقتصادية الصينية لدعم القرى والبلدان الصغيرة وتحويلها لقاعدة صناعية. وأدت هذه التوجهات إلى تقلص عدد هذه البلدان نتيجة الهجرة الجماعية منها إلى المناطق الصناعية التي أنشأتها الدولة، وانخفض عدد سكان هذه المناطق من 129 مليون نسمة في 1995 إلى 5 ملايين فقط في 2011[3]. كما اتجهت

(1) Jenkins, Rhys, (2019). How China is Reshaping the Global Economy, Oxford: Oxford University Press, First Edition, p: 13.

(2) Ibid., p: 14.

(3) Wei, Shang Jin; Xie, Zhuan & Zhang, Xiaobo, (2017). From «made in China» to

الحكومة الصينية لسياسة الخصخصة التي ساهمت في تعزيز وتقوية دور القطاع الخاص في النمو الإقتصادي وتمدد دوره وتحوله لشريك رئيسي في خطط التنمية، خاصةً فيما يتعلق بقطاع التصنيع الذي حقق قفزات هائلة بسبب تبني هذه السياسات، متجاوزاً القطاع الزراعي بخدماته المختلفة[1]. وتعد هذه التوجهات تغييراً عميقاً في الفكر السياسي والإقتصادي للحزب الحاكم الذي يتبني الشيوعية في جوهره، فاتحاً المجال لإقتصاديات السوق الحر الرأسمالية والتي ستؤتي ثمارها لاحقاً كما سيأتي.

ما سبق كان إعادة هيكلة البنية الإقتصادية في الداخل. أما على المستوى الخارجي فقد دعمت الحكومة الصينية سياسة التصدير للخارج لضمان إستمرارية التطور الإقتصادي والتنمية في الداخل[2]. كان من أهم الخطوات التي اتخذتها الحكومة لدعم هذا التوجه نحو الخارج إنشاء مناطق إقتصادية خاصة بالتنمية في المقاطعات الساحلية لجذب الإستثمارات الأجنبية وهو ما ساعد الحكومة الصينية في توفير الإستثمار اللازم بالبنية التحتية التصنيعية خاصة بعد تبني الدولة سياسة الإصلاح الإقتصادي في الثمانينات والتسعينات، قبل انهيار الإتحاد السوفييتي وبعده. وساعد إنشاء هذه المناطق الخاصة في زيادة قدرة الدولة على تخطي البيروقراطية الخاصة بإعادة ضخ هذه الإستثمارات في البنية الصناعية وغيرها من القطاعات التنموية[3]. بالإضافة إلى سياسة التصنيع

«innovated in China»: Necessity, prospect, and challenges, Journal of Economic Perspectives, 31(1), 4970-, p: 52.

(1) Ibid, p: 53.

(2) C. Murphy, Dawn, (2022). China's Rise in The Global South, California: Stanford University Press, p: 27.

(3) Sun, Degang & Zoubir, Yahia, (2018). China's participation in conflict resolution in the Middle East and North Africa: A case of quasi-mediation diplomacy?, Journal of Contemporary China, 27(110), 224243-, p: 53.

والتصدير الموجهة من قبل الحكومة، ازدادت حاجة الصين للمنتجات الزراعية الأمر الذي أدى لتطوير الزراعة والقطاعات التصنيعية التي تخدمها[1]. وأسهم الإنتاج الغزير للصين لكافة المنتجات والتناغم مع متطلبات السوق المحلية والعالمية مع وجود دعم حكومي، في جذب إستثمارات ضخمة ـ إن لم تكن مهولة ـ من الخارج الأمر الذي جعل الصين تنافس القوى الإقتصادية العالمية بقوة خلال مدة زمنية وجيزة[2].

على أن سياسات الصين لتوسيع النشاط الإقتصادي في الخارج واجهت عقبة قلة الأموال الأجنبية. إلا أن سياسة التصدير التي اتبعتها الدولة وفّرت الأصول النقدية للتوسع في أهم قطاعات الإستثمار الصيني في الخارج وهي برامج التمويل الأجنبي المباشرة Outward Foreign Direct Investment، OFDI.[3] فالتواجد الصيني القوي والمتصاعد في الإقتصاد العالمي لم يكن فقط من خلال سياسات التصنيع والتصدير، بل تمثل في اعتماد مشاريع الإستثمار الدولي المباشر[4]. وقد تمددت هذه البرامج منذ الثمانيات وحتى التسعينات وبعد الألفية وحتى الآن، ما حوَّل الصين إلى أكبر مستثمر في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان في 2015 [5].

أهّلَ هذا الصين لاحقاً في نهاية الألفية المنصرمة وبداية الألفية الجديدة

(1) C. Murphy, Dawn, (2022). China's Rise in The Global South, California: Stanford University Press, p: 28.

(2) The Overlooked Importance of Corporate Power, (2016). Can China's Companies Conquer the World.

(3) Jenkins, Rhys, (2019). How China is Reshaping the Global Economy, Oxford: Oxford University Press, First Edition, p:80.

(4) Ibid., p: 72.

(5) Ibid.

للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية، ومكَّنَهَا من تحقيق طفرات إقتصادية بفضل تحرير تجارتها الدولية، مع تسهيل إنضمامها لمنظمات إقليمية ودولية فيما بعد. ففي 2001 وصلت الصين ومجموعة ASEAN لصياغة إطار تأسيسي لقواعد التجارة الحرة في المنطقة ما نتج عنه إلغاء التعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية، والزراعية تحديداً حتى في وقت حصادها المبكر. وفي 2003 وقّعت الصين وهونغ كونغ إتفاقية شراكة إقتصادية والتي منحت الصين بموجبها إمتيازات وتسهيلات وإعفاءات ضريبية لهونغ كونغ لدخول قطاع التصنيع الصيني(1). الجدير بالذكر أن الصين تحولت إلى قبلة للإستثمارات الأجنبية. فالإنتاج الصيني الصناعي الذي تحقق منذ 1978 وحتى بداية الألفية بفضل نصف تريليون دولار أمريكي. ومع بداية الألفية وفي عام 2003م تجاوز حجم الإستثمارات في الصين نظيره في الولايات المتحدة حيث بلغ 53 مليار دولار بينما حصدت الولايات المتحدة 40 مليار دولار فقط(2). وأصبحت الصين توجد في كل مكان بمنتجاتها التي غزت أسواق العالم بدءاً من الأحذية والمنسوجات وحتى الصناعات التكنولوجية والإليكترونيات(3). وعلى الرغم من هذا التفوق والنمو المطرد، توقّع الإقتصادي الأمريكي المشهور أن الدخل القومي الأمريكي للفرد سيكون في المقدمة حتى مع الطفرات الهائلة التي يحققها الإقتصاد الصيني، وهذا بسبب الفرق في عدد السكان في الصين والولايات المتحدة(4).

---

(1) Findlay, Christopher, (2003). China in the World Economy: The FTA Strategy, Engine of World Growth, 176188-, p: 176.

(2) تيد سي فيشمان، الصين شركة عملاقة، ترجمة: مجير ماجد العمري، (العبيكان، الرياض، 2005م)، ص 28.

(3) المرجع السابق، ص 9.

(4) Ron, Scherer, (2010). China Eonomy will superass US, but When, Christian Science Monitor.

Silander, Daniel & Simunkombwe, Prince, (2022). The International Society:

أما فيما يتعلق بإنتاج التكنولوجيا والإليكترونيات، نجحت مساعي الصين في تطوير الإنتاج التكنولوجي والإليكتروني عن طريق زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير في الإبتكارات وتنميتها. وهو ما تطلب بالطبع تأمين ثلاث عوامل لإنجاح هذا الإنتاج:

- أولها تأمين المصادر الطبيعية لتأمين الطاقة اللازمة للتصنيع؛ والمواد الخام بالطبع.
- ثانياً توسيع القاعدة العلمية وتطوير سياسة معرفة الإنتاج Knowhow بدلاً عن الإستيراد.
- وثالثاً وأخيراً زيادة الإستثمار الصيني في الخارج لفتح أسواق جديدة للمنتجات المتطورة والمتقدمة في مجال التكنولوجيا والإليكترونيات[1].

على أن التوجه الصيني للإستثمار في الخارج كان منصباً على الدول المتقدمة تكنولوجياً كالولايات المتحدة وألمانيا واستراليا وغيرهم من دول العالم الأول[2]. إلا أنه ومع بداية الألفية عدَّلت الصين وجهتها صوب الدول النامية التي وفّرت المواد الأولية لتصنيع التكنولوجيا والإليكترونيات.[3]

أما في قطاع الطاقة وإنتاج النفط والمنتجات النفطية، فقد اعتمدت الصين

Global and Regional Decline of Democracy. South Africa's Democracy at the Crossroads, 173186-.

(1) Jenkins, Rhys, (2019). How China is Reshaping the Global Economy, Oxford: Oxford University Press, First Edition, p: 81.

(2) Ibid.

(3) Wei, Yi-Ming et al, (2019). World Energy Geopolitics Development and China's Energy Diplomacy, Energy Economics, Emerald Publishing Limited, Bingley, pp.: 69,70.

منذ الخمسينات استكشاف حقول النفط والتوجه لإنتاجه لتغطية الطلب المحلي بدلاً عن إستيراده في ذلك الوقت. وكان من أهم الإستكشافات في تلك الفترة حقول داكينغ، شينغلي، دانغ كانغ، لياوهي، هياوبي، زونغ يوان، وحقول عديدة أخرى نجحت مجتمعة في تحقيق الإكتفاء الذاتي للصين من النفط[1].

تغيّرت تلك الإستراتيجية فيما بعد مع نهاية الحرب الباردة وتحوّلت الصين إلى أكبر مستورد للنفط في 1993. ففي العام نفسه تمكنت الشركة الوطنية الصينية للبترول CNPC إنتاج أول برميل للنفط خارج الأراضي الصينية في كندا. تبعتها استشكافات عديدة في بلدان أخرى مثل كازخستان والعراق وإيران وعدة دول أخرى، وفي أفريقيا تحديداً. وطبقاً لتقارير ودراسات مركز الإقتصاد والأبحاث التابع للشركة الوطنية الصينية CNPC فقد تمكنت الصين حتى نهاية عام 2010 من تمويل أكثر من 170 مشروعاً في أكثر من 45 دولة حول العالم في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكيا اللاتينية ودول الكاريبي. وبالرغم من التعاون الصيني ـ الروسي في مجال الغاز الطبيعي ومدّ أنابيب الغاز من حقل IKT الروسي وحقل دانكينغ الصيني، لم يمنع هذا من التباين في وجهات النظر بين البلدين. ففي الوقت الذي أصّرت فيه روسيا على البيع بأسعار منطقة يوروآسيا Euroasia، رفضت الصين المطلب الروسي حيال هذا الأسعار. ما دفع روسيا لتهديد الصين في التعاون مع اليابان وكوريا ومنحهم الأفضلية للغاز الروسي. ولم تستسلم الصين حينها للضغوط الروسية بل عززت موقعها لإستيراد الغاز من حقول دول وسط آسيا، وتمكنت من تحسين موقعها التفاوضي مع روسيا حتى وصلاً سوياً لإتفاق مرضٍ للطرفين. واستمرت الصين في الصعود في قائمة الدول المستوردة للنفط عالمياً حتى أصبحت الدولة الأولى في استيراد النفط متجاوزة الولايات المتحدة في 2014 مع استمرار ذلك حتى الآن، فقد بلغ حجم

(1) Ibid., p: 68.

واردات الصين البترولية في 2019 فقط إلى 10 ملايين برميل يومياً[1]، وهذا بالطبع لضخامة إنتاجها الصناعي في كافة القطاعات التصنيعية حتى الثقيلة منها كالصلب والحديد والألمونيوم[2].

الصين والولايات المتحدة من الشراكة إلى العداء

مع إنهيار الإتحاد السوفييتي وإنتهاء الحرب الباردة في التسعينات، عملت الولايات المتحدة على تكريس وجودها كقطب أوحد لقيادة المنظومة العالمية إقتصادياً وسياسياً[3]. وبالرغم من الشراكة الإستراتيجية بين البلدين قبل إنهيار الإتحاد السوفييتي والذي مثل تهديداً مشتركاً، أدركت الصين أن حقبة جديدة قد بدأت مع الولايات المتحدة، وأن الوقت قد حان لوضع أطر جديدة في العلاقات الثنائية بينهما، وعرقلة مساعي الولايات المتحدة لتكون القطب الأوحد عالمياً. فلم تتوقف اللقاءات الثنائية والزيارات المتبادلة بين البلدين على مستوى الرؤساء. ففي زيارة الرئيس الصيني جيانغ زيمن للولايات المتحدة في 1997، أجرى فيها محادثات مشتركة مع نظيره الأمريكي الرئيس الأسبق بيل كلينتون، أكد كلاهما أن هناك إجماع على إقامة علاقات شراكة استراتيجية بناءة تجاه القرن الجديد[4]. وقام الرئيس كلينتون بتبادل الزيارة مع الرئيس الصيني في زيارة له للصين في 1998. كان كل ما هيمن على تصريحات الرئيس الصيني هو حاجة الشعب الصيني لمناخ دولي يدعم قيم السلام، بعيداً عن سياسة الإحتواء والتهديد لتعزيز السلم والأمن الدوليين. مؤكداً أن التطور الصيني سيلعب دوراً

(1) C. Murphy, Dawn, (2022). China's Rise in The Global South, California: Stanford University Press, p: 146.

(2) Ibid., p: 28.

(3) ا ليو شيه تشنغ ولي شي دونغ، مرجع سابق، ص 22.

(4) المرجع السابق، ص 23.

إيجابياً في دعم الإستقرار دون تهديدٍ لأي أحد. وكان جل إهتمام الصين التركيز على نبذ العنف والصراع بأفكار الحرب الباردة بين البلدين في القرن الجديد ووضع التعاون والحوار أساساً للعلاقات بين البلدين(1). وبالرغم من السعي المتبادل للشراكة والتعاون، إلا أن الدوائر الأكاديمية والسياسية في البلدين لم تستطع الوصول لإجماع حول إقامة إطار سياسي وإستراتيجي للعلاقات الثنائية(2).

يمكن تصنيف علاقات الولايات المتحدة بالصين بعد الحرب الباردة إلى عدة جوانب كالآتي:

1 ـ بعد تفكك الإتحاد السوفييتي لم تعد الولايات المتحدة في حاجة للتنسيق مع الصين لمناهضة الإتحاد السوفييتي، فقد انقضت الحاجة لذلك، ولكن لم تزل هيمنة أفكار الحرب الباردة ومنطلقاتها ومعطياتها في العلاقات الثنائية.

2 ـ مع سقوط الإتحاد السوفييتي وتغيير النظم السياسية والإقتصادية والإجتماعية في الدول الإشتراكية التي كانت تابعة له، سيطرت على الدوائر السياسية والأكاديمية الأمريكية فكرة جوهرها أن سقوط الإتحاد السوفييتي يستلزم سقوط الصين، والذي كان مرتقباً في المخيلة الجمعية للسياسيين والأكاديميين الأمريكيين.

3 ـ وحيث إن الصين هي آخر قلاع الإشتراكية، فإن انهيار الحزب الشيوعي الصيني يعني إنهيار الشيوعية برمتها في العالم. لذلك اتجهت الولايات المتحدة لفرض مزيدٍ من العقوبات على الصين لعرقلة نموها وتوجيهها لزيادة الإنفتاح على العالم.

(1) المرجع السابق، ص 25

(2) المرجع السابق، ص 291.

وقد سيطر على دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة نظرية التهديد الصيني الكامن، ما دفع الولايات المتحدة لسياسة الإحتواء لخلخلة علاقة الصين بمحيطها الجغرافي السياسي والإقتصادي بغية عرقلة تطورها[1].

وبين اختلاف إعتبارات ومنطلقات كل من إدارة كلينتون وإدارة بوش، فقد اعتبرت إدارة الرئيس جورج بوش الصين منافساً بدلاً عن اعتبارها شريكاً، في مغايرة مع إدارة سلفه بيل كلينتون. فبحسب تصريحات كولن باول وزير الدفاع الأمريكي في إدارة جورج بوش، فإن الصين وروسيا يمكن إعتبارهما دولتان تبحثان عن الإستقلال والتطور ليس أكثر[2].

لم تتوقف مساعي الصين، بل وعدة دول كفرنسا، واستراليا واليابان، وكيانات دولية أخرى كالإتحاد الأوروبي ودول الآسيان ASEAN، في السعي الحثيث لتشكيل عالم متعدد الأقطاب بدلاً عن نظام عالمي أحادي القطب والذي سعت الولايات المتحدة لتكريسه.[3]. ولم تكن كل تلك المجهودات الصينية مع هذه الدول موجهة ضد الولايات المتحدة، بل كانت في إطار السعي لإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب يقدم نموذجين مختلفين للنظام العالمي سياسياً وإقتصادياً، يمكن من خلالهما تحقيق المساواة والعدل والمعقولية في توفير فرص متكافئة للمشاركة الدولية بعيداً عن الهيمنة وسياسة القوة لتحقيق التوازن الإقتصادي والسياسي العالمي[4]. على ان ذلك لم يستطع تحقيق أهدافه خاصة مع هجمات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) والتي كرّست هيمنة الولايات المتحدة سياسياً على النظام العالمي. فقد إنتهجت الولايات المتحدة ثلاث إستراتيجيات مختلفة

(1) المرجع السابق، ص 34-35.
(2) المرجع السابق، ص 42.
(3) المرجع السابق، ص 27.
(4) المرجع السابق، ص 29.

بين التحالف وتعزيز الإتصالات والإحتواء في إطار إستراتيجية الأمن الدولي والإقليمي. وبناءً على هذه الإستراتيجيات قامت الولايات المتحدة بتصنيف الدول إلى ثلاثة أنواع: دول حليفة في مرحلة الحرب الباردة، ودول محايدة فلا هي صديقة وعلا هي عدو، وأخيراً دول شريرة[1].

وفي الوقت الذي حدثت فيه كل هذه المتغيرات، كانت الصين تمكنت من مضاعفة حجم إنتاجها المحلي أكثر من عشرين ضعفاً، والذي كان من أهم نتائجه تقليص نسبة المواطنين الصينيين تحت خط الفقر العالمي من 88 % في 1981 إلى 6.5 % فقط في 2012. وهو ما يعني صعود أكثر من 500 مليون فرد إلى ما فوق مستوى خط الفقر طبقا لتقارير البنك الدولي[2]. وتزامن هذا مع زيادة حجم التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة لأكثر من 600 % بحلول عام 2014 [3]. وكانت الصين تنتج قطع طائرات بوينج 757 وتكتشف الفضاء بصواريخ تمت صناعتها في الصين، وتشتري كميات هائلة من الخردة والفولاذ لتحولها لمنتجات جديدة تباع في الأسواق العالمية. هذا على صعيد الصناعات الثقيلة. أما على صعيد المنسوجات، فقد أنتجت الصين 20 % من سوق الجوارب في الولايات المتحدة في عام 2003 على سبيل المثال، محدثة إنكماشاً في سوق إنتاج الجوارب في السوق الأمريكي، ومهددة المنتجين الأمريكيين بخسائر فادحة في 2003 [4]. وتجاوز حجم الإقتصاد الصيني نظيره الأمريكي في أقل من عقد، حتى بلغ 17.6 تريليون دولار أمريكي بينما كان الإقتصاد الأمريكي 17.4

(1) المرجع السابق، ص 32-31.

(2) Jenkins, Rhys, (2019). How China is Reshaping the Global Economy, Oxford: Oxford University Press, First Edition, p: 13.

(3) James, Reardon-Anderson, et al, (2018). The Red Star and the Crescent, Oxford: Oxford University Press, p: 14.

(4) Ibid, p: 9, p: 95.

تريلون دولار في 2014. ولم يكن الإقتصاد الصيني بالكاد يبلغ نصف حجم الإقتصاد الأمريكي في 2005 [1].

أما على صعيد الأمم المتحدة، فقد صوتت الصين لغير صالح التوجهات الأمريكي في أكثر من 55 مقترح ومشروع في الأمم المتحدة. كان نصيب الشرق الأوسط منها 22 %، و10 % لصالح دول الصحراء الكبرى. وشهدت ساحات الأمم المتحدة زيادة مطردة في الألفية الجديدة. فمما مجموعه 32 مشروع قرار كان نصيب التصويت الصيني على غير ما تريده الولايات المتحدة بنسبة 84 % (53 % منها للشرق الأوسط، و31 % لدول الصحراء الكبرى) متضمنة حق الفيتو لمنع فرض عقوبات على زيمبابوي. كما استخدمت الصين حق النقض الفيتو فيما يخص منطقة الشرق الأوسط ودول الصحراء الكبرى والذي زاد دراماتيكياً مع الوقت من 1991 وحتى 2020.[2]

الاستثمار الصيني على الصعيد الدولي

إتجهت الصين شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً لتأسيس وتنمية علاقاتها الإقتصادية تحديداً في كل إتجاه. فلم تتوقف عند قارة أو بلد، بل وطدت علاقاتها مع جميع القوى والكيانات الدولية لكي تصل إلى تحقيق أهدافها الإقتصادية. ليس ذلك فحسب، بل سارعت لإنشاء كيانات ومؤسسات مالية في الداخل الصيني وعلى المستوى الدولي خاصة في أفريقيا وآسيا، وتشابكت مصالحها مع مصالح الدول الغربية في مناطق عديدة خاصة منطقة الشرق الأوسط ودول شمال افريقيا. وسنتناول أهم المحطات التي كان مرتكزاً للنشاط الإقتصادي الصيني الدولي في

(1) غراهام إليسون، مرجع سابق، ص 42.

(2) C. Murphy, Dawn, (2022). China's Rise in The Global South, California: Stanford University Press, p: 193.

علاقات اتسمت بالنفعية المتبادلة، والمحرك الرئيس في سيرها وسلوكها تحقيق الطفرة الإقتصادية والتي آتت أكلها حتى اللحظة.

لم يبدأ تكثيف الإهتمام الصيني بالشرق الأوسط إلا في أعقاب إنتهاء الحرب الباردة حيث أعادت دوائر صنع القرار الصينية توجيه إهتمامها لتحقيق مصالحها الإقتصادية من خلال ضمان الإستقرار الداخلي ودعم الحفاظ على نشاطها الإقتصادي في الخارج. حدث هذا في سياق حاولت فيه الصين تقليص هيمنة الولايات المتحدة على التحكم في المسار الإقتصادي الصيني والإنتقاص من سيادتها في الخارج. ولم تغفل في الوقت نفسه الدور المهيمن الذي تلعبه الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط[1]. وحققت الصين في نهاية المطاف أهدافها بأن جعلت منطقة الشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا تحتل أهمية عظيمة في السياسة التصديرية الصينية، ما جعل هذه الدول فيما بعد أكبر مستقبل للإستثمارات الصينية الخارجية المباشرة[2]. وبلغ حجم المساعدات الصينية لدول الشرق الأوسط في 2010 على سبيل المثال 6.8 مليار دولار بعد أن كان 151 مليون دولار فقط في 2001. كما يعمل أكثر من 5 ملايين صيني خارج الصين منهم ما يزيد عن 550 ألف مواطن في الشرق الأوسط فقط[3].

في البداية مثّلت حجم الواردات النفطية من منطقة الشرق الأوسط ودول الصحراء الكبرى النصيب الأكبر من الواردات النفطية للصين. فقد بلغت نسبة هذه الواردات 83 % من الواردات النفطية الكلية في بداية الألفية. ومع سعي الصين لتنويع مصادر الطاقة بدأت هذه النسبة في التراجع حتى بلغت 63 %،

(1) Ibid. p: 27.

(2) Ibid., p: 29.

(3) James, Reardon-Anderson, et al, (2018). The Red Star and the Crescent, Oxford: Oxford University Press, p: 14.

والتي ما تزال النسبة الأكبر[1]. وبلغت حجم الواردات الصينية النفطية من منطقة الشرق الأوسط في عام 2019 وحدها كالآتي[2]: المملكة العربية السعودية بقيمة 40 مليار دولار ـ العراق 24 مليار دولار ـ أنغولا 22 مليار دولار ـ عُمان 16 مليار دولار ـ الكويت 11مليار دولار ـ الإمارات العربية المتحدة 7 مليار دولار ـ إيران 7 مليار دولار.

وعلى الجانب الآخر، تأتي الإمارات العربية المتحدة، تليها المملكة العربية السعودية، ثم العراق، ثم عُمان، والإمارات، والكويت وإيران، كأكبر مستوردي البضائع الصينية في المنطقة في عام 2019. فقد بلغ حجم الصادرات الصينية إلى المنطقة في صورة بضائع مختلفة في قطاعات متعددة كالآتي[3]: الإمارات العربية المتحدة 33.5 مليار دولار ـ المملكة العربية السعودية 23.9 مليار دولار ـ تركيا 17.3 مليار دولار ـ مصر 12.2 مليار دولار ـ إيران 9.6 مليار دولار ـ إسرائيل 9.5 مليار دولار.

ولم تحدث هذه القفزة الهائلة في حجم التبادل التجاري الصيني مع منطقة الشرق الأوسط فقط، بل حتى مع دول وسط آسيا والذي بلغ حجم التبادل التجاري بينها وبين الصين إلى 46 مليار دولار في 2012، بعد أن كان نصف مليار دولار فقط في 1992.[4]

أما على صعيد العلاقات الصينية الأفريقية، فقد بلغت حجم الواردات من

(1) C. Murphy, Dawn, (2022). China's Rise in The Global South, California: Stanford University Press, p: 147.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) James, Reardon-Anderson, et al, (2018). The Red Star and the Crescent, Oxford: Oxford University Press, p: 14.

أفريقيا للصين في تسعينات القرن الماضي 5.68 مليار دولار، وبلغت حجم الصادرات الصينية لأفريقيا 13.09 مليار دولار، وذلك في تطور ملحوظ عن عقد الثمانينات. وأكبر الدول التي كانت في علاقة شراكة إقتصادية مع الصين نيجيريا تليها جنوب أفريقيا ثم أنغولا والسودان. جل عملية التبادل التجاري هذه قائمة على تصدير المواد الخام من أفريقيا للصين في مقابل إستيراد المنسوجات والآلات والإليكترونيات والمعادن المصقولة من الصين[1]. ومع بداية الألفية الجديدة، توطّدت العلاقات الصينية الأفريقية بتأسيس المنتدى الصيني ـ الأفريقي للتعاون Forum Of China-Africa Cooperation أو اختصاراً FOCAC. وأصبح هذا المنتدى المحرك الأساسي للعلاقات السياسية والإقتصادية المتبادلة. ومن ثمرات هذا المنتدى إزالة التعريفات الجمركية للدول الأفريقية الأقل نمواً وللدول التي تطمح لتوطيد علاقتها بالصين، مع سياسة تسامح صينية فيما يتعلق بالقروض المتعثرة والتي بلغت 10 مليار دولار. كما قامت الصين بتقديم معونات من الأجهزة والمشاريع والدورات التدريبية الصينية للدول الأفريقية الأعضاء في هذا المنتدى[2].

وبلغ حجم الإقتصاد الصيني-الأفريقي ذروة جديدة في 2009، حيث تخطى 29.81 مليار دولار بعدما كان 3.25 مليار دولار في بداية الألفية. ووصل حجم الصادرات الصينية للدول الأفريقية 31.04 مليار دولار في 2009 بعدما كان 2.54 مليار دولار في بداية الألفية، في قفزة هائلة للتعاون الإقتصادي بين الجانبين[3]. أما في العقد الثاني من الألفية، فقد وصل حجم

(1) Mboya, Cliff et al, (2021). China's Maritime Silk Road Initiative, Africa, and the Middle East, Singapore: Plagrave Macmilan, p: 11.

(2) Ibid., p: 12.

(3) Ibid.

التبادل التجاري مستوىً أعلى بكثير من العقد الذي سبقه. وارتفع حجم الصادرات الأفريقية للصين إلى 40.85 مليار دولار في 2010 ثم انخفض قليلاً في 2015 ليعاود صعوده ويصل إلى 48.76 مليار دولار في 2017 وحدها. أما حجم الصادرات الصينية لإفريقيا فقد ارتفع من 37.02 مليار دولار في 2010، ليبلغ 58.02 مليار دولار في 2015م، وليهبط قليلاً في 2017 إلى 54.3 مليار دولار. وبناءً على هذه المؤشرات وغيرها فإن الصين تعد أهم مستثمر في القارة الإفريقية بإجمالي 55 مليار دولار ما بين عام 2010 وحتى 2017 فقط. وتعد غينيا وموزمبيق وجنوب إفريقيا وأوغندا أكبر مستقبلي هذه الإستثمارات الصينية.(1)

إحدى أهم الأدوات الصينية التي استخدمتها الحكومة الصينية في تنمية الإقتصاد وتضاعفه منذ بداية الألفية تحديدا، هي الإستثمارات الخارجية المباشرة OFDI. فقد ساهمت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير التكامل والتعاون الإقتصادي على مستوى العالم حيث أصبح من السهل تجزئة مراحل الإنتاج وتمويلها، بل وتمويل كل مرحلة منها منفردة، الأمر الذي اسهم في قفزات هائلة على مستوى التصنيع والإنتاج.(2) وتسعى الصين من خلال الإستثمارات المباشرة في أفريقيا إلى تأمين حاجتها من المواد الخام واستخراج الموارد الطبيعية وبناء قاعدة تصديرية لمنتجاتها من أفريقيا لأوروبا والولايات المتحدة عن طريق بناء قواعد للتصنيع الخفيف(3).

ومن ضمن المؤشرات على تكريس الصين قدرتها الإقتصادية خارج حدودها

(1) Ibid, p: 14,15.

(2) Broadman, Harry G., et al, (2007). *Africa's Silk Road: China and India's New Economic Frontier*, Washington: The World Bank, p: 293.

(3) Ibid., p: 93,94.

هو امتلاك الدولة لمعظم الشركات التي تساهم في برامج الإستثمار الخارجي. فقد مثلت إسهامات الشركات المملوكة للدولة State-Owned Enterprises أو SOEs اختصاراً، أربعة أخماس حجم OFDI الصيني على مستوى العالم. فيما تشارك الخُمس المتبقي شركات غير مملوكة للدولة non State-Owned Enterprises أو non SOEs اختصاراً أو شركات محلية. وعلى الرغم من انخفاض حجم الإستثمارات التي تضخّها SOEs، لصالح المؤسسات الأخرى non SEOs والمحلية، إلا أن الحكومة الصينية عملت على تأسيس شركات من الباطن للمساهمة في زيادة حجم برامج OFDI في تحايل على بنود اتفاقيات منظمة التجارة العالمية[1]. وبالرغم من هذا، ففي عام 2015، بلغ عدد الشركات المملوكة للدولة العاملة في قطاع الطاقة والمساهمة في برامج OFDI تسعة عشر شركة من أصل 20 شركة. ومن ضمن هذه الشركات في قطاع النفط: CNOOC، CNPK، Sinopec، Sinochem، بالإضافة لشركات التعدين والألمونيوم. وعلاوة على ذلك فقد قدّمت برامج OFDI فرصاً لتحول بعض الشركات المحلية إلى شركات دولية في امتياز واضح لتحويل الشركات المحلية إلى فواعل دولية تساهم في التنمية الإقتصادية الصينية وتنافس نظيراتها الغربية.[2] وكمثال واضح على ذلك الشركة الصينية المسؤولة عن تمويل سد مروي في السودان والتي تحولت من المحلية للدولية بتمويلها لهذا المشروع.

وأدى هذا التوجه الصيني إلى زيادة عدد الدول المستقبلة لهذه الإستثمارات من 100 دولة في الثمانينات في القرن الماضي إلى 185 دولة في التسعينات. وهذا ما جرّ معه حركة للقوى البشرية الصينية العاملة في هذه الإستثمارات

(1) Jenkins, Rhys, (2019). How China is Reshaping the Global Economy, Oxford: Oxford University Press, First Edition, p: 75.

(2) Ibid., p: 76.

من 30 ألفاً كحد أقصى في الثمانيات إلى 400 ألف عامل في 2015[1]. وأغلب هذه الدول المستقبلة لهذه الإستثمارات تقع في المحيط الجغرافي الصيني وفي أفريقيا. فعلى سبيل المثال تمتلك الصين 65 شركة في مجال المقاولات بناءً على إحصاءات 2014، وهذا العدد ضعف الشركات الأمريكية وأكثر من مجموع شركات أوروبا كلها العاملة في القطاع نفسه[2].

ولم تتوقف إستثمارات الصين عند قطاعات النفط والتعدين والمنسوجات وغيرها، بل ركزت كذلك على التطوير التكنولوجي والإنتاج المتقدم فيه. وساهمت مشاريع التبادل العلمي والتكنولوجي في تعزيز هذا التقدم التكنولوجي الذي بلغ خمس أضعاف ما يتم استثماره في القطاعات الأخرى. وهذا ما استلزم تأمين الصين للمواد الخام اللازمة لهذه الصناعات التقنية المتطورة، وفتح أسواق عالمية جديدة نجحت الصين في تأسيس شراكات إقتصادية معها. ومثَّل هذا القطاع لاحقاً قوة دافعة للإقتصاد الصيني عالمياً[3]. فعملت الصين على إنشاء محاور لريادة الأعمال في شنزان وفي بكين في الحديقة العلمية في زونغ غوان كونغ، وأصبحت هذه المناطق مركزاً للشركات الصينية العملاقة في مجال التكنولوجيا كشركات هيواوي وشاومي ودشي وغيرها. بالإضافة إلى ذلك فقد جذبت تلك المناطق الشركات التي تنتج التكنولوجيا الرخيصة والجديدة وأصبحت هذه المناطق قاعدة للإبتكار[4].

---

(1) Jenkins, Rhys, (2019). How China is Reshaping the Global Economy, Oxford: Oxford University Press, First Edition, p: 77.

(2) Ibid.

(3) Ibid., p: 81, 82.

(4) The Overlooked Importance of Corporate Power, (2016). Can China's Companies Conquer the World?

مبادرة طريق الحرير الجديد

كنتيجة طبيعية ومنطقية لهذا النمو الإقتصادي والتطور الهائل الذي حققته الصين خلال العقود الثلاثة الماضية كان لابد من تتويج هذه الجهود بإعادة تأسيس طريق التجارة القديم من الصين للعالم والمعروفة بطريق الحرير. فأثناء زيارة له إلى كازاخستان في أيلول (سبتمبر) 2013 أعلن الرئيس الصيني لأول مرة عن مبادرة طريق الحرير الصيني والتي عرفت بطريق الحزام Belt Road Initiative أو BRI. وبعد أقل من شهر، وتحديداً في شهر تشرين الاول (أكتوبر)، في زيارة له لأندونيسيا وأمام الكونجرس الإندونيسي أعلى الرئيس الصيني عن طريق الحرير البحري. وقام بالإعلان عن إنشاء البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية Asian Investment Infrastructure Bank أو AIIB.[1]

وبعد عام ونصف تقريباً، قامت ثلاث وزارات صينية وهي: المفوضية الصينية للتنمية والإصلاح، ووزارة الشؤون الخارجية، ووزارة التجارة الخارجية، بإصدار الخطوط العامة لمخطط الحزام وطريق الحرير البحري في 2015. تتبنى هذه المبادرة إنشاء أطول طريق تجاري عالمي يبدأ من الصين إلى وسط آسيا، مروراً بجنوب وجنوب شرق آسيا ومروراً بالشرق الأوسط حتى أوروبا وتحديداً على شواطئ بحر البلطيق. أما على الصعيد البحري، فقد ربطت المبادرة الملاحة البحرية من الشرق الصيني عن طريق المحيط الهادي إلى غرب أوروبا. ويربط كذلك بحر الصين بالمحيط الهندي وجنوب المحيط الهادي. ويضم هذا الممر الجديد ما يقرب من 65 دولة على خطوط الحرير القديمة. وتعد هذه المبادرة أهم مبادرة إقتصادية لتنمية الدول في مجال الإقتصاد والتجارة في العصر

(1) Wang, Yong, (2016). Offensive for defensive: the belt and road initiative and China's new grand strategy, Pacific Review, 29(3), p: 456.

الحديث لمواجهة أي أزمات إقتصادية ومالية[1]. وستتناول الدراسة تأثير ذلك على المستوى السياسي في الجزء القادم.

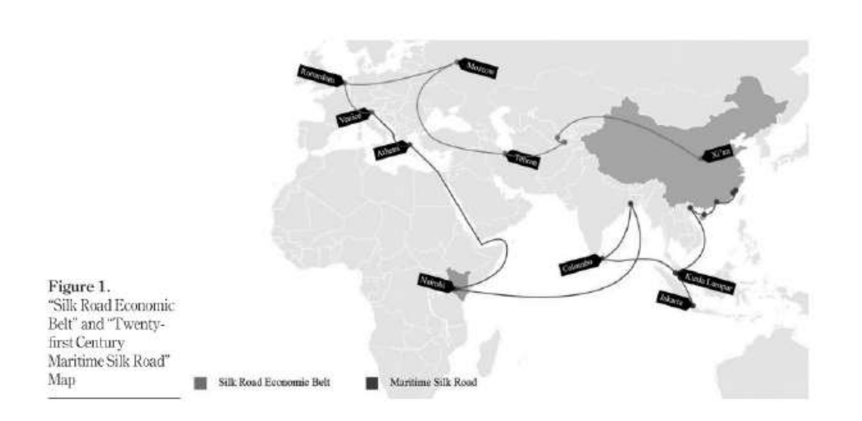


Figure 1.
"Silk Road Economic Belt" and "Twenty-first Century Maritime Silk Road" Map

رابعا: الصعود السياسي الصيني

في ترابط منهجي مع ما سبق ذكره في تشكيل تركة الماضي والتاريخ الصيني في صياغة الفكر الجمعي للمجتمع الصيني خلال المحطات التاريخية المتتالية. فقد مارست السياقات السياسية والعسكرية والإقتصادية والإجتماعية خلال القرن الماضي وحتى الآن، دوراً في تشكيل السلوك السياسي للدولة الصينية. فالسياقات السياسية والإقتصادية والعسكرية على سبيل المثال خلال حقبة الإحتلال الغربي للصين تختلف في معطياتها عن ما تلتها من حقب بعد الإستقلال وقيام الجمهورية. بل وما تلا ذلك من صعود وهبوط، ومحاولات صينية حثيثة لإعادة التموضع السياسي استناداً للإمكانات الإقتصادية والسياق العالمي بمستوياته كافة. فقد خرجت الصين من ربقة الإستعمار الغربي ثم الياباني

(1) Ibid.

يملؤها الغضب الحضاري من تدني موقعها السياسي على مستوى محيطها الإقليمي والعالمي. فالمخيلة الجمعية للصين عن ذاتها وعن غيرها تضفي اختلافاً واضحاً ومفارقةً جلية في منطلقات القوى الإستعمارية الغربية عن منطلقات الثقافة الصينية السياسية الموروثة منذ آلاف السنين.

ففي الوقت الذي حكمت فيه سلالات عديدة الصين خلال التاريخ الطويل لها، لم تسعَ أي أسرة صينية حاكمة للهيمنة على العالم كقوة إمبريالية. وفي المقابل، فقد احتلت القوى الأوروبية العالم كله وقضت على كل الإمبراطوريات القديمة وقامت بسرقة الحضارات العريقة ومنها الحضارة الصينية[1]. أما في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهيمنة الولايات المتحدة على العالم وقيام الثورة الصينية وتأسيس الجمهورية وحتى اللحظة، لم يسجل الجيش الصيني أي احتلال خارج حدوده باستثناء شبه الجزيرة الكورية وفيتنام اللتان تقعان في المحيط الإقليمي للصين ويستلزم تدخلها المباشر لحماية أمنها الداخلي[2]. في المقابل اتجهت الولايات المتحدة بجيشها في أرجاء المعمورة وتحديداً في منطقة الشرق الأوسط. فقد دعمت إسرائيل، ثم قامت بغزو فيتنام، ودخلت بقواتها العسكرية في العقود الثلاثة الماضية في العراق وأفغانستان والصومال واليمن والسودان وليبيا وغيرهم. وكان المحرك الرئيس لها في كل ذلك إثبات هيمنتها العالمية ودعم إسرائيل وتأمين منابع النفط الذي تتحكم فيه منذ الحرب العالمية الثانية[3].

يمكن فهم السلوك السياسي الصيني على المستوى الدولي في إشتباكها

(1) James, Reardon-Anderson, et al, (2018). The Red Star and the Crescent, Oxford: Oxford University Press, p: 4 0.

(2) Ibid., p: 20

(3) Ibid., p:39.

مع قضايا كل منطقة منفردة، وذلك على الرغم من تشابك القضايا السياسية والإقتصادية على المستوى الدولي. ولكن لتحديد مناطق الإشتباك الصيني على المستوى السياسي والإقتصادي مع الولايات المتحدة عالمياً فسنتناول أهم منطقتين بالنسبة لكليهما، وهما منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنطقة الدول الأفريقية في وسط وجنوب وغرب وشرق القارة الأفريقية.

الاشتباك الصيني مع الولايات المتحدة والقوى الغربية في منطقة الشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا

لعبت مصادر الطاقة دوراً محورياً في تشكيل السلوك السياسي لدول العالم منذ اكتشافها. فعلى صعيد الدور الأمريكي على سبيل المثال فقد بدأ تواجدها مبكراً في منطقة الشرق الأوسط، عندما طلبت الولايات المتحدة حصة من مخازن النفط التركية التي كانت تتحكم بها بريطانيا. ومع إدراك المملكة المتحدة تنامي القوة الأمريكية وتصاعدها في الساحة الدولية فقد منحتها نسبة يمكن وصفها بالضئيلة نوعاً ما من مخازن النفط في شركة الشرق الأدنى[1]. ومع تنامي الدور الأمريكي وخروجها منتصرة بعد الحرب العالمية الثانية وهيمنتها على النظام الدولي لاحقاً بعد انهيار الحرب الباردة وإنهيار الإتحاد السوفييتي، أصبحت مصادر الطاقة في الشرق الأوسط تحديداً تحت هيمنتها وتحكمها. وأسهمت أحداث الحرب العربية الإسرائيلية في السبعينات؛ ووقف إمدادات النفط من المنطقة على إثرها، في تعضيد الدور الأمريكي في قطاع الطاقة[2].

فمع اشتعال الحرب في 1973 ووقف إمدادات النفط من المنطقة تأثرت

(1) Wei, Yi-Ming et al, (2019). World Energy Geopolitics Development and China's Energy Diplomacy, Energy Economics, Emerald Publishing Limited, Bingley, p: 46.

(2) Ibid, p: 50, 51.

إمدادات الطاقة على مستوى العالم بنسبة كبيرة، ما دفع الولايات المتحدة للتحايل على المقاطعة بتأسيس تنسيق بين الدول المصدرة والمنتجة للنفط، ووقّعت 16 دولة إتفاقية الطاقة وتم تأسيس منظمة التعاون والطاقة [(1)] OECD. وقد أضعفت هذه الخطوات من تأثير منظمة OPEC خاصة الدول المنتجة للنفط وليست عضواً فيها، واستطاعت الدول الغربية التخلص من تسييس النفط كسلاح في يد OPEC. ومنذ ذلك الحين تعد الولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط في العالم والذي تعتمد عليه بنسبة تصل إلى 50 % في تأمين احتياجاتها من الطاقة. هذه النسبة التي ستبلغ أكثر من 70 % بحلول 2025 تعادل 19.67 مليون برميل يومياً طبقاً لدراسات الإستخبارات المركزية الأمريكية[(2)]. وتعد الولايات المتحدة أكبر متحكم في سوق النفط لقدرتها على الوصول لمنابعه في أي مكان بسبب الإنتشار الواسع للقوات الأمريكية، مع قدرتها على تأمين طرق الإمدادات لها وللغرب، خاصة من منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ودول أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي[(3)].

فيما سبق من سياقات سياسية وإقتصادية وعسكرية وجدت الصين نفسها في تحديات جديدة للمحافظة على ما حققته من إنجازات على مستوى الثورة من الإستقلال وتأميم الثروات الصينية التي كانت بأيدي الغرب حتى قيام الثورة وتأسيس الجمهورية. وسمح الثنائي القطبي للصين بالحركة من خلال موازين القوى السياسية القائمة بعد الحرب العالمية الثانية وما بعد ذلك. ولم يمنع الإختلاف الأيديولوجي بين الصين والولايات المتحدة في التعاون لتحقيق المصالح المشتركة. فعلى صعيد

(1) Ibid., p: 52.

(2) Ibid., p: 53.

(3) Wei, Yi-Ming et al, (2019). World Energy Geopolitics Development and China's Energy Diplomacy, Energy Economics, Emerald Publishing Limited, Bingley, p: 55.

مواجهة الإتحاد السوفييتي بعد تصاعد تهديداته للصين كما سبقت الإشارة، توطدت العلاقات الثنائية بين الصين والولايات المتحدة. وهو ما يؤكد أن السياسة الخارجية الصينية لم تكن ثابتة ومحددة طوال الوقت بل كانت تتسم بالبراجماتية لتحقيق المصالح الوطنية الصينية(1). حدث هذا على الرغم من اعتماد السياسة الخارجية للولايات المتحدة على دعم حقوق الإنسان لدعم توجهاتها في شرق أوروبا وفي دول وسط آسيا والصين وغيرها من المناطق(2). لم يدم هذا التقارب طويلًا بسبب أحداث تياننمن وإنهيار الاتحاد السوفييتي في مطلع التسعينات، الأمر الذي أرغم الصين على مراجعة سياساتها الخارجية بعد ارتهان مستقبل العالم في يد قوى عالمية واحدة(3). وتأزمت العلاقات بينها وبين والولايات المتحدة، ووصلت لمستوى متدنٍ حتى أثناء محاولات الرئيس الصيني ونظيره الأمريكي في التسعينات تأسيس أسس لعلاقات جدية في مطلع القرن الجديد. وكان من أبرز محطات الإشتباك الصيني ـ الأمريكي على مستوى السياسة الخارجية في 1997 عندما وقفت الصين على شفا حرب مع تايوان المدعومة من الولايات المتحدة بعد إجراء الصين مناورات بالذخيرة الحية، الأمر الذي خلخل التوجهات المشتركة للصين والولايات المتحدة نحو تدعيم العلاقات بعد تخوف الأخيرة من سعي الصين لإسترداد تايوان بالقوة العسكرية(4).

أما على صعيد علاقات الصين بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا فقد كان هناك حالة من المد والجزر في تلك العلاقات ومستوياتها. ففي الوقت الذي دعمت فيه الصين حركات التحرر الشعبي في دول أفريقيا في الخمسينات والستينات،

(1) إبراهيم نافع، مرجع سابق، ص 166.
(2) ليو شيه تشنغ ولي شي دونغ، مرجع سابق، ص 203.
(3) إبراهيم نافع، مرجع سابق، ص 155.
(4) المرجع السابق، ص 147.

تراجعت هذه السياسة فيما بعد. خاصة مع الشراكة الصينية-الأمريكية على المستوى الإستراتيجي قبل انهيار الإتحاد السوفييتي. المحرك الدافع للعلاقات الصينية بالشرق الأوسط أو أفريقيا هو العاطفة الصينية التي تراها مشتركة مع شعوب ودول الشرق الأوسط وأفريقيا في وقوع كل هذه الأطراف تحت الإحتلال الغربي الإمبريالي[1]. ما دفع الصين لدعم القضايا العربية في الستينات والسبعينات، مثل دعمها للرئيس جمال عبد الناصر في حرب قناة السويس، ودعمه في بناء السد العالي مع دعم ثورات الإستقلال في دول شمال أفريقيا والعديد من الدول الأفريقية في هذه الحقبة[2].

تغيرت فيما بعد العلاقات الصينية بمنطقة الشرق الأوسط منذ الثمانينات وحتى الآن، فقد كان الدافع الأساس فيها الحاجة الصينية لتأمين موارد النفط بعد تحولها لدولة مستوردة له وإنتهاء حقبة الإكتفاء الذاتي بعد الثورة[3]. وفي الوقت نفسه عملت على فتح أسواق جديدة لمنتجاتها في تبنيها لسياسة الإنتاج الكثيف والتصدير، وبالتالي فهناك مصالح مشتركة يعمل الطرفين على تحقيقها[4]. وللوهلة الأولى، لا يمكن إدراك التضارب بين المصالح الصينية والولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط[5]. أما

(1) Zheng, Liang, (2010). Neo-colonialism, ideology or just business? China's perception of Africa, Global Media and Communication, p: 274.

(2) James, Reardon-Anderson, et al, (2018). The Red Star and the Crescent, Oxford: Oxford University Press, p: 41.

(3) Wei, Yi-Ming et al, (2019). World Energy Geopolitics Development and China's Energy Diplomacy, Energy Economics, Emerald Publishing Limited, Bingley, p: 45.

(4) C. Murphy, Dawn, (2022). China's Rise in The Global South, California: Stanford University Press, p: 28.

(5) James, Reardon-Anderson, et al, (2018). The Red Star and the Crescent, Oxford: Oxford University Press, p: 43.

مع التدقيق في تشابك المصالح يتضح اختلاف مقاربة كل منهما في تعاطيه مع الشرق الأوسط وقضاياه المختلفة. فالولايات المتحدة تمتلك العديد من القواعد العسكرية في منطقة الخليج لتأمين إمدادات النفط لها ولغيرها من الدول الغربية. ومن ثم فإن نشاطها العسكري والدبلوماسي في أعلى مستوياته.

وفي المقابل لا يوجد للصين أي نشاط عسكري أو دبلوماسي مشابه لذلك الأمريكي[1]. فعلى الرغم من تحول الإهتمام بمنطقة الشرق الأوسط من عصر ماو تسي تونغ مؤسس الجمهورية والذي لم يزد في عهده عن الإهتمام العسكري والسياسي[2]، وعلى الرغم أيضاً من سياسة الإنفتاح التي تبنتها الصين في الثمانينات، تمتعت العلاقات الصينية الإيرانية على سبيل المثال بالقوة وعملت الصين على تعزيزها بعد الثورة الإسلامية الإيرانية. إلا أنها وقفت موقف المحايد ومسك العصا من المنتصف عندما انتقدت إيران في احتجازها لرهائن أمريكيين، لإدراكها موقع الولايات المتحدة في الهيمنة على المنطقة والنظام العالمي[3]. واتسم الموقف الصيني بالتردد والرفض للوساطة بين العراق وإيران مع اشتعال الحرب بينهما في الثمانينات، حتى صوّتت لصالح القرار 619 في 9 آب (أغسطس) 1988 لإنهاء الحرب وفرض قبول وساطة الأمم المتحدة لفض النزاع، دون الإنغماس في تفاصيل الملف بصورة مباشرة لعلمها أن الحرب بين العراق وإيران هي حرب بالوكالة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي[4].

(1) Ibid., p: 17.

(2) C. Murphy, Dawn, (2022). *China's Rise in The Global South*, California: Stanford University Press, p: 25.

(3) East and North Africa: A case of quasi-mediation diplomacy?, *Journal of Contemporary China*, 27(110), p: 227.

(4) Ibid., p: 228.

الجدير بالذكر أن العلاقات الصينية بالشرق الأوسط تعمقت في الثمانينات لعدة أسباب أهمها:[1]

- بيع الصين صواريخ بعيدة المدى لعدة دول في المنطقة كإيران والعراق والمملكة العربية السعودية.
- زيادة الضغط على دول المنطقة خاصة في دول شمال أفريقيا بعد الثورة الإسلامية الإيرانية وعلاقة هذه الدول بإيران.
- حاجة دول شمال أفريقيا والعراق وإيران للاستثمار الصيني المباشر فيما يتعلق بالبنية التحتية كردة فعل على الضغوط الغربية، وسعي العديد من هذه الدول تجاوز الآثار السلبية بسبب المجاعات والحروب والتقلبات السياسية والإقتصادية الداخلية.
- حاجة دول الخليج على سبيل المثال لعلاقات جدية مع الصين، خاصة مع تبني الصين عدم دعم أية جماعات مسلحة أو ثورية في الشرق الأوسط والذي كان ملحوظاً أن ذلك من اختصاص الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة.

ومن الواضح أن السياسة الخارجية الصينية إعتمدت على التأكيد على دعم السلام والنمو كمحركين أساسيين في الحفاظ على مصالح الصين الإقتصادية والإستراتيجية خاصة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.[2]

مع أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001 بدأت منطقة الشرق

(1) Mboya, Cliff et al, (2021). China's Maritime Silk Road Initiative, Africa, and the Middle East, Singapore: Plagrave Macmilan, p: 9, 10.

(2) C. Murphy, Dawn, (2022). China's Rise in The Global South, California: Stanford University Press, p: 27.

الأوسط فصلاً جديداً من تاريخها السياسي الحديث، عندما قامت الولايات المتحدة وحلفائها بغزو العراق تحت ذريعة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية وتغيير النظام وترسيخ الديموقراطية. وعلى الرغم من فشل الأهداف السياسية الأمريكية المعلنة في نزع أسلحة الدمار الشامل ـ التي لم يكن لها وجود ـ وترسيخ الديموقراطية، نجحت الولايات المتحدة فقط في تفتيت العراق مخلفة أكثر من مليون ضحية عراقي، وتدمير المجتمع وتحويله لساحة لكل المعارك الإثنية والدينية والحروب بالوكالة والجماعات المسلحة الإرهابية. كما نجحت في السيطرة على منابع النفط العراقية والتحكم في منطقة الخليج العربي بالتحكم في إمدادات النفط العالمية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة منفردة هي وحلفائها. وذلك بعد تواجدها العسكري في الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر والبحرين والإمارات منذ حرب الخليج الأولى والثانية.

في القلب من كل هذه السياقات المضطربة سياسياً وعسكرياً وإجتماعياً وجدت الصين أن مصالحها تحت تهديد مستمر ومتواصل من قبل الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية. فعلى صعيد مصادر النفط كان هناك قلق صيني من أسعاره المتقلبة والتي تتحكم فيها القوى الغربية، هذا مع ترشيح أن تزداد رقعة الإضطرابات بعد الغزو، وهو ما حدث لاحقاً في سوريا بعد عقد واحد تحت ما عرف بالربيع العربي[1]. ولتنأى بنفسها بعيداً عن معترك الصراعات السياسية والعسكرية في المنطقة اتجهت الصين لتنويع مصادر النفط من دول أفريقيا ووسط آسيا ودول أمريكا اللاتينية، إلا أنها تدرك تماماً حيوية المنطقة بوصفها الشريان الأساس لإمدادات النفط العالمية[2].

(1) C. Murphy, Dawn, (2022). China's Rise in The Global South, California: Stanford University Press, p: 29, 30.

(2) Ibid.

دائماً ما كانت الصين تعد منطقة الشرق الأوسط منطقة صراع بين القوى العالمية، الولايات المتحدة على رأس الدول الغربية من جهة، والإتحاد السوفييتي ووريثته الحالية روسيا من جهة أخرى[1]. وبالرغم من إدراك الصين لهذا، فإنها لا تتصرف كقوة عظمى في منطقة الشرق الأوسط، وحتى لو أصبحت الصين القوة العظمى الوحيدة أو أصبحت قطباً في نظام متعدد الأقطاب فلن تلعب دوراً محورياً في سياسة منطقة الشرق الأوسط، هذا على حد تعبير أحد الأكاديميين الصينيين[2]. لذلك تجنبت الصين الدخول في أي نزاع عسكري في المنطقة حفاظاً على مصالحها الإستراتيجية[3]، في موقفٍ تبنته وهو موقف اللاعدو لأي أحد من الأطراف المتحاربة في المنطقة[4].

مع بداية الأزمة المالية العالمية في 2008، وتأثر الولايات المتحدة والدول الغربية عموماً بها، لم يتأثر الإقتصاد الصيني بهذه الأزمة. وكان من نتائج هذه الأزمة أن تراجع إهتمام الولايات المتحدة واشتباكها مع قضايا المنطقة مع الإبقاء على دورها الأساس في حفظ مصالحها بتأمين منابع النفط والحفاظ على أمن إسرائيل، وهما المحددان الرئيسان في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط. ولم يبدأ العقد الثاني من الألفية حتى اشتعلت شرارات الثورات والتقلبات السياسية والتي عُرفت بالربيع العربي بداية من تونس مروراً بليبيا واليمن والسودان والبحرين والمغرب وانتهاءً بسوريا[5]. وفي الوقت الذي نظرت

(1) Ibid., p: 32.

(2) James, Reardon-Anderson, et al, (2018). The Red Star and the Crescent, Oxford: Oxford University Press, p: 13.

(3) Ibid, p: 15.

(4) Ibid., p: 19.

(5) C. Murphy, Dawn, (2022). China's Rise in The Global South, California: Stanford University Press, p: 32.

فيه الصين بقلق بالغ لأحداث الربيع العربي، احتفلت الولايات المتحدة بإنجازاتها في دعم المجتمع المدني ودعم الثورات في 2011[1]. ولم تتوقف الولايات المتحدة عن دعم التحول الديموقراطي الذي يأتي في قمة أجندتها على مستوى السياسة الخارجية في المنطقة. فقد أنفقت إدارة الرئيس أوباما ما يقارب 3.2 مليار دولار في حوالي 350 مشروع لدعم الديموقراطية وحقوق الإنسان في أكثر من 64 دولة على مستوى العالم، وفي منطقة الشرق الأوسط بالطبع[2].

وصفت بسبب كل هذا وزارة الشؤون الخارجية الصينية المنطقة بأنها في حالة تخبط وتشهد تقلبات سياسية مستمرة بسبب وقوعها تحت تأثير الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أدى لعدم إستقرارها وجعل أوضاعها العالمية أكثر تخبطاً وتعقيداً[3] ورأت الصين في كل هذه الأحداث تهديداً لمصادر النفط وللمصالح الصينية في المنطقة عن طريق تهديد طرق الإمدادات وزيادة حاجة الصين لتأمين هذه الطرق[4].

وكنتيجة منطقية كان لا بد للصين أن تعزز وجودها العسكري من خلال إنشاء قواعد عسكرية بالتدريج، خاصة في جيبوتي والصومال لمواجهة القرصنة البحرية، وعقد اتفاقات وشراكات عسكرية مع دول المنطقة من أجل ضمان سلامة المصالح الصينية. ويعد هذا تحولاً في عقيدة الجيش الصيني وتحوله من تحقيق الهيمنة الإقليمية في المحيط الصيني إلى الإشتباك عالمياً مع قوى

(1) James, Reardon-Anderson, et al, (2018). The Red Star and the Crescent, Oxford: Oxford University Press, p: 46.

(2) Ibid., p: 45.

(3) C. Murphy, Dawn, (2022). China's Rise in The Global South, California: Stanford University Press, p: 31,32.

(4) Ibid., p: 30.

أخرى في مناطق مختلفة بعيدة جغرافياً عن حدوده[1]. وكما يبدو فإن الجيش الصيني سيعزز من تواجده في المنطقة، بعد أن أنشأت اليابان قاعدة عسكرية في جيبوتي 2011، التوجه الذي سبقت به الهند في إنشائها قاعدة عسكرية في طاجسكتان في 2003. لذا فستتجه الصين لإنشاء قواعد عسكرية لها في الخارج[2].

صحيحٌ أن الصين تشارك في قوات حفظ السلام في العراق وغيرها، إلا أن عديد القوات الصينية ضئيل للغاية مقارنة بالتواجد العسكري الأمريكي والغربي والروسي في المنطقة. وتقتصر حدود دور القوات الصينية على إجلاء الرعايا الصينيين عندما تتطلب الحاجة، وهو ما حدث في ليبيا على سبيل المثال[3]. ويتضح هذا في الجدول أدناه، حيث نلاحظ عدم وجود قواعد عسكرية صينية في المنطقة في الوقت الذي توجد فيه قواعد عسكرية من الولايات المتحدة يبلغ عدد جنودها 50 ألف جندي موزعين على دول الخليج والعراق وسوريا. وتوجد قوات من المملكة المتحدة في البحرين وقبرص تضم ما يقارب 3000 جندي. كما يوجد ما يقارب هذا العدد ـ 3000 جندي ـ من القوات الفرنسية في الإمارات العربية المتحدة وجيبوتي. وما يقارب 1000 جندي من روسيا واليابان في جيبوتي وسوريا[4].

(1) James, Reardon-Anderson, et al, (2018). The Red Star and the Crescent, Oxford: Oxford University Press, p: 16.

(2) Ibid., p: 84.

(3) Ibid., p: 19.

(4) Ibid., p: 82.

جدول (1): الحضور العسكري الأجنبي في الشرق الاوسط

البلد الام	البلد المضيف	عدد القوات	القاعدة الرئيسة
الولايات المتحدة	تركيا	1780	انجرليك، أزمير
الولايات المتحدة	الكويت	14000	معسكر عريفجان، معسكر بويرينج (العديْري)، قاعدة علي السالم الجوية
الولايات المتحدة	قطر	10000	السالمية، العديد، ام صلال
الولايات المتحدة	البحرين	1496	شيخ عيسى، ميناء البحرين
الولايات المتحدة	الامارات	546	ميناء جبل علي، الفجيرة
الولايات المتحدة	عمان	200	السيب، ثُمريت
الولايات المتحدة	أفغانستان	11000	باغرام، شنداند
الولايات المتحدة	جيبوتي	2000-3000	معسكر ليمونير، امبولي
المملكة المتحدة	قبرص	3000	اكروتيري ودكيلي
المملكة المتحدة	البحرين	غير محدد	البحرين
فرنسا	الامارات	500	زايد، الظفرة
فرنسا	جيبوتي	2900	معسكر ليمونير، ارتا
روسيا	سوريا	500	طرطوس
اليابان	جيبوتي	180	ميناء جيبوتي، أمبولي، المطار الدولي
الصين	جيبوتي	قوة عسكرية مرنة	موقع الدعم لقوات حفظ السلام في جيبوتي، المقاولون الامنيون، القافلة البحرية، التدريبات العسكرية المشتركة، بيع الأسلحة.

Source: Reardon-Anderson, J. (Ed.). (2018). The red star and the crescent: China and the Middle East. Oxford University Press. Table 4.1.

وبالرغم من أن الصين تؤكد عدم رغبتها في الوقوع تحت مسميات التأثير السياسي والإستعماري الغربي، إلا أن وجودها العسكري لن يكون ناعماً في حال تعرض المصالح الصينية للخطر[1]. لذلك أصدرت الصين إطاراً لإستراتيجيتها العسكرية للقوات الصينية والذي يدور حول حماية المصالح الصينية وحفظ

(1) Ibid., p: 89.

السلم والأمن العالمي، وتقوية سياسات منع الإختراق والحماية من الكوارث وآثارها وحماية المواطنين الصينيين[1]. وهذا ما يمكن تسميته بالصراع بين الجغرافيا السياسية وحماية المصالح الإقتصادية عن طريق التواجد العسكري.

ومع توجه الصين لتدعيم علاقتها بالدول العربية وجامعة الدول العربية، توطدت العلاقات الصينية الإسرائيلية، وفي الوقت نفسه دعمت الصين عملية السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية[2]. وبالرغم من هذا فقد حدث تباين بين موقف الصين من إعلان إسرائيل القدس عاصمة لها بدعم من الرئيس السابق دونالد ترامب، بينما نصّت مبادرة وزارة الشؤون الخارجية الصينية على أن الصين: «تدعم عملية السلام في الشرق الأوسط في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967 وتكون عاصمتها القدس الشرقية». وهذا ما يشي بمستوى الاشتباك بين الصين والولايات المتحدة فيما يخص قضايا المنطقة[3].

الاشتباك الصيني مع الولايات المتحدة والغرب في أفريقيا

حدث ما يمكن أن يطلق عليه إنفجار في العلاقات الإقتصادية والسياسية والدبلوماسية على مستوى العلاقات الصينية الأفريقية. ففي البداية أرادت الصين أن توفّر وتوسع مصادرها من النفط والمعادن وغيرها من المواد الأولية الداخلة في التصنيع الصيني. ولذا دعم القادة الصينيون سياسة الإتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالإستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات، وقدّم الإتحاد للصين

(1) Ibid., p: 91.

(2) C. Murphy, Dawn, (2022). China's Rise in The Global South, California: Stanford University Press, pp: 61, 63.

(3) James, Reardon-Anderson, et al, (2018). The Red Star and the Crescent, Oxford: Oxford University Press, p: 18.

تسهيلات لتدفق الإستثمارات الصينية، في الوقت الذي نأت فيه الصين بنفسها عن ملفات حقوق الإنسان والديموقراطية وغيرها، والتي تضعها السياسة الخارجية الأمريكية على قمة أولوياتها. ففي الوقت الذي كانت ترفض فيه الدول الأفريقية القروض والمنح والمساعدات الغربية والأوروبية، بسبب الأجندات السياسية التي تتبناها الدول المانحة والمساهمة في هذه المشاريع دون مراعاة لمصالح الشعوب الأفريقية، فتحت الدول الأفريقية أذرعها للصين كبديل للتحكم الغربي في السياق الإقتصادي لهذه الدول[1].

ويعبّر هذا عن اعتبار العديد من قادة الدول الأفريقية أن متانة العلاقات الصينية الأفريقية هو ضمان لتحقيق التنمية والرخاء للشعوب الأفريقية لما حققته الصين خلال الثلاثة عقود الماضية من تنمية إقتصادية. بل يعدون الصين ملاذاً آمناً بعيداً عن الهيمنة الغربية الإمبريالية من خلال المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية الغربية[2]. وهذا ما جعل قادة 48 دولة أفريقية يشاركون في القمة الصينية-الإفريقية في بكين في 2006. وقد أصيب الغرب بالرعب من عمق العلاقات الصينية-الأفريقية حيث عدّته جزءاً من محاربة الإمبريالية الغربية، إلا أنه لا يوجد دليل على هذه التوجهات من خلال الخطابات الرسمية الصينية[3].

كما أسست الصين منتدى التعاون الصيني الأفريقي Forum On China-Africa Cooperation ـ اختصاراً FOCAC- والذي ضمّ أكثر من خمس وثلاثين

(1) Mboya, Cliff et al, (2021). China's Maritime Silk Road Initiative, Africa, and the Middle East, Singapore: Plagrave Macmilan, p: 3.

(2) Zheng, Liang, (2010). Neo-colonialism, ideology or just business? China's perception of Africa, Global Media and Communication, 6(3), p: 273.

(3) Ibid., p: 274.

دولة من دول الإتحاد الأفريقي[1]. واعتمد هذا المنتدى، وغيره من المنتديات التي أسستها الصين في كل مكان للتعاون الاقتصادي، على خمسة أسس سياسية تحدد ملامح هذا التعاون وماهيته. هذه الأسس هي:

- الاحترام المتبادل لحدود وسيادة الدول الأعضاء.
- عدم اللجوء للعنف المتبادل
- التفاهم المشترك والاتفاق على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأعضاء.
- التواجد السلمي المشترك.
- المساواة والمنفعة المتبادلة.

هذه الأسس الخمسة هي جوهر اتفاقية ويستفاليا المعروفة والتي حددت شكل السلوك الدولي قبل الإمبريالية الغربية والتي انهارت لاحقاً لتؤدي إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى. ولذلك تتعارض هذه الأسس مع أسس النظام الليبرالي الغربي الحديث الذي يدعو لترويج الديموقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد. وبهذا تكون الصين وجميع الدول المشاركة في هذه المنتديات والمنخرطة مع الصين في مواجهة للنظم الغربية[2]. على أن هذا العداء لا يبدو أنه على قائمة الإتحاد الأوروبي على سبيل المثال، الذي يرى في الصين قوة صاعدة ومهيمنة في أفريقيا فاتحاً المجال أما التعاون المشترك ففي ردة فعل على التمدد الصيني في أفريقيا، تبنى الإتحاد الأوروبي استراتيجية جديدة على مستوى العلاقات الخارجية أسهمت في تكوين منتدى للحوار والتفاهمات مع الصين في أفريقيا من خلال مجلس التعاون والشراكة

(1) C. Murphy, Dawn, (2022). China's Rise in The Global South, California: Stanford University Press, p: 57.

(2) Ibid., p: 59, 60.

الإستراتيجية CSP– Comprehensive Strategic Partnership[1]. وبهذا تكون هذه الشراكة تعبيرٌ عن سعي الإتحاد الأوروبي لتأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب، معتبراً منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية Organisation for Economic Cooperation and Development ـ OECD- كياناً واعداً لتطوير الحوار مع الصين في أفريقيا[2].

يجب الإشارة هنا إلى بُعدين أساسيين يصيغان السلوك الصيني السياسي في إفريقيا. البعد الأول هو دور الشركات الصينية في تحقيق رؤية الصين الإقتصادية والتي ستعزز وتكرس الدور السياسي للصين في القارة الأفريقية. فعلى الرغم من تعدد الشركات الصينية العاملة في القطاعات المختلفة في أفريقيا، وتنافسها فيما بينها، إلا أن هذا التنافس لم يؤثر على تحقيق الرؤية الصينية الكلية وتحقيق أهدافها المعدة سلفاً. وكما سبقت الإشارة فيما سبق أن جل الشركات العاملة في قطاع التنمية والإستثمار والتمويل في الخارج هي شركات مملوكة للدولة، فإن الحكومة الصينية تلعب الدور الرئيس في توجيه الإستثمار ووضع قائمة أولوياته. فمثلا تفضل الصين الإستثمار في قطاع الطاقة والتعدين لاستخراج المواد الخام وتوفير النفط اللازم للتروس الصناعية الصينية. وربما تفضل الحكومة التوجه نحو نشاط اقتصادي معين على حساب نشاط آخر بما يحقق التنمية الإقتصادية وبالطبع موقع الصين السياسي. وبهذا يكون النشاط الإقتصادي الصيني الموجّه لا يخلو من التسييس، وإنْ أظهرت الحكومة في تصريحاتها الرسمية غير ذلك. فعلى سبيل المثال قدمت مبادرة طريق الحرير رؤية مختلفة فيما يتعلق بالقضية

(1) Stahl, Anna Katharina, (2028). EU-China-Africa Trilateral Relations in a Multipolar World, London: Palgrave Macmilan, p: 47.

(2) Ibid., p: 65.

الفلسطينية والتي وعدت الصين فيها بضخ عشرات المليارات للإستثمار لدعم دول شمال أفريقيا[1]. ليس ذلك فحسب، بل تتنافس الشركات الصينية في الداخل الصيني في تمرير القرارات الإقتصادية والسياسية التي تتعلق بمصالحها الإقتصادية عن طريق الضغط على توجهات الحكومة في الخارج[2]. وهذا الأمر يمكن إدراكه في وقوع الدول الأفريقية في فخاخ القروض الصينية ما يجعلها رهينة للتوجهات الصينية السياسية والإقتصادية، في صورة من الإستعمار الجديد neocolonialism [3].

أما البُعد الثاني فيتعلق بالشق العسكري والأمني. فعلى الرغم من عدم امتلاك الصين لشركات أمنية في الخارج حتى وقت قريب، إلا أن حوداث متفرقة دفعت الصين لإنشاء شركات أمنية خاصة تضم جنوداً وقيادات متقاعدين من جيش التحرير الصيني[4]. من ضمن تلك الشركات على سبيل المثال لا الحصر شركة تيانجياو GSA والتي تم إنشاؤها في 2008. وأسهمت تلك الشركة في إنشاء كلية أمن دولية مع إسرائيل. كما أنشأت الصين شركة هواكسنغ زونغ، والتي بدأت توسيع رقعة نشاطها في منطقة الشرق الأوسط تحديداً[5]. وبهذا نكون أمام متغير جديد في التواجد الصيني في منطقة أفريقيا والشرق الأوسط. فالولايات المتحدة والغرب تنظر للصين بسلبية في تواجدها أفريقيا. فطبقاً

(1) Mboya, Cliff et al, (2021). China's Maritime Silk Road Initiative, Africa, and the Middle East, Singapore: Plagrave Macmilan, p: 15.

(2) Jenkins, Rhys, (2019). How China is Reshaping the Global Economy, Oxford: Oxford University Press, First Edition, pp: 89, 91.

(3) Mboya, Cliff et al, (2021). China's Maritime Silk Road Initiative, Africa, and the Middle East, Singapore: Plagrave Macmilan, p: 17.

(4) James, Reardon-Anderson, et al, (2018). The Red Star and the Crescent, Oxford: Oxford University Press, p: 97.

(5) Ibid., p: 98.

للمؤشرات العالمية فإفريقيا لديها أكبر عدد من الدول الفاشلة والضعيفة. وبهذا يكون التواجد الصيني بمثابة إضافة بُعد جديد جيوستراتيجي للصين على الصعيد الدولي[1].

القرصنة الصينية للتكنولوجيا الأمريكية

القرصنة الصينية للمنتجات الغربية وتقليدها بدأ مبكراً، عندما بدأ الصينيون بتقليد المنتجات الغربية ذات السمعة الكبيرة في مصانعهم وإعادة تسويقها في السوق الصيني وتصديرها لاحقاً. وبدأت تلك القرصنة العالمية للمنتجات الغربية مع شركات الخمور مثل Heineken وBudweiser ومنتجات كوكا كولا وهاجن داس وغيرها من المنتجات الغذائية الغربية التي كانت ذات صيت رائج وجودة عالية. كما قلّد الصينيون منتجات Gamble & Proctor وHead & Shoulders وRejoice. حتى السجائر أنتج الصينيون منها أكثر من 100 مليار سيجارة بأسماء تجارية مزيفة وتم بيعها في الأسواق العالمية في أوروبا والولايات المتحدة وفرنسا وغيرها. وصودرت آلاف القطع من المنسوجات المقلدة للماركات العالمية مثل Lacoste، Hermes، Polo، Tommy Bahama وغيرها[2]. وعلى الرغم من المجهودات الحكومية للقضاء على التقليد والغش التجاري ربما تحت ضغوط تلك الشركات والدول المنتجة لهذه المنتجات، بقيت المنتجات الصينية المقلدة تغمر الأسواق الصينية المحلية والأسواق العالمية، ربما في تحايل على الرأسمالية الغربية التي غزت العالم في تلك الحقبة، وراكمت رؤوس الأموال

(1) Silander, Daniel & Simunkombwe, Prince, (2022). The International Society: Global and Regional Decline of Democracy. South Africa's Democracy at the Crossroads, p: 179.

(2) تيد سي فيشمان، مرجع سابق، ص 299 ـ 300.

وأرباحاً طائلة حتى غزو الصين لأسواقها المحلية والعالمية بمنتجات مقلدة ومزورة[1].

وبعد أن اتجهت الحكومة الصينية لتوطين التكنولوجيا وتطويرها وإنتاجها والإنفاق عليها لتكون مورداً رئيساً للدخل القومي، دخلت عملية القرصنة الصينية منعطفاً جديداً غير مسبوق. ففي البداية اعتمدت الصين خططاً متوسطة وطويلة الأجل للتطوير العلمي والتكنولوجي الذي أسهم في تحقيق طفرات صناعية في قطاع التكنولوجيا بعد الألفية الجديدة وحتى 2020. واستثمرت الصين 2.5 % من دخلها القومي للإنفاق على البحوث والتطوير والذي أسهم بالفعل بجزء كبير في الناتج القومي الصيني لاحقاً[2]. وقامت الحكومة بإدراج 16 برنامجاً تصنيعياً خاصاً بإنتاج أشباه الموصلات والتي تدخل في صناعات الطيران والإتصالات، والتي حققت إعادة موضعة الصين في أعلى قوائم الإنتاج التكنولوجي الصناعي، مع تبني الحكومة لبرامج الإبتكار المحلية لتكون قاطرة التطور العلمي والصناعي.[3]

ما سبق كان أمراً طبيعياً ومشروعاً. أما ما سيأتي فقد أسهم في تطوير القدرات التكنولوجية الصينية بصورة غير مسبوقة فضلاً عن القفزة التي حققتها خططها التنموية في قطاع التكنولوجيا. فقد نظمت الصين حملات متقدمة ومتطورة ومنسقة للهجوم السيبراني على مواقع الحكومات الغربية وسرقة مئات الآلاف

(1) المرجع السابق، ص 306.

(2) Levine, Derek Adam, (2020). Made in China 2025: China's Strategy for Becoming a Global High- Tech Superpower and its Implications for the U.S. Economy, National Security, and Free Trade, Journal of Strategic Security, 13(3), p: 5.

(3) Ibid.

من الملفات العسكرية السرية والصناعية عن طريق برامج التجسس لتحديث وتطوير القدرات العسكرية الصناعية والتكنولوجية تحديداً. وبحسب تقارير أمريكية فقد قامت الصين بسرقة ما يبلغ قيمته 500 مليار دولار من الأبحاث المتطورة عن طريق شركات الصين العاملة في قطاع التكنولوجيا، والتي تحولت لمنافس عالمي للشركات الأمريكية. وقد أدى هذا لخسائر في الوظائف قدرت بنحو 2 مليون وظيفة طبقا لتقارير لجنة الأمن القومي في الكونجرس الأمريكي.

علاوة على ذلك فقد قامت الصين بتوظيف وتعيين أفراد ومؤسسات من المقيمين في خارج البلاد خاصة في الولايات المتحدة، وتحويلهم لخبراء قرصنة. وأدى هذا لمضاعفة القدرات التكنولوجية الصينية في مجال التسليح تحديداً، الذي سيؤدي ـ وربما أدى إلى ذلك بالفعل ـ في التراجع التكنولوجي للتسليح الأمريكي ما مثّل تهديداً للأمن القومي الأمريكي وخسائر فادحة على المستوى الإقتصادي. وقد قامت مؤسستان رئيستان بهذا الدور وهما وزارة الدولة للأمن MSS، وقطاع الإستخبارات في الجيش الصيني MID[1]. وأيضاً قامت الإستخبارات الصينية بتجنيد العديد من الخبراء والموظفين في جهاز الدولة، والباحثين والعلماء وحتى الطلاب الذين يزورون الولايات المتحدة ودول الغرب للدراسة أو للمشاريع الثنائية وغيرها، بمهمة جمع المعلومات اللازمة عن التكنولوجيا المتطورة. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال يدرس ما يقرب 100 ألف طالب صيني يواصل الكثير منهم العيش والعمل في الولايات المتحدة ويعملون في المراكز البحثية، والجامعات، وربما في الوظائف البحثية الحساسة. وهؤلاء

(1) Levine, Derek Adam, (2020). Made in China 2025: China's Strategy for Becoming a Global High- Tech Superpower and its Implications for the U.S. Economy, National Security, and Free Trade, Journal of Strategic Security, 13(3), p: 7.

هم من تقوم الصين بتجنيدهم لقدرتهم على الوصول للأسرار التكنولوجية المتقدمة[1].

سياسة أخرى اتبعتها الصين للقرصنة التكنولوجية وهي تأسيس شركات في الخارج يكون هدفها الرئيس القرصنة السيبرانية والتكنولوجية. وتعمل هذه الشركات في قطاعات مختلفة وليس فقط المجال التكنولوجي، وتقوم بنقل المعلومات المطلوبة للصين. ووفقا لتقارير كوكس في عام 1999، فإن الصين تمتلك أكثر من 3000 مؤسسة في الولايات المتحدة على صلة مباشرة بجهاز الإستخبارات الصيني، وتمتلك القدرة على المناورة الإستخباراتية والتحايل على القوانين الأمريكية تحت غطاء تعظيم الأرباح في السوق الأمريكية. وتسهم كل هذه المؤسسات في القرصنة. وبالإضافة لهذه الشركات فقد قامت الصين بشراء شركات تكنولوجية في السوق الأمريكي حصلت من خلالها على معلومات عن تصنيع التقنيات العسكرية المتقدمة تكنولوجياً في الجيش الأمريكي، كشركة Sunbase Asia على سبيل المثال. وأيضاً أرسلت الصين عدداً كبيراً من العلماء والمتخصصين لوادي السيلكون في الولايات المتحدة والذين قاموا بدورهم بقرصنة التقنيات العسكرية الحديثة وتهريبها للصين[2].

أبرز هذه الشركات والتي قامت بعمليات قرصنة تكنولوجية على نطاق واسع وأثارت الجدل خلال العقدين الماضيين وحتى الآن، كانت شركة هواوي Huawei العالمية المعروفة. فعلى الرغم من أنها شركة خاصة، فإن صلتها القريبة والقوية بالحزب الشيوعي الصيني والجيش الصيني جعل الولايات المتحدة والدول الغربية تعدها تهديداً لأمنها القومي. فقد شنّت إدارة الرئيس السابق

(1) Ibid., p: 8.

(2) Ibid., p: 9.

ترامب، هجوماً مستعراً على شركة هواوي وأصدرت قرارات بمنعها من استيراد التكنولوجيا المتقدمة من الولايات المتحدة مع حرمانها من التواجد في السوق الأمريكي، وكل ذلك تحت وسمها بتهديد الأمن الأمريكي[1].

مع بداية الصعود الصيني بعد الحرب الباردة، وانفتاحها على السوق العالمية من خلال منظمة التجارة العالمية، عمدت الحكومة الصينية بناءً على توجهات الحزب الشيوعي بتنمية ودعم الشركات الصينية في المجال التكنولوجي في مقابل الولايات المتحدة وتهديد مصالحها، وكانت شركة هواوي إحدى هذه الشركات التي سطعت سريعاً[2]. فقد تمكنت شركة هواوي من التعاقد مع كبرى شركات الإتصالات الأمريكية والعالمية، خاصة شركة AT&T، وهو ما جعلها ذات نفوذ واسع الإنتشار في السوق الأمريكية. ومع هذه النجاحات العالمية اعتبرت الصين شركة هواوي شركة ناجحة في مجالها وأنها انعكاس للنجاحات الصينية على المستوى الدولي. حيث استطاعت شركة هواوي مضاهاة ومنافسة أكبر شركة أمريكية في الإنتاج التقني وهي شركة أبل. وقد رفع هذا كله من رصيد الشركة في الداخل الصيني باعتبارها شركة دولية ما أكسبها احتراماً دولياً[3].

وبالرغم من هذا التطور والنجاح الذي حققته شركة هواوي، إلا أن هوية مؤسس الشركة دفع تالقوى الغربية للتعاطي مع الشركة بعين الريبة وإثارة الإتهامات حول توجهاتها السياسية بغطاء التطور التكنولوجي. فمؤسس الشركة

(1) Colin Hawes. (2021). Why is Huawei's ownership so strange? A case study of the Chinese corporate and socio-political ecosystem, Journal of Corporate Law Studies, 21(1), p: 2.

(2) Andrew Stephen Campion. (2020), From CNOOC to Huawei: securitization, the China threat, and critical infrastructure, Asian Journal of Political Science, 28(1), p: 58.

(3) Ibid., p: 59.

رين زينغفي كان ضابطاً سابقاً في جيش التحرير الصيني، واستطاع الحصول على عقود من الجيش الصيني والتي طورت من الشركة وأسهمت في نموها المالي والإستثماري. واستطاعت الشركة الدخول لعالم الإتصالات والهواتف في 2003، ثم حققت الشركة نجاحات كبيرة حتى بلغ حجم أصولها 27 مليار دولار في 2010. وعملت الشركة من خلال شبكات الهواتف النقالة في أجيالها القديمة 2G، 3G، 4G، حتى وصولها لـ5G. كما تمكنت من نيل عقود الإمداد التقني والتكنولوجي مع كبرى الشركات العالمية للاتصالات في الدول الغربية كشركة فودافون، وهو ما جعلها أكبر شركة موردة للأدوات التكنولوجية بل والبرمجيات اللازمة للبنى التحتية في العالم. وأدى التقدم الهائل في وسائل الإتصال خاصة مع الطلب المتزايد من قبل الدول النامة على تطوير شبكات إتصالاتها، إلى تمدد الشركة دولياً واتساع رقعة تواجدها الجغرافي العالمي. فعلى سبيل المثال ارتفع عدد مستخدمي الهواتف النقالة بين 2005، و2018 في الدول النامية من 1.2 مليار مستخدم إلى 6.5 مليار مستخدم، كما ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت الشخصي من 407 مليون إلى 2.8 مليار شخص[1].

ومما لا شك فيه أن الصين استعملت هذا التطور الهائل للتجسس وسرقة أحدث التكنولوجيات العالمية، وهو ما أقلق الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. حيث اتهمتها لجنة الإستخبارات الأمريكية في الكونجرس بسرقة الملكية الفكرية للولايات المتحدة والتجسس على الأمريكيين[2]. كما

(1) Colin Hawes. (2021). Why is Huawei's ownership so strange? A case study of the Chinese corporate and socio-political ecosystem, Journal of Corporate Law Studies, 21(1), p: 22.

(2) Andrew Stephen Campion. (2020), From CNOOC to Huawei: securitization, the China threat, and critical infrastructure, Asian Journal of Political Science, 28(1), p: 58.

اتهمت تحقيقيات لجنة الأمن القومي الأمريكي في الكونجرس أيضاً الشركة واثبتت الترابط بين الحزب الشيوعي الصيني والشركة باعتبارها قناة وأداة في يد الحكومة الصينية للتمدد في الخارج، خاصة مع عدم تقديم الشركة أية تفسيرات لعلاقتها بالحزب الشيوعي ودور الحزب في توجيهها[1].

ومع النظر الفاحص لشركة هواوي وسرعة انتشارها على المستوى الداخلي الصيني والعالمي لاحقاً، تتضح توجهات الشركة وانغماسها في المناورات السياسية الصينية الخارجية في عمليات القرصنة الصينية، وهو ما يؤكد صعودها السريع في عالم الإستثمار الدولي في الوقت الذي تسيطر فيه الشركات المملوكة للدولة على اهتمام الحكومة، خلافاً للشركات الخاصة التي لا تحظى بالإهتمام نفسه. كما حدث تزاوج بين توجهات السياسة الصينية فيما يتعلق بالإتصالات وشبكات الإنترنت للتحكم في الأفراد وهو ما سمح لشركة هواوي بتعظيم أرباحها ببيع كميات مهولة من المعدات اللازمة والتقنيات المرتبطة بالإتصالات وشبكات الإنترنت[2].

لذلك عمل المشرع الأمريكي على تقنين وتحجيم الشركات الصينية خاصة شركة هواوي عن طريق قانون نقل التكنولوجيا للصين، حيث اعتبر القانون التهديدات الصينية عن طريق شركة هواوي تهديدات وجودية. كما ارتأى صنّاع القرار والمشرعون الأمريكيون في مطاردة الشركات الصينية، خاصة هواوي، وسيلة ناجعة لمنع الصين من إحراز تقدم في السوق الأمريكية وتقويض مصالحها السياسية من خلال هذه الشركات. بالإضافة لذلك، عملت الحكومة الأمريكية

(1) Colin Hawes. (2021). Why is Huawei's ownership so strange? A case study of the Chinese corporate and socio-political ecosystem, Journal of Corporate Law Studies, 21(1), p: 17.

(2) Ibid., p: 31.

على الضغط على حلفائها وشركائها في السوق الأمريكية بمنع شركة هواوي من التوسع في شبكات الإتصالات في تشرين الثاني (نوفمبر) 2018. وازداد الأمر سوءاً عندما أعلنت السلطات الكندية بعد شهر من هذا المنع في الولايات المتحدة من اعتقال المدير التنفيذي لشركة هواوي في الأراضي الكندية باتهامها بخرق العقوبات المفروضة على إيران وإمدادها بتقنيات تكنولوجية متقدمة. وقدّمت السلطات الأمريكية أكثر من ثلاثين اتهاماً لها من ضمنها التجسس وسرقة الملكية الفكرية وإعاقة العدالة[1].

وبناءً على ما سبق ذكره، فإنه وطبقاً لمراقبة الكثير من الباحثين والتقارير الإستخباراتية، أصبح التقدم العسكري للولايات المتحدة على المحك مع تقلص في الفارق بين التكنولوجيا الصينية والأمريكية في مجال التسليح، وهو ما يمثل تهديداً للأمن القومي الأمريكي، وتسبب في خسائر فادحة. هذا في ظل قفزات غير مسبوقة، وربما لا يمكن اللحاق بها، للتكنولوجيا الصينية التي ربما لم تكن لتتطور لولا هذه القرصنة التكنولوجية، مع حجم تطور إقتصادي سيطيح بالولايات المتحدة من على قمة الهرم الإقتصادي العالمي، إنْ لم يكن قد حدث بالفعل.

خامساً: قطب عالمي جديد منذ 2020 وما بعدها

يُمكن فهم صعود الصين كقطب عالمي جديد من 2020 حتى الآن من خلال ثلاثة متغيرات رئيسة تشكل إعادة تموضع الصين في النظام العالمي كقطب صاعد، ليس على المستوى الإقتصادي فقط بل والسياسي أيضاً. فأصبحت الأحداث التي تحصل في الصين تؤثر في دوائر صنع القرار العالمية على المستويين السياسي والإقتصادي. هذه المتغيرات هي جائحة كوفيد 19، والتواطؤ الصيني

(1) Ibid., p: 58.

مع العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا، وأخيراً إعادة أزمة تايوان للواجهة مرة أخرى كنقطة صراع واشتباك صيني-أمريكي.

ففي نهاية 2019، وبداية 2020، انتشر فيروس كورونا، المنحدر من سلالة الفيروسات التاجية كما تم تصنيفه من قبل الباحثين، في أحد أسواق مدينة ووهان الصينية. بدأ بعدها بالإنتشار سريعاً، ثم ما لبث أن تحول لجائحة عالمية في أقل من شهرين على الأكثر[1]. صحيحٌ أن سرعة استجابة السلطات الصينية في تحجيم مناطق انتشار الفيروس حدّت من إنتشاره في المقاطعات الصينية الأخرى، مع تطبيق صارم للإجراءات الوقائية والحجر الصحي، حدَّت من تحوله لكارثة صحية في الصين، إلا أن ردود الفعل لم تكن على القدر نفسه من السرعة والصرامة في الولايات المتحدة وأوروبا وكافة دول العالم التي تضررت من تفشي هذا الفيروس. وبالرغم من محاولة الولايات المتحدة التعاطي مع الأمر باستخفاف في بداية الأمر، إلا أن السلطات الأمريكية الصحية أعلنت الطوارئ الصحية العامة في نهاية كانون الثاني (يناير) 2020، إلا أنها سارعت إلى تطبيق قواعد الحجر الصحي القسري لجميع المواطنين في الأراضي الأمريكية. وتبعها في ذلك دول أوروبا وباقي دول العالم. وأدّت هذه الإجراءات إلى آثار كارثية على المستويات الإقتصادية والسياسية كافة. فقد أَجبَر هذا الإغلاق وتطبيق هذه القواعد الصحية إلى توقف تروس الإنتاج العالمية وشللها التام، إلا فيما يتعلق بالإمدادات الطبية والأدوية، والمواد الغذائية، والتي تضررت أيضاً بهذا الإغلاق.

وفي ذات السياق حدثت عملية تجميد للإستيراد العالمي من الصين بسبب الرعب والذعر الشديدين من وصول الفيروس عبر المنتجات الصينية المصدرة

(1) Wei, Leijie & Chen, Shuoying. (2020). How China Succeeded in covid 19 epidemic prevention and control, World Review of Political Economy, 11(4), p: 553.

إلى باقي دول العالم. الأمر الذي أدى لخسائر فادحة على الجانب الصيني بالطبع، والذي كان من أكبر من المتضررين جراء هذا الوباء. ولم تكن تلك الخسائر على الجانب الصيني فقط، بل حدث شلل تام في طرق الإمدادات العالمية وتضررت المناطق الصناعية الكبرى القائمة على الصناعة التصديرية في العالم برمته. وكنتيجة طبيعية لحالة الإغلاق العالمية حدث ارتفاع في أسعار الطاقة، والمواد الغذائية والصناعات التكنولوجية، وحتى الصناعات الثقيلة، الذي يعني ببساطة انهيار العولمة الإقتصادية القائمة منذ الحرب الباردة ومطلع الألفية حتى بداية هذه الأزمة الصحية العالمية[1].

لقد كانت هذه الجائحة بمثابة متغير عالمي قوي وسريع لإحداث المتغيرات العالمية الأخرى وتحفيزها[2]. ففي الوقت الذي كانت فيه الإستجابة الصينية تتسم بالسرعة والكفاءة والقدرة على تحجيم الجائحة بالفعل، كانت ردود أفعال الحكومات الغربية مختلفةً وتعبر عن حالة من الفوضى والتخبط. بدا ذلك واضحاً في تدني حالة مستشفيات العزل والطوارئ في بريطانيا وإيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة، ونقص الإمدادات الطبية اللازمة لذلك. مع تباطؤ أمريكي في التفاعل مع آثار الفيروس. فلم يكن مخزون الكمامات والمطهرات كافياً على سبيل المثال مع تزايد الطلب عليها عالمياً، وهو ما دفع بعض الدول الأوروبية للقرصنة على شحنات لهذه المنتجات، في تصرف لم يحدث ربما من الحرب العالمية الثانية، بل وربما قبل ذلك بكثير.

وعلى الجانب الآخر، اتهم الرئيس الأمريكي الصين ومنظمة الصحة العالمية بالتواطؤ لنشر الفيروس، وذلك من خلال تصريحاته خلال حملاته الإنتخابية أمام

(1) Ibid., p: 557.

(2) Ibid.

منافسه السياسي جو بايدن[1]. وعلى إثر ذلك شنت وسائل الإعلام الأمريكية حملات للحديث عن دور الصين المشبوه في نشر الفيروس، متهمة الحزب الشيوعي الصيني بتضليل الرأي العام العالمي حيال هذا الوباء. وقامت النخب السياسية الأمريكية بتحميل الصين آثار كل هذه الجائحة، في تسييس واضح للأزمة. أما في أوروبا فقد قامت الأحزاب اليمينية المتطرفة بتغذية مشاعر الكراهية والرهاب الصيني Xenophobia بسبب تغلغلها في أفريقيا! ولهذا ازداد توتر العلاقات بين الصين والولايات المتحدة والغرب على إثر كل ذلك.

وإذا ما استعملنا النظرية السياسية المفسرة لهذه الدراسة، فإن انعدام القوة من جانب الدول الأوروبية في مقاومة الوباء وعدم تحديد أولوياتها للتعامل مع الصين قبل الأزمة أدى لهذه الحالة من الفوضى في ردود الأفعال الرسمية في الغرب حيال الأزمة. وفي السياق نفسه، تحولت الصين لمحط أنظار العالم أجمع لعظم تأثيرها في سير الأزمة، كونها البلد صاحبة المنشأ لهذه الجائحة، ولسرعة استجابة السلطات الصينية في التعاطي مع الأزمة الصحية على أراضيها بالمقارنة مع تدني الخدمات الطبية في دول الغرب مجتمعة. وأصبحت الجائحة العالمية سبباً في التلاسن السياسي وتبادل الإتهامات بالتواطؤ والعمالة وتبييت النية لتدمير العولمة والإقتصاد العالمي، مع اتهام الصين بأنها الطرف الوحيد المستفيد من الأزمة.

أما المتغيرَين الآخرين فهما مرتبطان ببعضهما البعض. ففي العشرين من شباط (فبراير) 2022 شنّت روسيا حملتها العسكرية على أوكرانيا. وبهذه الحرب بدأ العالم فصلاً جديداً من تعقيد الأزمات الإقتصادية والسياسية. فلم يكن العالم ليتعافى من آثار الجائحة الصحية الكارثية، إلا ليجد نفسه أمام أزمة عالمية أشد

(1) Ibid, p: 558..

تعقيداً وتأثيراً. فمع بداية الحملة الروسية وتكثيف حملاته الإعلامية والعسكرية على أوكرانيا والغرب، كان ردُّ الفعل الغربي بمجموع دوله سريعاً ومتصاعداً وحادّ اللهجة مع اتسامه بالفوقية والعجرفة السياسية تجاه روسيا والصين معاً. فكيف لروسيا أن تشنّ حملة عسكرية على دولة حليفة للولايات المتحدة، والتي للتو قامت بتغيير نخبتها السياسية لتحقيق المصالح الغربية والأمريكية على الحدود الروسية!. وبالمقابل رأت الولايات المتحدة في التقارب الروسي ـ الصيني خلال الأزمة خطراً وتهديداً عميقاً لهيمنتها على النظام العالمي. ولهذا قامت بفرض جملة من العقوبات على روسيا في البداية، ثم لم تلبث أن فرضت عقوبات تكنولوجية على الصين بحجة تواطؤها مع روسيا.

أما المتغير الثاني فهو مرتبط مباشرة بالعمق الإستراتيجي والبعد الإقليمي والأمني للصين وللولايات المتحدة، وهي جزيرة تايوان؛ إذ ترى الصين أن تايوان جزء من أراضيها، فيما تدعم الولايات المتحدة النظام الحاكم فيها بدعم الديموقراطية الغربية للنخب السياسية في تايبيه. بدأت الأزمة مع تصريحات حادة وشديدة اللهجة للزيارة المرتقبة لرئيسة الكونجرس الأمريكي نانسي بيلوسي لتايوان. وقد عبّرت الصين عن رفضها لهذه الزيارة، متمسكة بمبدأ الصين الواحدة، معلنة عن رد فعل قوي إذا تمت الزيارة. ومع وصول نانسي بيلوسي لتايوان بعد تمويه سياسي وعسكري أمريكي، قامت الصين بإجراء مناورات عسكرية حول الجزيرة بالذخيرة الحية في سلوك عسكري لم تقم به منذ نهاية القرن الماضي كما سبقت الإشارة. هذا الإندفاع الأمريكي نحو تايوان وإمدادها بالمعونات العسكرية خلال السنوات القليلة الماضية يعبّر عن مدى تململ الولايات المتحدة من تكرار سيناريو روسيا في أوكرانيا في جزيرة تايوان على أيدي الصين، وبهذا تكون هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي على المحك بعد تراجع مكانتها منذ انتخاب جو بايدن وأزمة كوفيد 19.

ومن هنا زادت حدة توتر العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، مع تقارب صيني روسي بدرجة أشد وضوحاً. وكان آخر هذا التقارب زيارة الرئيس الروسي للصين لحضور قمة منظمة شنغهاي. ولم تقف الولايات المتحدة موقف المتفرج، بل وجهت إدارة الرئيس جو بايدن اليوم أثناء كتابة هذه السطور (أيلول/ سبتمبر 2022) رسالة للصين بضرورة الإلتزام الصيني بعدم تقديم مساعدات عسكرية وأمنية لروسيا في حربها على أوكرانيا.

أخيراً، يمكن القول أن الصين أصبحت في موضع سياسي وإقتصادي يسمح لها بالمناورات الدولية بعد ما سبق من متغيرات منذ بداية العقد الحالي. فالعالم الآن يعيش على شفا إعادة صياغة للنظام العالمي وقواعده ليصبح متعدد الأقطاب، بعد أن هيمنت الولايات المتحدة على النظام العالمي منذ الحرب الباردة وحتى الآن. وبناءً على حجم الصين على المستوى الإقتصاي والسياسي خلال العقود الثلاثة الماضية وحتى الآن، يتأكد أن دورها لن يقف عند التنمية الإقتصادية والمناورات السياسية في محيطها الإقليمي، بل إن دورها مرشح للصعود العالمي في نظام عالمي متعدد الأقطاب.

خاتمة

حاولت الدراسة تقديم صورة مفصلة عن محددات الصعود الصيني وتحولها للاعبٍ دوليٍ قادرٍ على المناورة الدولية في نظامٍ عالميٍ أقرب ما يكون لتعدد الأقطاب منه لهيمنة قطب واحد على نظامه العالمي. فقد تناولت الدراسة تركة الماضي والتي مثلت جزءاً أصيلاً لهذه النهضة الصينية منذ التسعينات وحتى الآن. فالحزب الشيوعي الصيني ينطلق من كون الصين إمتداد للإمبراطورية الصينية العريقة التي كانت مهيمنة على محطيها الإقليمي واستطاعت تشكيل التجارة العالمية بطريق الحرير الذي وصل لجل أرجاء العالم القديم.

ثم تناولت الدراسة بعد ذلك التنمية الإقتصادية الصينية خلال القرن الماضي منذ تأسيس الجمهورية الصينية وحتى بداية العقد الثالث من القرن الحالي. وقدّمت صورة مفصلة عن النشاط الصيني منذ الثمانينات عندما تحولت لشريك إستراتيجي للولايات المتحدة في سياق الحرب الباردة مع الإتحاد السوفييتي. وما لبث أن انهار الإتحاد السوفييتي في بداية التسعينات، حتى كرست الولايات المتحدة هيمنتها كقطب أوحد مهيمن على النظام العالمي. وفي هذه السياقات، وجدت الصين نفسها في مناورات إقتصادية مع الولايات المتحدة في منابع النفط، والتصنيع، والتكنولوجيا، والتطوير العسكري، والإستثمار الدولي. وبنجاح الصين في ذلك، ازداد قلق الولايات المتحدة من هذا الصعود الصيني الإقتصادي الذي أصبح يغزو كل الأسواق العالمية بمنتجاته. وازداد القلق الغربي والأمريكي بعدما أعلن الرئيس الصيني عن مبادرة الحزام وطريق الحرير الجديد البري والبحري في توجه صيني لدعم الروابط الصينية الإقتصادية على مستوى العالم.

وبتزاوج المصالح الإقتصادية مع التوجهات السياسية، ارتأت الولايات المتحدة أن تصاعد الحجم الإقتصادي للصين على المستوى العالمي سيدفع باتجاه تعزيز النفوذ السياسي، الأمر الذي سيهدد هيمنتها على النظام العالمي. فعلى الرغم من عدم امتلاك الصين لتاريخ إستعماري كالذي تمتلكه الولايات المتحدة والغرب، ازداد القلق الأمريكي من تزاير النفوذ الصيني، خاصة في الشرق الأوسط ودول أفريقيا. ومع تزايد النفوذ الإقتصادي الصيني في أفريقيا، تصاعد الحديث عن الإمبريالية الصينية الجديدة في العصر الحديث من قبل دوائر أكاديمية وسياسية غربية وأمريكية. هذا على الرغم من وجود توجهات أكاديمية أخرى تقلل من هذه التوجهات الصينية، كون الصين لا تمتلك تاريخاً إستعمارياً طول تاريخها. وهذا الأمر ربما ينتفي مع سعي الصين لإنشاء قواعد عسكرية خارج الحدود الصينية في الشرق الأوسط وأفريقيا لحماية مصالحها الإقتصادية. الأمر الذي

يشي ربما بتغيير جزئي لعقيدة الجيش الصيني، وتحول المخيلة الصينية نحو الهيمنة العالمية.

أخيراً، قدمت الدراسة صورة مفصلة عن الدور الصيني المتصاعد منذ بداية جائحة كوفيد 19، وتركيز الضوء على الدور الصيني «المشبوه» بحسب إدعاءات الولايات المتحدة. وقد أدى هذا لإعادة توجيه الإهتمام الأمريكي نحو الصين بعيداً عن الشرق الأوسط. فزادت حدة التوترات بين الصين والولايات المتحدة بعد دعمها لروسيا في عملياتها العسكرية في أوكرانيا. وبزيادة التخوف والقلق الأمريكي من تكرار السيناريو نفسه في جزيرة تايوان، الأمر الذي استفز الصين وأجبرها على إجراء مناورات عسكرية بالذخيرة الحية في تطويق للجزيرة لإيصال رسائل سياسية مفادها أن لا مساس للعمق الصيني الإستراتيجي، وأن قواعد جديدة على وشك التأسيس ستفرضها الصين، في ظل تراجع الهيمنة الأمريكية وتداع مستمر لهيبتها العالمية منذ وصول ترامب وخلفه بايدن للرئاسة الأمريكية، وتأثرها بجائحة كورونا وآثارها الكارثية.

لقد أثبتت هذه الدراسة الفرضيات التي تم تقديمها في بدايتها. خاصة فيما يتعلق بترابط تعاظم حجم الإقتصاد الصيني بتغيير قواعد التفاعلات والإشتباكات السياسية على المستوى الدولي. فعقيدة الصين السياسية قد تغيرت جزئياً بالفعل فيما يتعلق بالقوات العسكرية والتوجهات الأمنية. فزيادة مصالح الصين الإقتصادية على المستوى العالمي أدى لتغيير جزئي في عقيدة الجيش الصيني والذي فرضته مصالح الصين الإقتصادية المتنامية والمهيمنة على الإقتصاد العالمي، بل والمرشحة لتحقيق طفرات ربما أكثر خطورة من تلك التي حققتها خلال الثلاث عقود الماضية.

برزت خلال السنوات القليلة الماضية الأصوات المشككة في عمل بعض شركات تكنولوجيا الاتصالات الصينية، وفي مقدمتها هواوي و ZTE، وذلك من خلال دورهما في انشاء وتشغيل شبكات الجيل الخامس التي نظرت إليها الولايات المتحدة وبعض الدول المتقدمة على إنها تهديد مباشر وجدي لأمنها في ظل شبهات التجسس والهيمنة المستقبلية على قطاع الاتصالات عبر العالم.

وفي العراق يمكن ان تشكّل التوجهات الحكومية في تحديث بنية الاتصالات المحلية والدخول القوي للشركات الصينية لاسيما هواوي وZTE، والرغبة في السير قُدماً بتنفيذ بنود الاتفاقية العراقية الصينية منفذاً جديداً لزيادة التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية، لاسيما أن العراق يفتقر للموارد الفنية والبشرية القادرة على مواجهة هذا النوع من التحديات التكنولوجية التي تفرضها هاتين الشركتين إنْ قامتا بأنشطة مماثلة لما تقوم به في دول اخرى.

يتضمن هذا الكتاب ثلاث دراسات أُعدت من قبل ثلاثة باحثين تناولوا جوانب مختلفة اقتصادية وامنية وسياسية في علاقة الصين بشركاتها التكنولوجية المتقدمة وشبهات التجسس التي تحيط بها. ونأمل ان يسهم هذا الكتاب في اثراء النقاش حول هذه القضايا والتحذير من تهديداتها المحتملة على الامن الوطني العراقي.

ISBN 978-1-7747217-6-6





www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب. 252

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية